جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مذكرة ماستر

علوم سياسية
سياسات عامة

رقم: 008 عس/2019

إعداد الطالب:
بن عياش مصطفى

يوم: 2019/07/03

دور سياسة الجوار الأوروبي في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر خلال فترة 2012-2018

لجنة المناقشة:

حروري سهام	**أستاذ محاضر أ**	بسكرة	رئيسا
بن حسين	أستاذ مساعد أ	بسكرة	مشرفا
زنودة منى	أستاذ محاضر ب	بسكرة	مناقشا

السنة الجامعية : 2018 - 2019

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

لأهدي هذا العمل المتواضع إلى والدي العزيزين
متعهما الله بالصحة والعافية وإلى كل عالتي الكريمة،
الزوجة، العم السعيد، إخوتي وأخواتي على دعمهم لي
طيلة مشواري الدراسي

.....

ثم أهديه إلى كل من قدموا لي الدعم المعنوي
والتشجيع لإتمام هذه المذكرة من الإخوة والأخوات
وأشقاء الروح ورفقاء الدراسة والعمل.

مصطفى بن عياش

كلمة شكر وعرفان

بداية الفضل والشكر لله وحده على نعمة التوفيق لإنجاز هذا العمل العلمي المتواضع فله الحمد سبحانه وتعالى يليق بمقامه الكريم.

ثم أتقدم بأسمى عبارات الشكر والعرفان لأستاذتي المشرفة الأستاذة بن حسين سليمة على تواضعها وقبولها الإشراف على مذكرتي ومرافقتها لي طيلة مدة هذا البحث نصحا وتوجيها.

كما أتقدم بالشكر الجزيل والامتنان العميق لكل الزملاء والأساتذة الذين درسوني ولم يبخلوا على بالمعلومات وعلى رأسهم الأستاذ عبد الوهاب جزاهم عني جميعا خير الجزاء

مصطفى بن عياش

مقدمة

كانت نهاية الحرب الباردة سببا في التحولات العميقة التي مست الرؤية الأوروبية، حيث تم إعادة قراءة التوجهات الاستراتيجية الكبرى، وصياغة منظومة تعمل على تفعيل العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف، خاصة وان الفراغ الاستراتيجي الذي خلفه سقوط وتفكك الاتحاد السوفياتي قد فتح المجال للاتحاد الأوروبي بإعادة رسم الخريطة الجيوسياسية واستقطاب دول الجوارعن طريق مجموعة من السياسات المشتركة مثل: الشراكة الاورومتوسطية ومجموعة 5+5 والاتحاد من أجل المتوسط بالإضافة إلى سياسة الجوار الأوروبي التي تشكل موضوع هذه الدراسة.

انبثقت سياسة الجوار الأوروبي من الوثيقة الإستراتيجية للأمن الأوروبي في سنة 2004، وهي بذلك مبادرة شراكة بين ضفتي المتوسط الغربي، تحاول إعادة تقويم وترتيب منظومة المصالح الإستراتيجية و الأمنية للإتحاد الأوروبي، ومن هنا جاءت سياسة الجوار الأوروبي في إطار توسيع الإتحاد الأوروبي بهدف إعادة رسم حدوده الشرقية التي كانت تابعة للإتحاد السوفيتي قبل تفككه ، وكذلك بهدف منع ظهور خطوط انقسام جديدة على حدوده ، ثم امتدت لتشمل دول جنوب المتوسط التي ترتبط باتفاقيات ثنائية مع الإتحاد الأوروبي. وتقترح سياسة الجوار تنمية التعاون بين جيرانها في عدد كبير من المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهي تقوم على مبادئ : حقوق الإنسان والديمقراطية وحكم القانون وتحقيق الأمن والازدهار بين دول ضفتي المتوسط المجاورة لأوروبا.

وتعتبر الجزائر كبلد متوسطي ذو أهمية جيواستراتيجية كبيرة بالنسبة للإتحاد الأوروبي، لموقعها الاستراتيجي الذي يتوسط شمال أفريقيا ويربط بين أوروبا وأفريقيا، ودورها المحوري في استتباب الأمن في المتوسط، إضافة لما تملكه من ثروات طبيعية وطاقوية تجعلها تحوز على بؤرة الاهتمام الأوروبي، وبالتالي سعى الإتحاد الأوروبي إلى إدماج الجزائر ضمن برنامج سياسة الجوار الأوروبي الموجه لدول الجوار في الضفة الجنوبية للمتوسط رغم رفض الجزائر للإنظمام لهذه السياسة في البداية وتحفظها بعد

ذلك على بعض شروطها، لكنها قبلت بالانضمام لها منذ سنة 2012، لما تتطلبه هذه المرحلة من تحديات مشتركة مع تزايد التهديدات الأمنيةالجديدة المتفاقمة على ضفتي المتوسط، خاصة في ظل أحداث الحراك العربي بين عامي 2012-2018، وتداعياتها الأمنية على المنطقة المتوسطية ككل، خاصة ظاهرة الهجرة غير شرعية، الجريمة المنظمة والإرهاب، وصار لزاما على الاتحاد الأوروبي مواجهة هذه التهديدات الجديدة بإشراك جيرانه الجنوبيين ومن ضمنها الجزائر، مما يستدعي تعاونا مشتركا لرفع التحديات المشتركة.

2- أهمية الموضوع:

أ- الأهمية العلمية:

تكمن الأهمية العلمية في أهمية مفهوم الجوار وجوار الجوار الذي يركز فيه الاتحاد الأوروبي على إقامة علاقات متعددة مع دول الجوار في شرق وجنوب المتوسطبهدف بناء تصور برغماتي، بحيث تنخرط دول الجوار الأوروبي مع الاتحاد الأوروبي في شراكة متعددة المجالات دون اضطرارها للانضمام إلى الاتحاد، في حين تشكل الجزائر احد أهم دول جنوب المتوسط التي دخلت معه في شراكة، ومن ثمة بناء تصورعام على نسيج العلاقات الرابطة بين الجزائر وأوروبا وأهدافها،بما ينعكس بالضرورة على مفهوم الحكم الراشد، حيث إنسياسة الجوار الأوروبيترتكز على منظومة القيم العالمية المجسدة في قواعد ومعاييرالحكم الراشد التي تضبط سلوك مختلف الفواعل.

ب- الأهمية العملية:

أما الأهمية العملية للموضوع فيستمدها من سلوكياتالاتحاد الأوروبي باعتبارهصانع سياسة الجوار والسلوك الحتمي للجزائر كمتلقي لهذه السياسة، بحيثتتجسد العلاقة التفاعلية في عدة آليات تحكم توجه سلوك الدولة الجزائرية تجاه الاتحاد الأوروبي، من خلال سعي الجزائرإلى تحقيق الحكم الراشد على

الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي، باعتبار الحكم الراشد شرط أساسي في تحقيق التنميةالشاملة بكل مدلولاتها.

3- أهداف الدراسة:

- ✓ تحاول الدراسة تسليط الضوء على موضوع سياسي راهن لازال مجالا خصبا للبحث والدراسة، كما أنه موضوع متعدد المجالات والميادين والفواعل مما يشكل إثراءلمكتبة العلوم السياسية.
- ✓ تحاول الدراسة توضيحدورسياسة الجوار الأوروبي في تجسيدالحكم الراشد في الجزائر، من خلال تقصي دور سياسة الجوار في تحقيق مبادئ ومؤشرات الحكم الراشد في الجزائر عن طريق مجموعة من الاتفاقيات المشتركة والتي من خلالها تنخرط الجزائر في تحقيق آليات الحكم الراشد.
- ✓ تهدف هذه الدراسة لتحديد استراتيجيات وميكانيزماتالإتحاد الأوروبي في نشر قيمه ومعاييره المتعلقة بالحكم الراشد من خلال سياسة الجوار الأوروبي، وفيما إذا كانت هذه السياسة الأوروبية تسعى فعلا لتجسيد الحكم الراشد في الجزائر، أم أن ذلك مجرد واجهة شكلية كمبرر لمساومة الجزائر من أجل تحقيق المصالح الأوروبية.
- ✓ توضيح سلوكيات وأهداف الطرف الأوروبي من إقامة علاقاته مع الجزائر في إطار سياسة الجوار الأوروبية مما يسمح لنا بفهم مدى تكامل أهداف الطرف الأوروبي مع أهداف الجزائر من انضمامها لهذه السياسة.
- ✓ توضيح مواقف الجزائر من سياسة الجوار الأوروبية، وتوضيح تفاعلها مع التحولات الجديدة في المنطقة التي أثرت على تغيير موقف الجزائر من هذه السياسة، وفهم علاقتها مع الطرف الأوروبي.

- ✓ الوصول إلى تقييم لمدى تجسيد الحكم الراشد في الجزائر في إطار سياسة الجوار الأوروبية لمعرفة مدى تلبية هذه الشراكة لمصالح وانشغالات وأهداف الجزائر، مثلما سعى الطرف الأوروبي لتلبيه أهدافه ومصالحه من خلال هذه الشراكة.
- ✓ محاولة استشراف ما تتطلع إليه هذه السياسة من رؤى مستقبلية بالنسبة لطرفي الشراكة.

4- أسباب اختيار الموضوع:

أ- الأسباب الذاتية: تكمن الأسباب الذاتية في اختيار هذا الموضوع فيما يلي:

- ✓ السعي لزيادة الحصيلة العلمية في مجال تخصصي،على اعتبار أن موضوع بحثي حول سياسة إقليمية أوروبية هي سياسة الجوار الأوروبية تحتوي مجموعة من السياسات العامة التي تهدف سياسة الجوار الأوروبي لتطبيقها على مستوى وطني في دول الجوار الأوروبي في مجالات عديدة متعلقة بتحقيق الحكم الراشد في هذه الدول، وهذا ما يزيد في توسيع مداركي حول هذا الموضوع.
- ✓ ارتأيت أن تكون دراستي أكثر تخصص فاخترت بلدي الجزائر كدراسة حالة لبناء تصور واضح وشامل حولموضوع سياسة الجوار الأوروبي وعلاقتها بالجزائر ليس باعتبارها بلد ذو أهمية بالنسبة لهذه السياسة، ولكن بالأحرى باعتبار الجزائر هي البلد الذي أنتمي إليهو أهتم بمصلحته، ومن هذا المنطق أهتمبالحصول على معلومات في علاقة بلدي مع الإتحاد الأوروبي.
- ✓ رغبتي في إيجاد جواب مقنع لما يبدو تناقضا في سياسات الإتحاد الأوروبي المتراوحة بين التوسع نحو جيرانه في وسط وشرق أوروبا من جهة و الانفتاح على الجنوب من جهة أخرى،حيث أن الإتحاد الأوروبي يتعامل مع جيرانه في الشرق والجنوب بازدواجية، فلا يقدم مساعدات لدول الضفة الجنوبية إلا بما يخدم مصالحه، على عكس جيرانه في الشرق الذين يستفيدون بشكل أفضل من أفضليات الشراكة في إطار هذه الشراكة.

ب- الأسباب الموضوعية:

- ✓ التعرف على الدور الذي قامت به هذه سياسة الجوار الأوروبي في مسار السعي إلى تحقيق الحكم الراشد في الجزائر خاصة في فترة 2012-2018.
- ✓ كما تعود الأسباب الموضوعية لاختيار الموضوع إلى محاولة الربط بين متغيرين مستقلين، حيث تترابط علاقة الحكم الراشد في الجزائر بسياسة الجوار الأوروبية.
- ✓ وكذلك كشف التناقض بين الأهداف المعلنة والأهداف غير المعلنة أوالخفية لسياسة الجوار الأوروبي تجاه الجزائر، وهذا حتى لا ننخدع بسياسات خارجية تخدم مصالح بلدانها قبل مصالح بلدنا، خاصة وأن السياسات الأوروبية هي سياسات ذات صياغة أوروبية أحادية الطرف، بينما كان من الأهم لمصلحة الجزائر أنتكون طرفا في صياغتها لأنها مستهدفة بها، وأن تتبع هذه السياسات من خصوصيات منطقتنا وانشغالاتنا الأساسية، وليس من سياسات يمليها علينا الطرف الأوروبي حسب مصالحه الخاصة ويلغمها بمشروطية تكبل بلادنا وتجعلها تابعة لأوروبا، فنكون بذلك واعون بأهداف هذه السياسات وبمصلحة بلدنا من هذه السياسة قبل كل شيء.

5- إشكالية الدراسة:

بناء علىهدف هذه الدراسة المتعلق بدورسياسة الجوار الأوروبيفي تجسيدالحكم الراشد في الجزائر، يمكن طرح إشكالية الدراسة في شكل تساؤل مركزي مفاده:

كيف تساهم سياسة الجوار الأوروبية في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر خلال فترة 2012-2018؟

وللإحاطة بالموضوع تم تفكيك التساؤل المركزي إلى تساؤلات فرعية على النحو التالي:

1. ما هي مضامين وأبعاد سياسة الجوار الأوروبية؟
2. ماهي آليات سياسة الجوار الأوروبية في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر؟

6- فرضيات الدراسة:

بناء على الإشكالية والتساؤلات الفرعية تم وضع الفرضيات على شكل إجابات مؤقتة مرتكزة على علائقية المتغيرات كما يلي:

1. يؤدي ظهور مصالح مشتركة بين الدول على المستوى الإقليمي الى بروز سياسات مشتركة.
2. نجاح سياسة الجوار الأوروبي في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر يعتمد على تلبية مصالح طرفي الشراكة معا.

7- حدود الدراسة:

1- الحدود الموضوعية، وتتمثل في عنوان الموضوع المحدد بثلاث متغيرات، حيث وضعت سياسة الجوار الأوروبي كمتغير أساسي والمتغير التابع تمثل في الحكم الراشد، أما دراسة الحالة فكانت للجزائر.

2- المجال المكاني فيشمل الاتحاد الأوروبي كمنظمة إقليمية متوسطية والجزائر كدولة من دول الجوار الأوروبي في الضفة الجنوبية للمتوسطوالمعنية بسياسة الجوار الأوروبي.

3- المجال الزمني المحدد من 2012 إلى 2018، لأن الجزائر لم تنخرط في سياسة الجوار الأوروبي إلافي سنة 2012 بعد مفاوضات تمهيدية كللت بقبول انضمام الجزائر لهذه السياسة.

8- مناهج الدراسة:

نظرا لتداخل عدة ظواهر وعدة تصورات نظرية في هذه الدراسة، فقد اعتمدنا في دراستنا هذه على مجموعة من المناهج المناسبة لفهم متغيرات هذه الدراسة، وهي:

أ- **المنهج الوصفي**: ويستخدم هذا المنهج لوصف ظاهرة معينة استنادا إلى وضع حالي، من خلال جمع المعلومات والحقائق والبيانات الكمية والكيفية عن الظاهرة المدروسة ومحاولة تفسير هذه المعلومات

وتحليليها بشكل يوضح العلاقة بين متغيرات الدراسة.وهو منهج يزودنا بمعطيات ومفاهيم حول موضوع البحث، وقد اعتمدنا على هذا المنهج لوصف مفاهيم الدراسة مثل سياسة الجوار الأوروبي والحكم الراشد وتفسير العلاقة بينهما.

ب-منهج دراسة حالة:

منهج دراسة حالةهو نوع من أنواع المنهج الوصفي، ولذلك، يعتبر منهج دراسة حالة أحد المناهج الوصفية التي تهتم بدراسة وحدة من وحدات المجتمع (كقرية أو بلد أو مؤسسة أو مجتمع محلي أو مجتمع دولي...) دراسة تفصيلية وذلك من أجل الوصول إلى تعميمات تنطبق على وحدات أخرى مشابهة لها، غير أنه يشترط أن تكون الحالة ممثلة للوحدة أو للمجتمع الذي يراد الحكم عليه.

وقد اعتمدت هذه الدراسة على منهج دراسة الحالة، من خلال إسقاط دور سياسة الاتحاد الأوروبي في تحقيق الحكم الراشد على حالة الجزائر.وذلك بإعادة تفسير العلاقات القائمة متغيرات الدراسة استناداً على العناصر المسؤولة عن تشكّلها، انطلاقاً من الربط بين متغيّرين أو أكثر، وقد ركزنا في هذه الدراسة على حالة الجزائر في علاقتها مع سياسة الجوار الأوروبي، فهناك سياسة الجوار النابعة من الإتحاد الأوروبي وهناك حالة مستهدفة من طرف هذه السياسة وهي الجزائر، فالقيام بالبحث في دراسة حالة دولة واحدة من دول الجوار الأوروبي سوف يعطي الفرصة لتطوير المسار في سياق معين، وفهم التأثير السياقي على مسار نشر المعايير الأوروبية في دول الجوار الأوروبي وأهمها معايير الحكم الراشد.

كما تستعين هذه الدراسة بأدوات منهجية مساعدة تفرضها متطلبات البحث وطبيعته وأهمها :

أ- أداة تحليل المضمون: ويتجلى استخدامه في هذه الدراسة من خلال تحليل نصوص اتفاقيات وتقارير الاتحاد الأوروبي مع الجزائر في إطار سياسة الجوار الأوروبي، كما يمكن هذا المنهج الباحث من تقصي الحقائق والكشف عن أبعاد المشكلة المدروسة.

وقد استعانت الدراسة على هذا الإطار المنهجي، بهدف دراسة الجزئيات والحقائق المتعلقة بمتغيرات الموضوع التي تساعد على التعميم، وقد تم استعماله بهدف بناء تصور عام عن دور سياسة الجوار الأوروبي في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر.

9 – النظريات والمقاربات المفسرة للدراسة:

1- **النظرية الليبيرالية المؤسساتية الجديدة :** وتنطلق هذه النظرية من دور المؤسسات في تنظيم سلكيات الدول في الساحة الدولية عن طريق التعاون بينها لتحقيق المكاسب والمصالح المشتركة.

2- **نظرية الإقليمية الجديدة:**إن عملية إعادة هيكلة النظام الاقتصادي العالمي بما يتوافق مع المتغيرات العالمية الجديدة هي أبرز سمات مفهوم الإقليمية الجديدة حيث أنه يهدف إلى جعل الكتل الاقتصادية الإقليمية حلقة ربط وسيطة بين الدول من ناحية والنظام العالمي من ناحية أخرى، ولهذا تسعى الدول للتكتل على المستوى الإقليمي لتوسع حلقة الربط بينها وبين النظام العالمي.

3- **نظرية التبعية:** والتي ترى أنه كلما زادت العلاقة متانة بين دول المركز الغربية المتقدمة ودول المحيط المتخلفة كلما زادت تبعية هذه الأخيرة لدول المركز نظرا للتباين الكبير في مستوى التنمية بين هذه الدول، وكذا استغلال الدول الرأسمالية لدول العالم الثالث في خدمة مصالحها.

10- الدراسات السابقة:

لقد تمت الاستعانة بأدبيات عديدة للقيام بهذه الدراسة، وشكلت هذه الأدبيات مخزونا علميا ثريا لموضوع بحثي،ومن بين هذه الأدبيات السابقة نذكر ما يلي:

– دراسة للمؤلف "Jean Martin" بعنوان**"Gouvernement Algérien"**الصادرة عن (Librairie générale de droit et de jurisprudence، نشرت سنة2017)، حيث تطرق الكاتب لدراسة مكانيزمات

الحكومة الجزائرية ومدى تحقيقها للحكم الراشد، من خلال دراسة المؤثرات الداخلية والخارجية وخاصة علاقتها بالاتحاد الأوروبي.

– دراسة للباحثةطويل نسيمة بعنوان:**"سياسة الجوار الأوربية وأثرها على دول جنوب المتوسط"**، دراسة نشرت في مجلة المفكر لكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة بسكر، في العدد08، جوان 2012، حيث تطرقت الباحثة إلى سياسة الجوار الأوروبي في مضمونهاوأثرها على دول الجنوب بصفة عامة.

ومن بين الدراسات غير المنشورة نجد عدد من أطروحات الدكتوراه حول الشراكة الاورومتوسطية في جوانبها السياسية والأمنية والاقتصادية والمالية اذكر منها:

– دراسة للمؤلف عبد النور خليفي، بعنوان:**" الشراكة الأورومتوسطية من إعلان برشلونة إلى الإتحاد من أجل المتوسط:الحصيلة والآفاق"**، وهي أطروحة دكتوراه للمؤلف، ناقشها فيكلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعةالجزائر3، في سنة2011–2012. وقد تناول فيها في الفصل الأول الشراكة الأورومتوسطية في ندوة برشلونة سنة 1995، وقد تطرق المؤلف بعدها إلى عوائق الشراكة الأورومتوسطية في إطار مسار برشلونة، ثم إلى الشراكة الأورومتوسطية في إطار سياسة الجوار الأوروبية، ثم تناول المؤلف مستقبل الشراكة الأورومتوسطية في ظل مشروع الإتحاد من اجل المتوسط. ويصل المؤلف في الخاتمة إلى أن نتائج هذه الشراكة تبقى ضئيلة بالمقارنة مع التحديات التي تواجهها المنطقة المتوسطية.والشيء الملاحظ في هذه الدراسة هو غياب المفهوم الجديد لتطور سياسة الجوار الأوروبية وهذا ما نحاول التطرق إليه في دراستنا.وتوفر هذه الدراسة الأطر المنهجية والنظرية المتعلقة بموضوع دراستنا، لكنها لم تتطرق للجزائر كنموذج للدراسة أو دراسة حالة، وهو ما يميز بحثنا عن البحث السابق كبحث متخصص في الجزائر كدراسة حالة، كما أن بحثنا يعد امتدادا للبحث السابق

الذي انتهى في سنة 2011، وهي سنة سابقة لدخول الجزائر فعليا في سياسة الجوار الأوروبية، وبالتالي سيبدأ بحثنا من حيث انتهى البحث السابق، ليكون حلقة وصل للتراكم العلمي في هذا المجال.

– دراسة للباحثة اسمهان تمغارت بعنوان: **"الجزائر في السياسة المتوسطية للإتحاد الأوروبي بين عامي(1992 و2012)"**، وهي أطروحة دكتوراه للمؤلفة، ناقشتها فيكلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعةالجزائر3، في سنة2011–2012.وتناولت في الفصل الأول منها محددات وأبعاد السياسة المتوسطية للإتحاد الأوروبي، ثم تطرقت المؤلفة للجزائر في التصور الاستراتيجي للإتحاد الأوروبي، وإلى مسار الشراكة الأوروجزائرية إلى غاية سياسة الجوار الأوروبية التي وضحت المؤلفة تطور موقف الجزائر من سياسة الجوار الأوروبية، وانعكاسات هذه الشراكة على الجزائر. وخلصت هذه الدراسة إلى قيام هذه الشراكة على علاقات غير متكافئة بين طرفي الشراكة مما يجعل الطرف الأوروبي هو المستفيد الأكبر من هذه الشراكة على حساب الطرف الجزائري.وبالتالي فإن بحثنا يعد كامتداد تراكمي للبحث السابق الذكر، حيث تنتهي فترة بحثنا في سنة 2018، وهو ما يمكننا من استعراض وتقييم برامج العمل المشتركة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي في إطار سياسة الجوار الأوروبي.

– دراسة ثانيةلنفس المؤلفة السابقة الذكر من مقالها المنشور في جوان2013، في العدد التاسع لمجلة دفاتر السياسة والقانون، بعنوان:" **موقف الجزائر من سياسة الجوار الأوروبية(2004–2013)"**، وقد تعرض هذا المقال لتطور موقف الجزائر من سياسة الجوار الأوروبية والذي شهدا تغيرا من الرفض سنة 2007، إلى التحفظ و الانتظار الترقب، إلى الدخول في مفاوضات الانضمام، ثم أخيرا والإنظمام نهائيا لهذه السياسة سنة 2012، لرغبة الجزائر في عدم التسرع في الدخول في سياسات أوروبية، وهي لم تكمل اندماجها وتقييمها بعد لانضمامها في إطار الشراكة الأورومتوسطية. هذه الدراسة كانت ذات أهمية بالغة

لموضوع دراستنا من حيث تطرقها لموقف الجزائر من سياسة الجوار الأوروبية الذي لم يكن موقفا ثابتا بل متغيرا ومتكيفا مع ظروف المنطقة. لكن الدراسة انتهت عند توضيح موقف الجزائر من هذه السياسة سنة 2012، وهي سنة انظمام الجزائر لهذه السياسة، ولم تتطرق الدراسة لمحتوى مشاريع التعاون وخطط العمل المشتركة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي في إطار هذه السياسة، وهو ما استكملته دراستنا هذه مما يشكل إضافة للبحث في هذا الموضوع.

– دراسة للمؤلف بشارة خضر، ترجمة سليمان الرياشي، بعنوان:**"أوروبا من أجل المتوسط: من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (1995–2008)"**، وقد نشرت هذه الدراسة من طرف مركز دراسات الوحدة العربية سنة 2010، وتناول فيها المؤلف في البداية مفهوم عملية برشلونة 1995 وسياقها الجيوسياسي. ثم تطرق المؤلف للشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية وتطورها، ثم تحليل ظاهرة الهجرة في عملية برشلونة، وتأثير توسع الإتحاد الأوروبي على هذه ظاهرة الهجرة وعلى الاقتصاد بين ضفتي المتوسط. وبعدها تناول المؤلف سياسة الجوار الأوروبية التي تشكل موضوع بحثنا، وبالتالي توفر لنا هذه الدراسة الإطار المفهومي لهذه السياسة، ثم عرج المؤلف على سياسة أخرى من سياسات الإتحادالأوروبي.

الإضافة التي قدمتها هذه الدراسة هي أنها لم تقتصر على عرض هذه السياسات كما وردت في نصوصها، بل قامت بتحليلها واستخلاص الرؤية العربية لها وعدم الاقتصار على الرؤية الأوروبية. كما أن تقييم هذه السياسات من طرف المؤلف قد أمدنا بفهم جيد لأبعادها وخلفياتها على الدول العربية بصفة عامة ومن ضمنها الجزائر.

–دراسة الدكتور عياد محمد سمير، بعنوان:**"العلاقات الأوروبية المغاربية"**، المنشورة من طرف دار النشر الجامعي الجديد بتلمسان سنة 2017، حيث تناول فيها الباحث في الفصل الأول الإطار التاريخي للعلاقات

الأوروبية مغاربية، أما في الفصل الثاني فقد تناول البعدان الاقتصادي والاجتماعي للعلاقات الأوروبية المغاربية. أما الفصل الثالث فقد خصصه للبعد الأمني والدبلوماسي لهذه العلاقات.

وقد استخلص الباحث في مؤلفه مجموعة من الاستنتاجات أهمها هو أن العلاقات الأوروبية في البداية كانت تركز على المصالح الاقتصادية، ومع ظهور التهديدات الأمنية الجديدة أصبحت تركز على البعد الأمني لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة شاملة في المنطقة والتي تتطلب توفير مناخ من الاستقرار في المنطقة. كما انتهت الدراسة إلى عدم بلوغ المنطقة المغاربية لمستوى تنافسي يؤهلها لأن تكون شريكا رابحا وليس تابعا للطرف الأوروبي. أما فيما يخص السياسات الجديدة للإتحاد الأوروبي كسياسة الجوار الأوروبي الأوروبية، فيرى الباحث أن مبدأ المساواة في المنافع والمكاسب بين طرفي الشراكة غير متوفر فيهما، إضافة إلى العديد من العراقيل التي تحول دون تفعيل الشراكة في إطار هذه المبادرات. كما أن هذه الدراسة كانت دراسة شاملة لكل المنطقة المغاربية في علاقاتها مع الطرف الأوروبي، ولم تركز في جوهرها على الجزائر بالذات كما جاء في هذه الدراسة، وهو ما يجعل هذا البحثيقدم إضافة علمية من حيث تركيزه على دراسة حالة الجزائر فقط مع الإتحاد الأوروبي واستثناء الدول المغاربية الأخرى.

11- تبريرالتقسيم الهيكلي للدراسة:

بهدف الإحاطة بكل جوانب هذه الدراسة، واستنادا إلى الإشكالية المطروحة والفرضيات الموضوعة تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول كالتالي:

- ✓ **الفصل الأول:** الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة: يحاول هذا الفصل توضيح المفاهيم الأساسية للموضوع من خلال التعرض لمفهوم الحكم الراشد، وعرض أهم مرتكزات القوة في الاتحاد الأوروبي وأهمية الجزائر في الخطة الإستراتيجيةالأوروبية، لينتقل إلى التأصيل النظري من

خلال التطرق لأهمالنظريات التي تفسر العلاقة المشتركة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر في إطار سياسة الجوار الأوروبي.

- ✓ **الفصل الثاني:** مضامينوأبعاد سياسة الجوار الأوروبي: يبحث هذا الفصل في محتوى سياسة الجوار، من خلالمفهومها ومبادئها، وتقصي الآليات التي تعمل بها بهدف تحقيق الحكم الراشد في المجال الاقتصادي، السياسي والاجتماعي، إضافةإلىأبعاد هذه السياسة.

- ✓ **الفصل الثالث:** آليات تحقيق الحكم الراشد في الجزائر في إطارسياسة الجوار الأوروبي لفترة 2012–2018: ويعتبر هذا الفصل الجانب التطبيقي الذي يتطرق إلى العلاقة بين متغيرات الدراسة بربط متغيرالسياسة الأوروبية للجوار مع متغير الحكم الراشد في الجزائر، من خلال تتبع مسار هذه العلاقة وأهم المحطات المؤثرة في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2018.

وتبريرنا للتقسيم الهيكلي لخطة هذه الدراسة ينطلق من عدة اعتبارات شكلية وموضوعية ومنهجية تتمثل في كون هذا التقسيم يلبي التسلسل المنطقي لعناصر الخطة من العام إلى الخاص، و يلبي توازن الخطة، إضافة إلى أنه يلبي ارتباط عناصر الخطة ببعضها البعض وبموضوع وإشكالية وأهداف البحث.

تمهيد الفصل الأول:

يحاول هذا الفصل توضيح المفاهيم الأساسية للموضوع من خلال التعرض لمفهوم الحكم الراشد، وعرض أهم مرتكز القوة في الاتحاد الأوروبي واهمية الجزائر في الخطة الاستراتيجية الاوروبية، لينتقل إلى التأصيل النظري من خلال التطرق لأهم النظريات التي ترتكز المقاربة الاوروبية.

لذا يحاول هذا الفصل تقديم تصورا دقيقا واضحا عن متغيرات الموضوع، يحث يتناول ثلاث مباحث كما يلي:

- المبحث الأول: الاتحاد الأوروبي: عوامل القوة والتأثير.
- المبحث الثاني: مفهوم الحكم الراشد.
- المبحث الثالث: النظريات والمقاربات المفسرة لسياسة الاتحاد الأوروبي لترشيد الحكم في الجزائر.

المبحث الأول: الاتحاد الأوروبي: عوامل القوة والتأثير

تظهر قوة الإتحاد الأوروبي من خلال مؤسساته التي يعتمد عليها في تطبيق سياساته واستراتجياته اتجاه دول الشرق والمحيط خاصة منها دول المتوسط في شتى المجالات والقطاعات عن طريق مؤسسات أساسية لها القدرة على التأثير العابر للحدود خاصة اتجاه الدول التي لها أهمية كبرى لها مثل الجزائر.

المطلب الأول: المؤسسات الأساسية للاتحاد الأوروبي

يعتبر الاتحاد الأوروبي تجربة رائدة سواء من حيث التنظير او من حيث التطبيق، فقد نجح في تحقيق اهداف وابعاد التكامل الإقليمي في بعده الجغرافي والتأثير العابر للحدود، مرتكزا في ذلك على مدخل المؤسسات.

تكمن قوة الاتحاد الأوروبي في السلطة التي يتمتع بها خاصة فيما يتعلق بالسياسة التجارية والمالية، حيث تتمركز قوة الاتحاد الأوربي في الاقتصاد القوي الذي يعتبر مركز الاشعاع الأوروبي، في المقابل يتعرض للضغط فيما يخص السياسة الأمنية والقضائية.[1]

يكن عرض المؤسسات الأساسية في الاتحاد الأوروبي: (مجلس الوزراء، اللجنة الأوروبية، الاتحاد الأوروبي، ومحكمة العدل الأوروبية) كما يلي:

[1] حسن نافع، **الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص ص 39، 40.

1. مجلس وزراء الحكومات:[1]

يتألف المجلس من وزراء معينين، وفقا للمسألة التي تتم مناقشتها، إما الوزراء المسؤولون عن مجالات محددة في السياسة (البيئة والنقل والخزينة) ، أو وزراء الخارجية المسؤولون عن الشؤون العامة، يتخذ المجلس بالإجماع قرارا حول المسائل المهمة في السياسة كما حددت أحكام المعاهدة، ويقرر مبدئيا مع أغلبية مؤهلة في مسائل أخرى، تكون اجتماعات المجلس سرية على الدوام لكن نتيجة القرار تعلن بعد الاجتماع، وفي بعض الحالات لا يتضح أي دولة من الدول الأعضاء ساندت أو رفضت أي جزء من اقتراحات اللجنة الأصلية أو اقتراحات البرلمان الأوروبي فغالبا ما تعتبر هذه السرية أحد الجوانب غير الديمقراطية في الاتحاد الأوروبي، إن أعضاء المجلس غير مسؤولين أمام برلماناتهم الوطنية أيا كان الموقع الوطني الذي يدافعون عنه في اجتماعات المجلس، ويمكنهم دائما أن يلقوا اللوم على دول الاعضاء الاخرى(من دون وسائل تبرير) بسبب قرارات صدرت عن المجلس لا تتناغم مع السياسات الأوروبية الوطنية.

2. اللجنة الأوروبية:[2]

هي الهيئة التي تتمتع بالحق الرسمي والحصري بتطبيق تشريعات الاتحاد الأوروبي كلها، ويفترض بها أن تمثل مصلحة الاتحاد ككل في المسارات السياسية داخل الاتحاد الأوروبي والمفاوضات مع العالم الخارجي، هذا يعني أنه لا يجدر بها أن تتلقى تعليمات من أي من حكومات الدول الأعضاء، إذ يقتصر هذا الأمر على البرلمان الأوروبي والمحكمة الأوروبية، كذلك انها الهيئة الأساسية التي من واجبها أن تحرص على تطبيق المعاهدات والتشريعات الفرعية تطبيقا صحيحا،

[1] Marcel Scotto, **Les institutions européennes : La réforme inachevée**, Paris : nouvelles éditions marabout, 1997, p 89.

[2] محمد سعد أبو عامود، "البناء المؤسسي للاتحاد الأوروبي"، **السياسة الدولية**، عدد 142، أكتوبر 2000، ص 78.

وتعين الحكومات الوطنية أعضاء اللجنة، ويجب أن يقبل بهم جميع قادة حكومات الدول الأعضاء، وللدول الأعضاء الصغيرة عضو واحد على خلاف الدول الكبيرة (ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، بريطانيا، إسبانيا) التي تملك عضوين، الأمر

الذي يجعل عدد الأعضاء الإجمالي عشرين عضوا.

3. محكمة العدل الأوروبية:[1]

توكل إليها مهمة تفسير المعاهدات أو تشريعات الاتحاد الأوروبي الثانوية حين ينشأ خلاف ما، وهذه مهمة بالغة الأهمية بما أن التسويات النهائية التي يتم التوصل إليها داخل المجلس غالبا ما يتم تعمد الغموض فيها، الأمر الذي يصعّب بلوغ أي اتفاق، تلزم قوانينها محاكم الدول الأعضاء كلها التي يجب عليها أن تعيد صياغة القانون الوطني إذا تعارض مع القانون الأوروبي، ومنذ المصادقة على معاهدة ماستريخت، تستطيع المحكمة أيضا أن تفرض غرامات على الدول الأعضاء التي لا تمتثل لقوانينها .وتتألف محكمة العدل الأوروبية من 15 عضوا (عضو واحد عن كل دولة)، وتسعة محامين يساعدون المحكمة من خلال إجراء تقييم تمهيدي مستقل للقضية.

4. المفوضية الاوروبية[2]

مقرها بروكسل وتأسست عام 1958تتكون من 28عضو كلهم ينتمون للاتحاد وتمتلك سلطات واسعة في المجالات المتعلقة بالركيزة الاولى ويحق لها اقتراح القوانين والاشراف على تنفيذ مشاريع القوانين المشتركة بوصفها المسئولة عن حماية الاتفاقيات المبرمة، وتقوم بوضع الميزانية العامة للاتحاد والاشراف على تنفيذها، في حيث تمثيل الاتحاد في المفاوضات الدولية، وتعتبر الذراع التنفيذي

[1] **المرجع نفسه**، ص 79.

[2] Marcel Scotto, **op.cit**, p90.

للاتحاد الاوروبي والادارة اليومية لشئون الاتحاد، ويحق لها التوقيع على اتفاقيات مع دول خارج الاتحاد ولها صلاحيات واسعة في مسالة قبول اعضاء جدد بالاتحاد.

5. البنك المركزي الأوروبي European Central Bank :[1]

هو البنك المسئول عن إدارة السياسات النقدية لمنطقة اليورو مع بداياته في ألمانيا عام 1998، فإن البنك المركزي الأوروبي مسئول عن الحفاظ على استقرار الأسعار في منطقة اليورو، بحيث لا تتآكل القوة الشرائية لليورو بسبب التضخم، وبوصفه كيانا مستقلا عن دول الاتحاد الأوروبي الفردية ومؤسسات الاتحاد الأوروبي، يهدف البنك المركزي الأوروبي إلى ضمان أن تكون الزيادة في أسعار المستهلكين على أساس سنوي أقل من ولكن قريبة من 2٪ على المدى المتوسط، ومن مهامه الأخرى التحكم في المعروض النقدي، هذا يشمل على سبيل المثال، تحديد معدلات الفائدة في جميع أنحاء منطقة اليورو، في حين يتم تنظيم عمل البنك المركزي الأوروبي من خلال هيئات اتخاذ القرار المتمثلة في المجلس التنفيذي، مجلس الإدارة والمجلس العام .

المطلب الثاني: موقع الجزائر ضمن المجال الاستراتيجي للاتحاد الاوروبي.

تركز معظم الدراسات الكلاسيكية والحديثة في العلاقات الدولية على أن هناك علاقة بين الموقع الجغرافي والسياسي، ولعل "نابليون بونابارت" قد أصاب كبد الحقيقة عندما اعتبر أن الجغرافيا تتحكم وتدير سياسة الأمم، ومن هذا المنطلق فإن أهمية الجزائر الاستراتيجية والأمنية بالنسبة للاتحاد الاوروبي تكمن في المحاور المتعددة والمتقاطعة التي تقودها الجزائر على مستويات إقليمية، حيث

[1] **Ibid,** p91.

تتوسط المغرب العربي، وتشكل بذلك محور اتصال بين قطبية الشرقي والغربي، ومن الصعب بناء أي مشروع سواء كان اقتصادي أو سياسي أو أمني في هذه المنطقة دون مشاركتها. [1]

من جهة أخرى تنتمي الجزائر إلى حوض البحر الأبيض المتوسط حيث جعل منها التاريخ، كما جعلت منها الجغرافيا، رافدا من روافد الحضارة المتوسطية، وأصبحت محورا هاما للتبادل والتعاون مع القارة الإفريقية، فيتجلى ذلك في ربط أسواق استهلاك المحروقات بحقول الغاز الطبيعي في الجزائر، عبر اسبانيا وايطاليا حيث أنه لدى الجزائر عدة خطوط أنابيب تنقل الغاز الطبيعي إلى أوروبا.[2]

ويمكن إدراك أهمية الجزائر بالنسبة للاتحاد الأوروبي من خلال ما يلي:

–الدراسة التي أصدرتها المفوضية الأوروبية في 01 جوان 2006، تدعو إلى اعتبار الجزائر ضمن الحزام الطاقوي الأوروبي.[3]

– تعتبر الجزائر بحكم انتمائها قطبا هاما في العالم العربي والإسلامي، حيث تعد التجربة الرائدة في التعامل مع الظاهرة الإرهابية بشكلها الأمني والسياسي، حيث انتقلت من مرحلة المأساة الوطنية إلى مرحلة السلم والمصالحة الوطنية.

–إسلاميا، دورها النشيط في منظمة المؤتمر الإسلامي بدبلوماسية هادئة ومتوازنة تعكس التجربة السياسية للنخبة السياسية الحاكمة التي تمتد بين الوساطة في إطلاق سراح الرهائن الأمريكيين بطهران ومرورا بالحل السلمي لقضية الطائرة الكويتية المختطفة التي حطت بمطار الجزائر في منتصف

[1] محمد وليدي، **الأهمية الجيواستراتيجية للجزائر**، الجزائر: دار المجد والتوزيع، 2015، ص38.
[2] **المرجع نفسه**، ص 39.
[3] سني محمد أمين، "المدركات الاستراتيجية الأمريكية تجاه الجزائر – إدارة جورج ولكر بوش نموذجا-"، في الموقع الالكتروني: يوم 2019/03/02. **https://machahid24.com**

الثمانينات، وصولا إلى الوساطة النوعية في النزاع الإريتري الإثيوبي الذي أبرم طرفي النزاع اتفاق سلام حوله بالجزائر، في 2000/12/12.[1]

–متوسطيا، تعد الجزائر شريكا استراتيجيا هاما مع الحلف الأطلسي NATO لامتداداتها البحرية على البحر المتوسط كحلقة أرضية وبحرية بين جنوب أوروبا وشمال إفريقيا، وكبوابة استراتيجية نحو دول الساحل الإفريقي.[2]

هذا ما يقر أن المدرك الاستراتيجي للاتحاد الاوروبي تجاه البعد الاستراتيجي للجزائر يتعدى الإطار الإقليمي ليشمل القارة الإفريقية (خاصة منطقة الساحل الغنية بالنفط)، فمن حيث المساحة، تمثل الجزائر 8% من مساحة القارة، كما تعتبر بوابتها الشمالية، إذ تمكن دول الساحل الإفريقي – بعد إنجاز طريق الوحدة الإفريقية – من الوصول إلى موانئ البحر الأبيض المتوسط، ومنه إلى بقية موانئ العالم، وتزيد الأهمية خاصة مع الاكتشافات الضخمة في منطقة الساحل الإفريقي.[3]

بالإضافة إلى مشروع استراتيجي ضخم يمر عبر الأراضي الجزائرية حيث اتفقت شركات نيجيرية وجزائرية على إنشاء خط بطول 4550 ميلا لنقل الغاز الطبيعي من نيجيريا إلى الجزائر عبر النيجر، ثم ينتقل الغاز الإفريقي إلى الأسواق الأوروبية ويكلف الخط نحو 7 مليارات دولار وبتمويل من البنك الدولي.

ونظرا لهذا الموقع جعل الجزائر تحتضن المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول ظاهرة الإرهاب، إذ يأتي هذا بعد التمركز القوي الذي حظيت به الجزائر في مبادرة "الشراكة الجديدة للتنمية في إفريقيا NEPAD، التي تأسست في جويلية من عام 2002، وكانت الجزائر من أبرز مهندسي هذه المبادرة

---

[1] **المرجع نفسه**، نفس الموقع.

[2] **المرجع نفسه**، نفس الموقع.

[3] عائد عميرة، "منطقة الساحل الإفريقي.. ساحة صراع بين الجزائر وفرنسا"، في الموقع الالكتروني، يوم 2019/03/05: **http://www.noonpost.com**

عن طريق الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، وتشكل الجزائر في هذا المجال البوابة الاستراتيجية للقارة الإفريقية التي تشهد تنافسا اقتصاديا حادا بين موسكو، بكين واروبا.[1]

كل هذه المحاور المتعددة التي تقودها الجزائر جعلت منها ركيزة جيوسياسية بالنسبة للاتحاد الاوروبي، ناهيك عن الطاقة' حيث تم اكتشاف النفط في الجزائر سنة 1956، وتم العثور على أول حقل للبترول في الصحراء الجزائرية وهو "حقل عجيلة" في جنوب شرق الجزائر، كما تم في شهر جوان من العام نفسه اكتشاف حقل حاسي مسعود الشهير ، أكبر حقول البترول في صحراء الجزائر، أي في مرحلة الاستعمار الفرنسي، وحسب أحدث التقديرات لوكالة الطاقة الدولية لسنة 2006، يبلغ الاحتياطي النفطي الجزائري حوالي 11.4 مليار برميل2 ، بترتيب الخامس عشر احتياطي العالم.[2]

حسب دراسة لشركة بريطانية " فوغرو روبير ليميتد"، فإن الجزائر من بين البلدان التي تحظى بتقدير 150مجموعة بترولية دولية، حيث صنفت في صدارة البلدان العشرة الأكثر تقديرا من الشركات البترولية الدولية حسب ما نقلته الصحيفة الفرنسية للطاقة "بيتروستراتيجي"، مشيرة إلى وجود تقييم أفضل في مجال الخطر السياسي، وأضافت الصحيفة أن الشركة البريطانية الموجود مقرها ببريطانيا سألت حسب الدراسة التي نشرتها تحت عنوان "انترناشيونال نيو سورفاي" 150 مجموعة بترولية، لتصل إلى أن الجزائر ضمن أهم الدول التي تحظى بالتقدير نظرا لأهمية الإمكانيات البترولية و الغازية المحققة، ونجاح عمليات التنقيب وتقييم محفز في مجال الخطر السياسي، وكذا الحضور الكبير للمتعاملين الأجانب.[3]

---

[1] عبد الرزاق.ب، "خط الغاز بين نيجيريا والجزائر يتحول إلى لغز"، في الموقع الالكتروني، يوم 2019/03/08:
https://www.echoroukonline.com

[2] محمد وليدي، **المرجع السابق**، ص72.

[3] **المرجع نفسه**، ص74.

المبحث الثاني: مفهوم الحكم الراشد.

سعي الدول لتحقيق النجاح والتطور والتقدم إلى مصاف الدول المتقدمة والدخول في السياسات العالمية من حيث الانضمام الدولي الجديد الذي يفرض على دول المحيط العمل بمبادئ ومؤشرات الحكم الراشد التي تضمن التسيير الجيد لهذه الدول هذا ما نحاول من خلاله فهم معايير ومبادئ الحكم الراشد.

المطلب الأول: تعريف الحكم الراشد.

ظهر مصطلح الحكم الراشد، في اللغة الفرنسية في القرن الثالث عشر كمرادف لمصطلح الحكومة، ثم كمصطلح قانوني (سنة 1978)، ليستعمل في نطاق واسع ومعبر عن كيفية التسيير، ومع تنامي ظاهرة العولمة شاع عالميا ليكن الهدف منه تجسيد نمط الديمقراطية الليبرالية.[1]

ولقد شاع استعمال هذا المصطلح في نهاية الثمانينات، في الوقت الذي أصبح فيه تطبيق برامج التعديل الهيكلي في العديد من الدول يطرح العديد من الصعوبات، تم تشخيصها أنذاك من طرف الخبراء على انها أخطاء في تسيير الشؤون العامة، بسبب غياب الشفافية في تسيير أمور الدولة.[2]

هنا يمكن الإشارة الى ان المصطلح ارتكز في مرجعيته الفكرية على المنظومة المعرفية الغربية بصفة عامة والفرنسية بصفة خاصة، اما التوظيف السياسي، فقد رافق التحول الكبير في النظام الدولي، حيث انفرد المعسكر الغربي بالقيادة مروجا بذلك قيم الديمقراطية الليبرالية بثوبها الرأسمالي.

هناك عدة تعاريف لمفهوم الحكم الراشد يكن رصدها كالتالي: عرفه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأنه:[1] "ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة

---

[1] Le Robert Dictionnaire, **Historique de la langue française**, Paris: 1992, p906.

[2] زايري بلقاسم، "الحكم الاقتصادي الرشيد والكفاءة الاقتصادية"، مداخلة ضمن فعالية المؤتمر العالمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، يوم 08/09 مارس2005، جامعة ورقلة، الجزائر، ص92.

المستويات، ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم".

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يرتكز في تعريفه للحكم الراشد على ممارسة السلطة بآليات وعمليات عبر وسائط المؤسسات التي تتبنى مطالب المواطنين في إطار حكم القانون. كما عرفه البنك الدولي بأنه:[2]

"أسلوب ممارسة السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلاد من أجل التنمية".

هنا البنك الدولي لم يوضح الأسلوب الذي تمارس به السلطة.في حين عرفته منظمة الشفافية الدولية بأنه: "الغاية الحاصلة من تكاتف جهود كل من الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني ومختلف المواطنين في مكافحة ظاهرة الفساد، بداية من جمع المعلومات وتحليلها ونشرها لزيادة الوعي العام حول الظاهرة، وخلق آليات تمكن هذه الأطراف من القضاء على الظاهرة أو على الأقل التقليص منها.

في هذا التعريف لمنظمة الشفافية الدولية أجمعت الحكم الراشد في محاربة الفساد، لكن قد نكون غير مفسدين بالمقابل لن نحقق التنمية.

أما المادة 9 من اتفاقية شراكة (كوتونو) الموقعة بين الاتحاد الأوربي و77 دولة من جنوب الصحراء الإفريقية ودول الكاريبي والمحيط الهادي، تعرف الحكم الصالح بانه: " الإدارة الشفافة للموارد البشرية والقابلة للمحاسبة، والطبيعة الاقتصادية والمالية المؤدية للتنمية المنصفة والمستمرة، وذلك ضمن نطاق بيئة سياسية ومؤسساتية تحترم حقوق الإنسان والمبادئ الديموقراطية وحكم القانون

---

[1]حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح ، في كتاب إسماعيل الشطي وآخرون، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص96.

[2]حسن كريم، المرجع نفسه، ص96.

". هذا التعريف يحمل في طياته الديمقراطية، حقوق الانسان، دولة مؤسسات، نظام اقتصاد السوق والإدارة في ظل قانون يفرض الشفافية والمحاسبة[1].

من خلال التعريفات السابقة حول الحكم الراشد نستنتج ان الحكم الراشد عبارة عن مجموعة من الآليات والأساليب التي يمارس بها السلطة التي تهدف لتحقيق الفعالية والمشاركة والرقابة في سير المواد الاقتصادية والاجتماعية للدولة والهادفة لتحقيق نمية عادلة.

إن تحقيق الحكم الراشد لا ينحصر في إصدار قوانين، إجراء انتخابات، ووضع ترتيبات وإجراءات سياسية ومؤسسية فقط، بل يتطلب إلى جانب كل ذلك اتخاذ خطوات جدية تقف امام ثقافة التسلط والاستبداد، وترسيخ ثقافة سياسية ديمقراطية لدى مختلف فئات المجتمع، حيث يمكن تحقيق هذا الهدف من خلال إحداث تغيير جوهري في مضامين سياسات التعليم والثقافة والإعلام في ظل التزام حقيقي من قبل النخبة الحاكمة.

المطلب الثاني: مرتكزات الحكم الراشد.

يرتكز الحكم الراشد على عدة أسس تشكل أبعاده التي تتفاعل لإنتاجه وتتمثل فيما يلي:

أ. ابعاد الحكم الراشد:

يمكن رصد ابعاد الحكم الراشد كما يأتي:[2]

1- **البعد السياسي:** المتعلق بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها، فضلا عن قيم المشاركة والمساءلة والشفافية وحكم القانون.

2- **البعد الاقتصادي والاجتماعي:** المتعلق بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى حيويته واستقلاله عن الدولة من جهة، وطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وتأثيرها

[1] **المرجع نفسه**، ص97.

[2] زياد سمير الدباغ، "آليات تعزيز عمل مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الصالح"، في الموقع الالكتروني، يوم 2019/03/05: **https://annabaa.org/arabic/studies/15285**

على المواطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة والوفرة المادية، فضلا عن علاقاتها مع الاقتصاديات الخارجية، والمجتمعات الأخرى من جهة أخرى.

3- **البعد التقني الإداري:** المتعلق بعمل الجهاز الإداري وكفاءته وفاعليته.

إن هذه الأبعاد الثلاثة تتفاعل فيما بينها لإنتاج الحكم اراشد، فلا يمكن تصور إدارة عامة فاعلة من دون استقلال الإدارة عن نفوذ السياسيين، ولا يمكن للإدارة السياسية وحدها من تحقيق إنجازات السياسات العامة من دون إدارة عامة فاعلة، كما أن هيمنة جهة معينة على جميع دواليب الحكم يؤدي الى تغول السلطة وانشار جميع اشكال الفساد، لذلك فإن الحكم الراشد هو الحكم الذي يتضمن حكما ديمقراطيا فعالا، حيث يرتكز على المشاركة، المحاسبة والشفافية.[1]

ب. معايير الحكم الراشد:

هناك عدة معايير سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ادارية تشمل الدولة ومؤسساتها والادارة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمواطنين كناشطين اجتماعيين وهي معايير قد تختلف حسب المنظمات.

إن المعايير المعتمدة من طرف البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي للتنمية تتمحور بالأساس حول تحفيز النمو الاقتصادي وحرية التجارة و الخوصصة، ويمكن الاخذ بمعايير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كما يلي:

1. **المشاركة:** وهي حق المواطنين في الترشيح والتصويت وابداء الرأي ديموقراطيا في البرامج والسياسات والقرارات، ويتطلب ذلك توفر القوانين الضامنة لحرية تشكيل الجمعيات والأحزاب وحرية التعبير والحريات العامة وترسيخ الشرعية.

[1] زياد سمير الدباغ،المرجع نفسه.

2. **حكم القانون:** أي أن القانون هو المرجعية وسيادته على الجميع بدون استثناء، كما ينطلق من فصل السلطات واستقلالية القضاء ووضوح القوانين وشفافيتها وانسجامها في التطبيق.

3. **الشفافية:** تعني توفر المعلومات الدقيقة في وقتها وافساح المجال أمام الجميع للاطلاع على المعلومات الضرورية مما يساعد في اتخاذ القرارات الصالحة وكذلك من أجل توسيع دائرة المشاركة، الرقابة والمحاسبة من أجل التخفيف من الهدر ومحاصرة الفساد.

4. **الاستجابة:** يعني قدرة المؤسسات والآليات على خدمة الجميع بدون استثناء.

5. التوافق: وهو القدرة على التحكيم بين المصالح المتضاربة من أجل الوصول الى اجماع واسع حول المصلحة العامة.

6. **المحاسبة:** محاسبة المسؤولين عن ادارتهم للموارد العامة وخصوصا تطبيق فصل الخاص عن العام من تعسف واستغلال السياسيين.

7. **الرؤية الاستراتيجية:** أي الرؤية المنطلقة من المعطيات الثقافية والاجتماعية الهادفة الى تحسين شؤون الناس وتنمية المجتمع والقدرات البشرية[1].

[1] مجلة الالتقائية والحكامة الترابية، "الحكامة الجيدة"، في الموقع الالكتروني، يوم 2019/03/14:
https://www.droitarab.com

المبحث الثالث: النظريات والمقاربات المفسرة لسياسة الاتحاد الأوروبي لترشيد الحكم في الجزائر.

نحاول من خلال توظيف النظريات والمقاربات في هذا الفصل تفسير التعاون الإقليمي والدولي من خلال أطر مؤسساتية تعمل على التنسيق بين الدول في مجالات التعاون المشترك عن طريق سياسات تتبنى برامج عمل مشتركة بين الدول التي تتفق على مبادئ وأهداف مشتركة. حيث اعتمدنا في تفسيرنا لدور الإتحاد الأوروبي كتكتل إقليمي في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر على عدة نظريات أهمها:

المطلب الأول: النظرية الليبرالية المؤسسية الجديدة.

أ. مدخل الى النظرية الليبرالية:[1]

ظهر مصطلح الليبرالية لأول مرة في إنجلترا في أواخر القرن الثامن عشر، وتم نحت هذا المصطلح آنذاك للدلالة على المذهب الاقتصادي القائم على مبادئ الملكية الخاصة والمبادرة الفردية وحرية العمل والتنقل والمنافسة.

كما استعمل المصطلح في السياسة للدلالة على المذهب الفكري والفلسفي الذي يدعو إلى إشاعة الحريات السياسية والفردية. ويبقى مفهوم الحرية هو الفكرة المحورية التي تتأسس عليها الليبرالية، مما يجعل البعض يصفها بمذهب الحرية.

[1] الليبرالية... من الاقتصاد الى السياسة، في الموقع الالكتروني، يوم 2019/04/08:
https://www.aljazeera.net

ارتبط انتشار المبادئ الليبرالية بنتائج الثورة الفرنسية (1789) وظهور حركات ليبرالية منظمة في أوروبا، واجهت الأنظمة السياسية المحافظة، ودعت إلى وضع حد نهائي لمظاهر الحكم المطلق وإلى تحرير الشعوب من الاستبداد وحماية حقوقها السياسية والفردية.

كما سعت إلى إصلاح الأنظمة السياسية في بلدانها من خلال المطالبة بحقوق المواطنين في الإدارة وسن القوانين عبر المؤسسات التمثيلية، وسن دساتير تقيد من سلطة الحكام.

وقد كانت المبادئ الليبرالية في بداياتها منحصرة في أفكار الفلاسفة والمفكرين والأدباء (مثل روسو ومونتسكيو وفولتير)، إلى أن وقعت الثورة الفرنسية وأضفت عليها صفة المبادئ السياسية بعد أن ضمنتها في إعلان حقوق الإنسان والمواطن (1789).

وقد نص الإعلان على المساواة بين الناس، وأكد على الحقوق الطبيعية للإنسان، ونادى بمبدأ سيادة الأمة وفصل السلطات. كما صيغت هذه المبادئ في الدستور الفرنسي لسنة 1791 فتحولت إلى قوانين وتشريعات، وجعلتها البورجوازية سلاحا لتقويض أركان النظام القديم الإقطاعية.

ب. الافتراضات الأساسية للمؤسساتية الليبرالية:

يعتقد الليبراليون المؤسسيين الجدد بأن التعاون ممكن بين الدول حتى في حالة الفوضى وانعدام القانون، من منطلق استخدامهم لإيمان الواقعية الجديدة بأن الدولة كيان عقلاني يراعي مصالحه، حيث يركزون على انه من شأن الأنظمة والمؤسسات تخفيف تبعات هذه الفوضى، حيث تعمل الدولة على زيادة مكاسبها دون الاخذ بالحسبان مصالح الدول الأخرى، لذلك ينطلق أصحاب هذه النظرية من دور المؤسسات في تهذيب وتنظيم سلكيات الدول في الساحة الدولية. [1]

[1] مارتن غريفيثس، تيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، تر: مركز الخليج للأبحاث، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008، ص 396.

ترتكز الليبرالية المؤسساتية على مجموعة من الافتراضات نذكر منها: [1]

- التعاون ممكن بين الدول حتى في حالة الفوضى وانعدام القانون كما أن من شأن الأنظمة والمؤسسات لجم وتخفيف تبعات هذه الفوضى فالفوضى تعني غياب السلطة الرادعة التي بإمكانها تعزيز آلية تطبيق أحكام الاتفاقيات الدولية.

- الدول هي الفواعل الأساسية في حقل العلاقات الدولية، لكنها ليست الفواعل المهمة الوحيدة، والدولة كيان أناني عقلاني تهمها المصلحة الخاصة وتعمل على زيادة مكاسبها. وهذه الدول لا تأخذ بالحسبان منفعة الدول الأخرى حيث تهتم بمصالحها هي. فإذا نتج من أي تعاون مكسب جادلها، شاركت فيه. ويعتقد الليبراليون الجدد أن هذا الطرح ينطبق على صعيد التعاطي الاقتصادي فقط، إذ أن ديناميكيات التعاون الآخر صعبة المنال في الشؤون الأمنية، حيث يعتبر من أهم مبادئ النظرية التي تؤكد على أن مبدأ التبادلية الذي جاء به " أكسلور" Axelord التعاون يمكن تحققه ما بين الدول ذات النزعة الأنانية، وذلك لعدم قدرتها على تحقيق مصالحها بمعزل عن الآخرين.

المطلب الثاني: نظرية الإقليمية الجديدة.

أ. مفهوم الإقليمية الجديدة:

تجدر الإشارة إلى ان مفهوم الإقليمية ليس مرتبطا بالمفهوم المعاصر للعالمية، حيث ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة والتي قامت أساسا على فكرة التكتل وتقسيم العالم إلى كتلتين، ولقد خرجت نزعة الإقليمية من رحم هذا التقسيم وتزامنه مع عصر ثورات التحرير التي

[1] جون بيليس، ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، تر: مركز الخليج للأبحاث، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص ص 420-430.

اجتاحت مختلف دول العالم النامي، وبداية تنامي النزعات الوطنية ثم اتساع نطاقها لتتحول إلى انتماءات قومية إقليمية رأت الدول النامية فيها سبيلا فعالا لتحقيق مصالحها.[1]

ولقد كان لنجاح التجربة الإقليمية الأوروبية وإقامة الو.م.أ منطقة تجارة حرة مع كل من كندا والمكسيك (NAFTA) دور في تبني التعاون الإقليمي بين الدول، إلى أن ظهرت الموجة الثانية من الإقليمية و التي أطلق عليها "الإقليمية الجديدة" لتوصيف تلك الموجة التي بدأت منذ منتصف الثمانيات من علاقات وتنظيمات التكامل الاقتصادي والتجاري الإقليمي، ويستند هذا المفهوم إلى نموذجين:[2]

- **النموذج الأول:** هو التكتل التجاري الإقليمي القائم على فرصة تيسير العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء، وبدرجة تميزها عن العلاقات التجارية مع الدول غير الأعضاء، ولهذا النموذج مستويات متعددة أدناها هي المناطق التجارية الحرة وأعلاها الاتحاد الاقتصادي، مثل الاتحاد الأوروبي.
- **النموذج الثاني:** فهو قائم على أساس التخصص وتقسيم العمل الصناعي في مجموعة من الصناعات أو صناعة واحدة بين مجموعة من الدول التي يجمعها هذا التخصص والتقسيم في العمل ومثال ذلك مثلث النمو الإقليمي الفرعي الذي ربط بين التكنولوجيا والقوة المالية في سنغافورة والعمالة والموارد في أرخبيل ريو بإندونيسيا.

وبعبارة أخرى، فإن عملية إعادة هيكلة النظام الاقتصادي العالمي بما يتوافق مع المتغيرات العالمية الجديدة هي أبرز سمات مفهوم الإقليمية الجديدة حيث أنه يهدف إلى جعل الكتل الاقتصادية

[1] سامي عفيفي حاتم، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية**، القاهرة: دار النهضة العربية، 2004، ص 23.

[2] أيمن السيد عبد الوهاب، **المنظمات الإقليمية**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية الاستراتيجية، 2001، ص 17.

الإقليمية حلقة ربط وسيطة بين الدول من ناحية والنظام العالمي من ناحية أخرى، وبالتالي فإن الإقليمية الجديدة تختلف عن مفهوم الإقليمية الذي شاع في الستينيات بغلبة الطابع الاقتصادي.[1]

يذهب البعض في تعريفه للإقليمية الجديدة بأنها سياسة تصمم لتخفيض معوقات تدفق التجارة بين بعض الدول بغض النظر عن كون هذه الدول متجاورة أو حتى قريبة أو بعيدة عن بعضها البعض، وهناك من يطلق على الإقليمية الجديدة اصطلاح الإقليمية المفتوحة (Open Regionalism) والذي أثير خلال مفاوضات إنشاء تكتل أبيك (APEC)، وهي تعني تلك الترتيبات الإقليمية التي تستهدف تخفيض القيود على واردات الدول غير أعضاء والتي تتعهد فيها الدول الأعضاء بتحرير التجارة بين دول التكتل، كما أن درجة التحرير على واردات الدول غير أعضاء ليست بالضرورة أن تكون مرتفعة مثل مستواها بين الدول الأعضاء، ويرى أصحاب مصطلح الإقليمية المفتوحة ضرورة توافر عدة شروط وهي:[2]

- أن تكون مفتوحة العضوية (Open Membership) وهي تعني أن يحق لأية دولة غير عضو ترغب في العضوية أن تنظم إلى التكتل بشرط أن يتوافر فيها شروط العضوية.
- شرط عدم المنع (Non-prohibition Clause) وتعني أن اتفاقية التجارة الإقليمية تسمح تلقائيا لأي دولة عضو بالتكتل بتحرير تجارتها لتمتد مكاسب التكتل الإقليمي إلى الدول غير الأعضاء.
- التحرير الانتقائي والمكاسب المفتوحة (Selective Liberalization And Open Benefits) وهي التي تستطيع فيها الدول الأعضاء القيام بتحرير تجارتها وفقا لمبدأ الدولة الأكثر رعاية، بالنسبة لتلك القطاعات التي تتمتع فيها بميزة نسبية بالنسبة لباقي دول العالم.

---

[1] Alen Winters,"**Regionalism Versus Multilateralism**", Working Paper N: 1687,International Trade Division , International Economics Department, The World Bank, Washington D.C, 1996, pp2,3.

[2] J.Frank and Shang-Jin Wei, "**Open Regionalism in a world of Continental Trade Blocs**", IMF Working Paper WP/98/10, Geneva, 1998, p8.

كما يطلق بعض الاقتصاديين على الإقليمية الجديدة مصطلح تكتلات التجارة القارية Continental Trade Blocs، وهي تلك التركيبات التي تتسم بثلاث سمات:[1]

1. أن أغلب دول العالم تنتمي إلى أحد التكتلات الإقليمية على الأقل.
2. أن أغلب التكتلات الإقليمية يتم بشكل سريع ومتزامن في مختلف أجزاء العالم.
3. أن أغلب التكتلات الإقليمية تتم بين دول الجوار.

ب. مرتكزات الإقليمية الجديدة:

ترتكز التجارب التكاملية الجديدة على مجالات جديدة مثل الاستثمار وسوق العمل، وسياسات المنافسة، والتكامل النقدي والمالي، والتعاون العلمي والتكنولوجي والبيئي، إضافة إلى الأهداف السياسية.

لقد ظهور ترتيبات تكاملية مختلطة ذات التزامات تبادلية بين دول نامية ومتقدمة، رغم تعدد أوجه التعاون الاقتصادي الإقليمي إلا أن هناك ثلاث أشكال أساسية عرفت انتشارا كبيرا في مطلع القرن الجديد، والتي تستمد محتوياتها من محتوى التنظير الكلاسيكي لمراحل وأشكال التكامل محاولة تكييفه مع أداء النظام التجاري العالمي الجديد وهي:[2]

- اتفاقيات مناطق التجارة الحرة، والتي تمثل 84% من إجمالي الاتفاقيات الإقليمية المفعلة حيث تزال العوائق التجارية بين الأعضاء ولكن يحتفظ كل بلد بسياسته تجاه الدول الأخرى.

[1] Lawrence Summers, **"Regionalism and The World Trading System",** Policy implication of trade and currency zones, Studies of Federal Bank of Kamas City, 1991, pp 295-302.

[2] مطبوعات الأمم المتحدة، تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا)، **"الاستعراض السنوي لتطورات العولمة والتكامل الإقليمي في الدول العربية لسنة 2006"**، نيويورك مارس 2007، ص 138.

- الاتفاقيات ذات المجال المحدود واتفاقيات الاتحادات الجمركية وهي مناطق تجارة حرة يتبنى فيها الأعضاء سياسة تجارية خارجية موحدة، ولا يمثل هذا النوع من التعاون التجاري الإقليمي إلا حوالي 08 % من إجمالي الاتفاقات الإقليمية.
- الأسواق المشتركة والاتحادات الاقتصادية وهي صيغ ذات تكامل أعمق أي يتم تحرير حركة عوامل الإنتاج، وتنسيق أعلى للسياسات الاقتصادية المشتركة (السياسية، المالية، الإنتاجية، الضريبية، النقدية....) في افتراض طبعا أن عمليات التحرير والتنسيق التجاري بين الأعضاء في ختامها.

يعود انتشار النوع الأول من التعاون التجاري الإقليمي إلى انخفاض درجة التنسيق السياسي بين الأطراف كما أنه لا يحتاج إلى فترة زمنية طويلة أثناء التفاوض التجاري حيث يحتفظ كل بلد بسياسته الخاصة تجاه الأطراف الأخرى أما عن الاتحادات الجمركية وبقية الأشكال فإنها تتطلب تأسيس تعريفة شاملة وتنسيق للسياسات التجارية الخارجية وبالتالي تمثل فقد جزء هام من الخصوصية التجارية.

المطلب الثالث: نظرية التبعية:

تعود جذور نظرية التبعية حسب منظريها إلي بداية الثورة الصناعية الأولى (القرن السادس عشر) وتمتد إلى خمسينيات القرن الماضي، وترتكز بالأساس في تفسيرها للعلاقات الدولية على علاقة تبعية دول الجنوب المتخلفة إلى دول الشمال المتقدمة،[1] وأهم روادها "سمير أمين" (Samir amin) و"امانويل ولرستيان" (Immanuel wallerstein) اللذان اعتبرا العلاقات الدولية قائمة على علاقة دول

[1] Dario battistella, **Théories des relations internationales**, 4°édition, Paris : presses de sciences politiques, 2012, p 229.

المركز المالكة لرؤوس الأموال بدول المحيط المالكة للموارد الأولية والمفتقرة للكفاءة ولرؤوس الأموال.[1]

تنطلق نظرية التبعية التي هي تجديد للماركسية من الحالة التي عرفتها الساحة الدولية خلال مرحلة استقلال معظم الدول المستعمرة وانقسام العالم إلى عالم متقدم قائد ومهيمن ومالك لوسائل الانتاج، وعالم متخلف تابع للعالم المتقدم يستورد المنتجات ويصدر المادة الأولية، حيث يعتبر أصحاب هذا الاتجاه أن السبب الرئيسي في التخلف يعود إلى الامبريالية.

بدأ مفهوم التبعية بالتبلور منذ أواسط ستينات القرن العشرين لدى بعض مفكرين أمريكا اللاتينية من أمثال" فرانك ودور سانتوس وكاردوزو"، حيث انتشرت وتطورت أفكار هؤلاء على يد مفكرين آخرين في بلدان العالم الثالث الأخرى ومن بلدان أوروبا الغربية، وصارت هذه الأفكار تمارس تأثيرا كبيرا على دراسات التنمية والتخلف خلال عقدي السبعينات والثمانينات تحت اسم مدرسة التبعية.[2]

أ. تيار التخلف:

يمثل هذا الاتجاه "اندريه قوندر فرانك" الذي توصل إلى استنتاجاته انطلاقا من تحليل التاريخ الاقتصادي لبلدان العالم الثالث، حيث يركز الباحث على فكرة تنمية التخلف في النظام العالمي، وقد توصل إلى وجود علاقة سببية بين بلدان المركز وبلدان المحيط، أي أن العلاقة بين الطرفين تتضمن تباين البنيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لدول المحيط مما يزيد من ارتباطها ببنيات دول المركز وبالتالي بقدر ما تتطور العلاقة بين المركز والتوابع بقدر ما تزداد وتيرة التخلف.[3]

---

[1] Jean-jacques, roche **relations internationales**, 5°édition, Paris : édition librairie générale de droit et de jurisprudence, 2010, pp 322,323.

[2] جهينة سلطان العيسى وآخرون، علم اجتماع التنمية، دمشق: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، 1999، ص127.

[3] نورالدين زمام، القوى السياسية والتنمية: دراسة في علم الاجتماع السياسي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2007، ص81.

ب. تيار الإمبريالية:

يجد هذا التيار أصوله التاريخية في نظرية لينين للإمبريالية، أما عن الدراسات المعاصرة للإمبريالية نجد دراسة بول باران، و سويزي الأمريكيين اللذين اعتبرا أن القرن العشرين يتميز بالهيمنة التدريجية لشمال أمريكا مكان الإمبراطورية الأوروبية الاستعمارية، ومدافعين عن مركز دول العالم الثالث معتبرين أن أفضل وسيلة لهذه الدول من أجل تحقيق التنمية هي في الخروج من هذا النظام، وقد تميزت دراسات بول باران بإبراز الدور الأمريكي العسكري والاقتصادي في تدعيم الإمبريالية المعاصرة من خلال الهيمنة العسكرية وارتباط النقد الدولي بالدور الأمريكي، والتمركز والانتشار للشركات الأمريكية عبر القومية، كما يعتبر أن السبب الرئيسي لاستمرار الإمبريالية هو في سياسة الدول الصناعية، من أجل ضمان حصولها على المواد الأولية من العالم الثالث، كما يشير إلى أن الانخفاض التدريجي للقوة الشرائية في دول العالم الثالث إلى فائض قيمة لصالح الدول الصناعية المتطورة.[1]

ج. المركز والمحيط حسب المفكر سمير أمين:

ساهم سمير أمين في سبعينات القرن الماضي في طرح مفهوم " المركزية الأوروبية"، حيث أنه أحد أهم مفكري الاقتصاد السياسي عربيا وعالميا الذي ركزوا على تبعية دول المحيط لدول المركز.

وقد سعى واليرستاين في نظريته (النظام العالمي المعاصر) تكييف نظرية سمير امين بإضافة الدائرة الثالثة (دول شبه المحيط) كنموذج وسيط بين دول المركز والمحيط[2].

أما أهم آليات التعبية التي تستخدمها دول المركز لاستغلال دول المحيط فتتمثل في :

---

[1] دلال ملحس إستستية، **التغيير الاجتماعي والثقافي**، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع،2004 ، ص ص 145-147.

[2] وليد عبد الحي، "رحيل رجل"، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية، في الموقع الالكتروني، يوم 2019/02/14: **https://www.politics-dz.com**

د- الآلية الاقتصادية: التبادل اللامتكافئ "Inequal Exchange" :

إن آلية التبادل اللامتكافئ ***"Inequal Exchange"*** (باعتبارها تترجم الحالة المدروسة "الجزائر والاتحاد الأوروبي كطرفين غير متكافئين") تقوم على عملية تكييف البنى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تخضع لعملية التكييف الإجباري لدول المحيط مع النظام الرأسمالي الاحتكاري العالمي. مما ينتج عن ذلك التبادل اللامتكافئ. فالتبادل اللامتكافئ هو الأداة المفضلة لسياسة استغلال المحيط من قبل المركز لأنه يساعد على زيادة اتساع الهوة بين طرفي هذه العلاقة، مما سيزيد في تنمية تخلف دول المحيط، وبالمقابل تطور دول المركز[1] . وبذلك تعد سياسة التبادل غير المتكافئ أحد أهم الأدوات لاستغلال دول المركز لدول المحيط التي تبقى في تبعية لدول المركز[2].

[1] عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، الجزائر: دار الخلدونية،2007 ، ص ص 227-228.

2 خالد موسى المصري، مدخل إلى نظرية العلاقات الدولية، دمشق: دار نينوي للنشر والتوزيع، 2014، ص.157.

خلاصة الفصل الأول:

خلص هذا الفصل إلى أن الاتحاد الأوروبي يرتكز في قوته على العمل المؤسساتي، حيث يتجسد في المؤسسات الأوروبية التي أنشأت خصيصا للعمل على تفعيل النشاط الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي داخل وخارجها، وباعتبار الجزائر ذات أهمية استراتيجية بالنسبة للإتحاد الأوروبي فقد كانت شريكا مهما في سياساته، مما يعزز التعاون الإقليمي، في إطار المعايير التي وضعها الإتحاد الأوروبي مع شركائه من دول الجوار، وأهم هذه المعايير هو الحكم الراشد، حيث أن الحكم الراشد يرتكز على مبادئ ومعايير الليبرالية الرأسمالية في قالبها الديمقراطي. لكن العلاقة غير المتكافئة بين طرفي الشراكة تجعل من المهم تفسيرها عن طريق نظرية التبعية بين دول المركز والمحيط.

تمهيد الفصل الثاني:

يحاول هذا الفصل البحث في سياسة الجوار، من خلال مسارها وأهدافها، وتقصي الآليات التي تعمل بها بهدف تحقيق الحكم الراشد في المجال الاقتصادي، السياسي والاجتماعي، كما تم التطرق للآليات التقنية التي تبنتها سياسة الجوار الأوروبي.

حيث يتناول الفصل مبحثين كما يلي:

- المبحث الأول: مضمون سياسة الجوار الاوروبي.
- المبحث الثاني: آليات سياسة الجوار الأوروبي لتحقيق الحكم الراشد.

المبحث الاول: مضمون سياسة الجوار الاوروبي

حقق الاتحاد الأوروبي بعد توسعه التاريخي قفزة كبيرة في تعزيز الأمن والازدهار في أوروبا، ولهذا التوسيع إرهاصات تشمل إعادة رسم الحدود الخارجية للاتحاد، فالخريطة الجديدة خلقت جيران جدد، كما أصبح من الضروري توطيد العلاقة مع الجيران القدامى، وهذا ما أدي إلى توافر فرص وتحديات جديدة.

المطلب الأول: سياسة الجوار الأوروبي: النشأة و المبادئ

1- نشأة سياسة الجوار الأوروبي

لقد أطلقت سياسة الجوار الأوروبي رسميا في عام 2004، بينما بدأ تشكيل هذه السياسة منذ أفريل 2002، وبالعودة إلى النظام الكرونولوجي لخلفية ظهور هذه السياسة، هناك مرجع للسياسة قام بإنجازه رئيس اللجنة الأوروبية آنذاك "رومانو برودو" حول حاجة الإتحاد الأوروبي لخلق **"حلقة من الأصدقاء"**، حيث قال: **"يجب أن نحضر لعرض أكثر من مجرد الشراكة، وأقل من العضوية في الإتحاد الأوروبي"**. وفي مارس 2003، قامت اللجنة الأوروبية بعرض محادثتها تحت عنوان:**" أوروبا –جيران أوسع: عمل جديد للعلاقات مع الجيران الشرقيين والجنوبيين"**، وفي جويلية من نفس السنة عرضت محادثة أخرى: **"تعبيد الطريق لأداة سياسة الجوار الأوروبية الجديدة"**، وأنشأت القوات الخاصة لأوروبا أوسع ***(a Wider Europe Task Force)*** ، ومجموعة الخدمة الداخلية لأوروبا أوسع ***(a Wider Europe Inter-Service Group).*** وفي ماي 2004، قدمت اللجنة الأوروبية تقارير استراتيجية، وخطط العمل الثنائية التي وضعت مع دول الجوار الأوروبي الشريكة في هذه السياسة[1].

[1] Svetlana Osipova ,"**The Normative Power of the EU in neighbourhood democratization within the framework of the ENP** :**A case study on Armenia",** Master thesis in International and European Relations, Linköping University,September2010,available in site : http://liu.diva-portal.org/smash/get/diva2:399221/FULLTEXT02.pdf

خريطة رقم (1) تمثل بلدان سياسة الجوار الأوروبي

Source :*https://www.google.com/search?q=L%27UE+et+ses+pays+voisins+au+sud+m%C3%A9diterran%C3%A9enne&tbm=isch&source=iu&ictx=1&fir=9X7FNj3_2evVXM%253A%252Cr5zS66xGfLKsqM%252C_&usq=AI4_kSLv0TiWosa27TIzoCSQb7e2T9a4w&sa=X&ved=2ahUKEwiwlsf338jfAhVHhSwKHckoDX4Q9QEwCHoECAYQCg#imgrc=lnW_8TauMvAs2M:*

خريطة رقم (2) خريطة تمثل الإتحاد الأوروبي وجيرانه

La source : www.ladocumentationfrancaise.fr/dossiers/europe-mediterranee/politique-voisinage-europe.shtml

2-مبادئ سياسة الجوار الأوروبي

سياسة الجوار الأوروبي هي عبارة عن محصلة تركيبية لتعليم مؤسساتي وتكييف منظماتي من طرف اللجنة الأوروبية كاستجابة للبيئة المتغيرة لما بعد توسيع الإتحاد الأوروبي. سياسة الجوار الأوروبية هي أيضا توسيع لدور نشيط للجنة الأوروبية في تشكيل توسيع الإتحاد الأوروبي. في الحقيقة، لقد اعتبرت هذه اللجنة أن توسيع عام 2004 يمثل السياسة الخارجية الأكثر نجاحا للإتحاد الأوروبي. ومع الإرتباط بمسار التوسيع بدأت بإدراك نفسها كفاعل مهم للسياسة الخارجية الأوروبية. وبما أن اللجنة الأوروبية قد أدارت سياسات التوسيع، فإنها أيضا قد هندست تصور سياسة الجوار الأوروبي، وكانت الجسم لتنفيذها ومتابعتها. لقد ساعدت هذه السياسة الجديدة اللجنة الأوروبية في استمرار لعب دور قوي في الشؤون الخارجية، ولهذا، تعتبر هذه السياسة من بين الأولويات العليا للسياسة الخارجية الأوروبية[1].

تقوم سياسة الجوار الأوروبي على فكرة بسيطة تم تدشينها في قمّة المجلس الأوروبي في كوبنهاجن ديسمبر 2002، حيث رأت الدول الأوروبية الأعضاء أن الاتحاد الأوروبي يجب أن ينتهز فرصة توسعه نحو الشرق لكي يُحسّن علاقاته مع دول الجيران على أساس من القيم المشتركة وفي نفس الوقت، تجنّب إيجاد خطوط تقسيم جديدة داخل أوروبا ولهذا دعا المجلس الأوروبي إلى ضرورة إيجاد علاقات أقوى مع أوكرانيا ومولدوفيا وبلاروسيا ودول جنوب المتوسط[2].

[1] Svetlana Osipova **,Op.Cit**.

[2] **Margot Wallstrom,"The European Neighbourhood Policy and The Euro Mediterranean Partnership", Cairo Parliamentary Assembly,14 March2005.**

وتنطلق سياسة الجوار الأوروبية من هدف تجنب نشوء خط تقسيم جديد بين الاتحاد الأوروبي الموسع وجيرانه، والعمل بدلاً من ذلك على تعزيز الاستقرار والأمن والرفاه لجميع الأطراف المعنيين.

كما تقدم سياسة الجوار الأوروبية علاقات امتيازية مع جيران الاتحاد الأوروبي استنادًا إلى الالتزام المشترك بالقيم المشتركة في مجال سيادة القانون والحكم الصالح وحقوق الإنسان وتشجيع علاقات الجيرة الحسنة، ومبادئ اقتصاد السوق والتنمية المستدامة[1].

وتنطلق سياسة الجوار الأوروبية من مبدأ أن "**البلدان لا تتطور بنفس السرعة**" حيث تكمن الفوارق في الوضع الاقتصادي، السياسي، الاجتماعي والثقافي لكل بلد ويقترح الاتحاد الأوروبي إحكام الشراكة بناء على طلب الشركاء. إذا رغب الشريك بالتقدّم سريعًا في عمليات الإصلاح، فستكون العلاقة وطيدة أكثر ومضمون الشراكة أكثر طموحا. أمّا إذا كان البلد أقل رغبة في التغيير فتكون العلاقة أكثر رخاوة والشراكة ذات متطلبات أقل وأكثر عمومية. وبهذا، يتلخص هذا المبدأ في التمييز بين الأهداف حسب البلدان والذي يدفع بالموظفين المكلفين بهذه السياسة للتحدث عن "توجه مُفصّل على المقاس" في علاقة الإتحاد بجيرانه.

كذلك هناك مبدأ ثاني لسياسة الجوار الأوروبية يتمثل في أنّ "**علاقة الشراكة مشروطة بالنتائج**" أو بالأوضاع الخاصة ببلدان الشراكة، ليس من حيث التمويل فقط وإنّما أيضًا من حيث المساعدات التقنية (التوأمة، نقل المعرفة...) والمشاركة في البرامج الأوروبية[2].

---

[1] سهام حروري، "الهجرة وسياسة الجوار الأوروبي"، مجلة المفكر، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد 5، 2010، ص. 346.

[2] Sven Biscop ,"The European Security Strategy and The Neighborhood Policy: For A Euro Mediterranean Security", Partnership paper presented At EUSA Ninth Biennial International Conference,(Austin,Texas:Royal Institute for International Relations, March 2 April 2005), PP. 1-2 .

كما ترتكز سياسة الجوار الأوروبي على مبادئ أخرى أهمها:

1-الملاءمة: فالإتحاد الأوروبي يقول إنه لا يفرض شيئا لأنه يناقش مع كل بلد الأولويات وخطط العمل.

2-التمايز: صحيح أن الاتحاد الأوروبي يقود عملا هادفا، ويعد برنامج عمل يتمحور حول عدد من الأولويات، ولكنه يأخذ في الاعتبار الملامح الخاصة بكل من الجيران.

3-ربط المساعدة بالتقدم الملزم: فكلما تقدم البلد الشريك في تنفيذ برنامج التعاون كلما زاد الإتحاد الأوروبي من حجم المساعدات المالية له.

4- التدرج: لأن كل بلد يتقدم بوتيرته وفق عملية دينامية يتمثل واحد من ابتكارات سياسة الجوار الأوروبي في "التعاون العابر للحدود". فبفضل هذا التعاون ،يستطيع الاتحاد أن يعطي البرهان على انه "يمكن للحدود أن تكون آمنة دون أن تكون مغلقة"[1].

بالنسبة إلى المفوضية، فإن سياسة الجوار تنطوي على قيمة مضافة: فسوف تسمح خطط العمل بمفاوضات ملموسة، وهكذا فاللعبة المربحة، يفترض أن يكون فيها الجميع رابحا [2].

[1] **Gilles Le fesant,"L'EU et son voisinage:Un nouveau contrat," Politique étrangére(Avril2004), p.775.**

[2] **بشارة خضر، أوروبا من أجل المتوسط، المرجع السابق ، ص.200.**

خريطة رقم (3) تمثل الإتحاد الأوروبي: أي علاقات تعاقدية؟

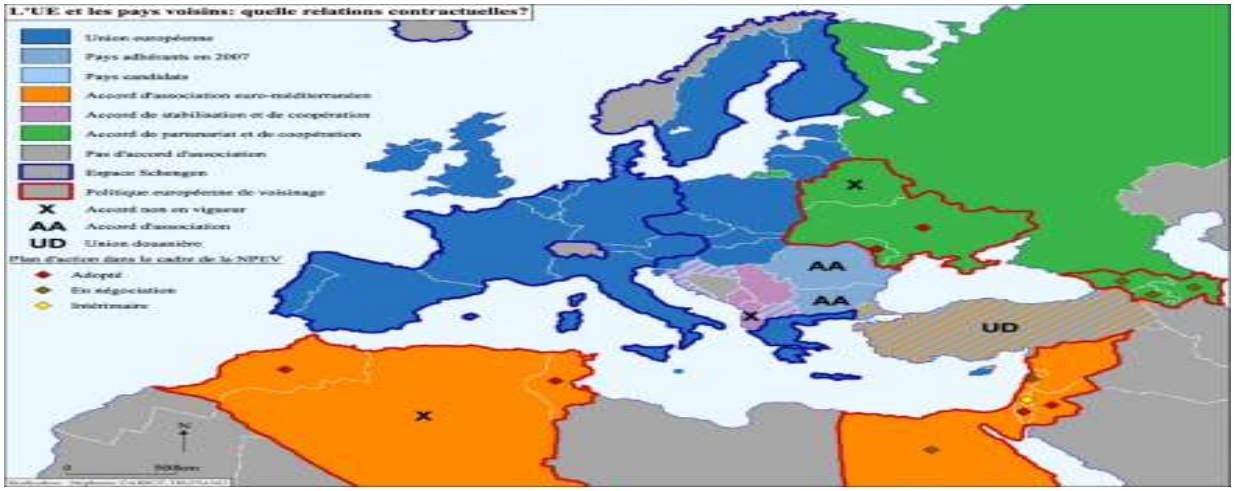

LaSource:https://www.google.com/search?q=L%27EU+et+les+payes+voisins+:+quel+relations+contractuelle%3F&source=lnms&tbm=isch&sa=X&ved=0ahUKEwj515Gz3cjfAhWMiiwKHbuTDcQQ_AUIDygC&biw=1304&bih=697#imgrc=40DJbIhpIvrAM

خريطة رقم (4) تمثل سياسة الجوار الأوروبية، الوضع في سنة 2010

La Source :https://www.monde-diplomatique.fr/cartes/externalisation3

5- الالتزام بالقيم المشتركة:

يرتكز الاتحاد على قيم احترام كرامة الإنسان والحرية والديمقراطية والمساواة وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، مشتركة بين الدول الأعضاء في مجتمع يتميز بالتعددية والتسامح والعدالة

والتضامن وعدم التمييز، يهدف الاتحاد إلى تعزيز السلام وقيمه ورفاهية شعوبه، في علاقاته مع بقية العالم، يؤكد الاتحاد هذه القيم ويعززها.[1]

إن جيران الاتحاد الأوروبي، من خلال انضمامهم إلى عدد من المعاهدات متعددة الأطراف واتفاقاتهم الثنائية معه، قد تعهدوا باحترام الحريات الأساسية وحقوق الإنسان، فجميع الدول المجاورة للاتحاد الأوروبي موقعة على اتفاقيات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، كما أن بعضهم أعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وصادقوا على الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق.[2] كما قبلت الدول الموقعة على إعلان برشلونة بمبدأ تلتزم فيه بالعمل وفقا لميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وعلى تطوير دولة القانون والديمقراطية.[3]

تسعى سياسة الجوار الأوروبية إلى تعزيز الالتزام بالقيم المشتركة، حيث يختلف مدى تنفيذ الدول المجاورة لالتزاماتها في الممارسة العملية، كما يعد التنفيذ الفعال لهذه الالتزامات جزء أساسيا من علاقات الاتحاد الأوروبي مع شركائه، وسوف يأخذ طموح الاتحاد الأوروبي في تطوير العلاقات مع كل شريك في سياسة الجوار الأوروبية في الاعتبار مدى مشاركة القيم المشتركة فعليا.[4]

المطلب الثاني: أهداف سياسة الجوار الاوروبي.

يسعى الاتحاد الأوروبي تحقيق مجموع من الأهداف، التي ترتكز على تصورها للحكم الراشد الإقليمي، من خلال معايير جديدة فرضتها متطلبات التحول العميق في النظام الدولي، وتحاول الاتحاد تصديرها عن طريق سياسة الجوار الأوروبي.

---

[1] Commission au Conseil et Parlement européen, L'Europe élargie – Voisinage: un nouveau cadre pour les relations avec nos voisins de l'Est et du Sud, COM (2003) 104 final, 11 mars 2003, p 3.
[2] Ibid, p 4.
[3] Communication de la Commission, COM (2004) 373 final, 12 mai 2004, opc.cit, p .8.
[4] Ibid, pp.8-9.

وقد كانت نقطة البداية في الاقتراب الشامل للإستراتيجية الأمنية الأوروبية هي الاعتراف بالاعتماد المتبادل بين كل أبعاد الأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي والعسكري، ومن ثم الحاجة إلى تشكيل مجموعة سياسات متكاملة لكل هذه الأبعاد وقد تمت ترجمة هذا الاقتراب إلى هدف عام في الإستراتيجية الأمنية الأوروبية عُرف بالتعددية الفاعلة ***Multilateralism Effective*** في حين تمّت ترجمة هذا الاقتراب فيما يتعلّق بجيران الاتحاد الأوروبي من خلال هدف رئيسي للاتحاد الأوروبي وهو تطوير دائرة من الدول ذات الحكم الرشيد في شرق الاتحاد الأوروبي وعلى حدود المتوسط وذلك عبر إقامة علاقات تعاونية أعمق وأقوى وبالتالي تُمثل سياسة الجوار الأوروبي تطبيقًا للإستراتيجية الأمنية الأوروبية على المستوى الإقليمي، حيث يُمكن اعتبار الاتحاد الأوروبي وجيرانه على أنّهم مجتمع أمني متشابك، أي مجموعة من الدول ترتبط مخاوفها الأمنية، وقد استطاع الاتحـــاد الأوروبي تأمين استقرار القارة، وقد تجاوز نطاق طموحه داخل أوروبا ليسعى إلى شرق أوسط موسع، وبالتالي يتمثل الهدف الرئيسي للاتحاد الأوروبي في توسيع دائرة الأمن حول أوروبا من خلال سياسة الجوار الجديدة[1].

ومنه تكمن أهم هذه الأهداف فيما يلي:

-تهدف سياسة الجوار الأوروبية إلى الاستجابة لمعيار الحكم الراشد ودعم الجهود لتحقيق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها استراتيجية الأمن الأوروبية.

-أكد الاتحاد الأوروبي على أنها وسيلة لتعزيز العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والبلدان الشريكة عن طريق الفرص المتاحة للدول الأوروبية بموجب المادة 49 من المعاهدة.

[1] Sven Biscop ,"The European Security Strategy and The Neighborhood Policy: For A Euro Mediterranean Security", Partnership paper presented At EUSA Ninth Biennial International Conference,(Austin,Texas:Royal Institute for International Relations, March 2 April 2005), PP. 1-2 .

-تهدف سياسة الجوار الأوروبية إلى تقاسم فوائد توسيع الاتحاد الأوروبي في عام 2004 مع الدول المجاورة لتعزيز الاستقرار والأمن والرفاهية لجميع السكان المعنيين.

-تهدف هذه السياسة إلى تجنب خلق فجوات جديدة بين الاتحاد الأوروبي الموسع وجيرانه.[1]

-تهدف سياسة الجوار الأوروبية تعزيز مساهمة الاتحاد الأوروبي في حل النزاعات الإقليمية.

-مساعدة الاتحاد على تحقيق أهدافه في مجال العدالة والشئون الداخلية، ولا سيما فيما يتعلق بمكافحة الجريمة المنظمة والفساد وغسل الأموال وجميع أشكال الاتجار، والهجرة.

المبحث الثاني: آليات تحقيق الحكم الراشد في سياسة الجوار الأوروبي

إن تحقيق الحكم الراشد في الجزائر يتطلب تطبيق عدة آليات تشمل مجالات عديدة سياسية واقتصادية واجتماعية في إطار سياسة الجوار الأوروبي، حيث يسعى الإتحاد الأوروبي من خلال هذه السياسة إلى دعم وتعزيز مختلف آليات تحقيق الحكم الراشد في الجزائر لمواجهة التحديات المشتركة.

المطلب الأول: الآليات التقنية لسياسة الجوار الأوروبية

1-إعداد الإتحاد الأوروبي للتقارير الوطنية لدول الجوار:

تتولى المفوضية الأوروبية أولا إعداد تقارير عن الدول التي تشملها برامج الشراكة في إطار سياسة الجوار الأوروبي، وتغطي هذه التقارير الوضع السياسي والأمني و الإقتصادي و الإجتماعي والمؤسسي في كل دولة من دول الجوار الأوروبي الداخلة في برنامج العمل المشترك، كما تغطي مدى التقدم الذي تم إحرازه في مجال تنفيذ الإتفاقيات الثنائية والإصلاحات. وتتضمن التقارير تقييما للمواعيد والكيفية اللذين يمكن من خلالهما تعميق العلاقات مع الدول المعنية، ثم يتم إرسال هذه التقارير إلى مجلس الوزراء المؤلف من حكومات الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي، ليتسنى له

[1] **Communication de la Commission, COM (2004) 373 final, 12 mai 2004, op.cit, pp.5- 6.**

اتخاذ قرار حول ما إذا كان يتوجب على الإتحاد الأوروبي الانتقال إلى المرحلة التالية من الشراكة وهي خطط العمل المشتركة[1].

تم إنشاء متابعة داخل الهيئات المنشأة بموجب اتفاقيات الشراكة والتعاون أو اتفاقيات الشراكة، ميزة هذه الهيئات هي أنها تجمع ممثلين عن الدول الشريكة والدول الأعضاء والمفوضية الأوروبية وأمانة المجلس، وينبغي للمتابعة المنظمة في هذا السياق أن تعزز الملكية المشتركة، ويتم دعوة الدول الشريكة لتقديم معلومات مفصلة، والتي ستشكل الأساس لعملية المراقبة المشتركة، في حين تكون اللجان الفرعية التي تتناول قضايا محددة، وكذلك الحوارات السياسية المفيدة بشكل خاص في هذا الصدد.[2]

حيث تضع اللجنة تقارير مرحلية دورية، مع مراعاة التقييمات التي تجريها سلطات البلد الشريك، حيث يتم مراجعة خطط العمل وتكييفها حسب الاقتضاء، في ضوء التقدم المحرز نحو تحديد الأولويات، ومن جهة اخرى تعد تقارير من قبل اللجنة كل عامين من الموافقة على خطة العمل، وتقرير آخر في مدة ثلاث سنوات، حيث يمكن أن تكون هذه التقارير بمثابة أساس لقرارات المجلس بشأن الخطوة التالية في الروابط التعاقدية مع كل دولة شريكة، وتتخذ شكل اتفاقيات الجوار الأوروبية، التي سيتم تحديد نطاقها في ضوء التقدم المحرز في تلبية الأولويات المحددة في خطط العمل.[3]

[1] **محمد سمير عياد،"العلاقات الأوروبية المغاربية"، تلمسان: دار النشر الجامعي الجديد،،2017، ص.306.**

[2] **Rapport d'information n°773 déposé par la délégation de l'Assemblée nationale pour l'Union européenne sur " l'élargissement de l'Union européenne à dix pays candidats", présenté le 8 avril 2003 par R. ANDRÉ, p.56.**

[3] **Ibid, p 57.**

2- خطط العمل المشتركة:

لقد قدمت المفوضية رسالتها في إطار جديد للعلاقات مع جيراننا في الشرق والجنوب في مارس 2003، فقد رحب المجلس الأوروبي بهذا البلاغ واعتبره أساسا جيدا لتطوير مجموعة جديدة من السياسات لهذه البلدان وتحديد الأهداف والمبادئ العامة والحوافز التي يمكن اعتمادها.

كما وافق المجلس الأوروبي وبدأ العمل مع المفوضية على تجميع العناصر المختلفة لهذه السياسات في جوان 2003، وأنشأت فرقة عمل " أوروبا الموسعة "، وفي أكتوبر 2003 دعا المجلس بمساهمة الممثل السامي، إلى تقديم مقترحات مفصلة لخطط العمل في أوائل عام 2004.[1]

تحدد خطط العمل الرئيسية في عدد محدود من المجالات التي يجب معالجتها كأولوية قصوى، وكذلك الإجراءات في مجموعة واسعة من المجالات، بما يتوافق مع نطاق الاتفاقات الثنائية القائمة، ويتم تعيين جدول زمني محدد لمعالجة هذه الأولويات المختلفة.[2]

وقد ثمن المجلس الأوروبي في أكتوبر 2003 التقدم المحرز في هذه المبادرة وحث المجلس والمفوضية على مواصلة هذه التطورات، وعلى هذا الأساس، أجرت اللجنة تحليلا مفصلا للعناصر التي يمكن إدراجها في هذه المبادرة، من حيث المضمون والإجراءات. وفي مرحلة ما بين أكتوبر 2003 وفيفري 2004 قدمت اللجنة تقريرين شفويين إلى المجلس وشاركت في مناقشات معمقة من اجل تطوير وتنفيذ خطط العمل المتعلقة بالتعاون السياسي والسياسة الخارجية والأمنية المشتركة بشكل مشترك.[3]

[1] Communication de la Commission, « Politique européenne de voisinage », document d'orientation, COM (2004) 373 final, 12 mai 2004, p.2.
[2]Communication de la Commission, COM (2004) 373 final, 12 mai 2004, op.cit, p. 4.
[3] Communication de la Commission au Conseil, « les propositions de la Commission en faveur des plans d'action dans le cadre de la Politique européenne de voisinage », COM (2004) 795 final, 9 décembre 2004, p.3.

أجرت اللجنة مناقشات استكشافية مع شركاء من دول شرق وجنوب البحر المتوسط الذين دخلت معهم في اتفاقيات الشراكة، وقد أكدت المناقشات اهتمامها بالأولويات التي يجب مراعاتها في خطط العمل في إطار سياسة الجوار، وتم توسيع العملية تدريجيا إلى بلدان أخرى مع تقدم هذه الاتفاقات من مرحلة التوقيع إلى مرحلة التصديق، وفي الوقت نفسه، قامت المفوضية بتقييم الوضع في هذه البلدان فيما يتعلق بأنظمتها السياسية والاقتصادية وتعاونها مع الاتحاد الأوروبي.[1] وتقترح خطط العمل ما يلي:

- تتمثل الطريقة المقترحة مع الدول الشريكة، في تحديد مجموعة من الأولويات التي يؤدي إنجازها إلى تقريب الدول الى الاتحاد الأوروبي.[2]
- تم دمج هذه الأولويات في خطط العمل المعتمدة بشكل مشترك، والتي تغطي عددا من المجالات الرئيسية التي تتطلب إجراءات محددة، منها الحوار والإصلاح السياسي والتجارة، العدالة، الشؤون الداخلية، الطاقة، النقل، مجتمع المعلومات، البيئة، البحث والابتكار، السياسة الاجتماعية والاتصالات بين المجتمعات.[3]
- تستند العلاقة المتميزة مع الجيران إلى التزام متبادل بالقيم المشتركة، لا سيما في مجالات سيادة القانون والحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الأقليات وتعزيز علاقات حسن الجوار ومبادئ اقتصاد السوق والتنمية المستدامة، ومكافحة الإرهاب ومنع انتشار الأسلحة الخفيفة والدمار الشامل، واحترام القانون الدولي وجهود حل النزاعات.[4]

---

[1] **Ibid, p. 4.**
[2] **Ibid, pp.6-7.**
[3] **احمد محمد رضا، سياسة الاتحاد الأوروبي بين النظري والتطبيق، الرياض: دار المغاربة، 2010، ص 13.**
[4] **Didier Blanc, op.cit, p 4.**

-تستند خطط العمل إلى مجموعة مشتركة من المبادئ مع الاخذ بتمييزها، مما يعكس حالة العلاقات مع كل بلد واحتياجاته وقدراته وكذلك المصالح المشتركة، ولقد تم الأخذ بمستوى طموح علاقات الاتحاد الأوروبي مع جيرانه من حيث مدى يتم تقاسم هذه القيم بالفعل.[1]

- القيمة المضافة تتجاوز التعاون القائم، سواء بالنسبة للبلدان الشريكة أو للاتحاد الأوروبي، حيث تتخذ هذه القيمة المضافة مجموعة متنوعة من الأشكال:

1. تتيح سياسة الجوار الأوروبية للاتحاد الأوروبي الفرصة لاعتماد نهج أكثر استهدافا وتصميما أفضل في جواره، حيث يجمع بين الأدوات الرئيسية الموجودة تحت تصرف الاتحاد ودولها الأعضاء، ويساعد على تقدم ودعم أهداف السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي.

2. إن تنفيذ سياسة الجوار الأوروبية يعد نقطة انطلاق ممتازة للانتقال من مجرد تعاون إلى درجة عالية من التكامل على المدى الطويل، بما في ذلك مشاركة الدول الشريكة بشكل خاص في السوق الداخلية للاتحاد الأوروبي، كما أنه سيسمح بتقاسم فوائدها، حيث يمهد الطريق لكل دولة شريكة للمشاركة تدريجيا في الجوانب الرئيسية لسياسات الاتحاد الأوروبي.

3. تزيد سياسة الجوار الأوروبية من فعالية وتكثيف التعاون السياسي مع الدول الشريكة.[2]

4. تشجع سياسة الجوار الأوروبية عملية الإصلاح التي تعود بالنفع على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يعد التقارب بين التشريعات الاقتصادية والانفتاح المتبادل للاقتصادات الشريكة وزيادة تفكيك الحواجز التجارية سيعزز الاستثمار والنمو ويقلل البطالة.

---

[1] **جلال الرفيعي، الاتحاد الأوروبي ظاهرة إقليمية او آلية ليبرالية، تونس: دار قرطاج للنشر والتوزيع، 2008، ص 17.**

[2] **Communication de la Commission, COM (2004) 373 final, 12 mai 2004, op.cit, p 10.**

5. تعزز سياسة الجوار الأوروبية العزم على حل القضايا العالقة في علاقاتنا الثنائية، مع الاخذ بعين الاعتبار اختلاف المشاكل من بلد إلى آخر.[1]

6. تحديد خطط العمل الأولويات ونقاط الاتصال لتنفيذ الاتفاقات القائمة، حيث تشمل الجوانب الملموسة، والتي تعتبر مهمة بالنسبة للاتحاد الأوروبي وكذلك بالنسبة للبلدان المعنية والتي سوف تشمل المجالات المختلفة التي تغطيها الاتفاقيات النافذة.

7. إنشاء في عام 2007، جهاز تنفيذ الجوار الأوروبي، والذي سيكون أداة مالية جديدة لتغطية مجالات محددة من التعاون تتجاوز المجالات التي تغطيها الاجهزة التي سبقتها، ولا سيما التعاون عبر الحدود، حيث يكون جميع الشركاء المرتبطين بسياسة الجوار الأوروبية مؤهلين للحصول على الدعم بموجب هذه الأداة، والفترة 2004-2006، اضيفت برامج الجوار قيمة إلى التعاون عبر الحدود الإقليمي.[2]

8. زيادة التمويل المالي بشكل كبير في ظل المنظور المالي الجديد، تمشيا مع أولوية الاتحاد الأوروبي لسياسة الجوار الأوروبية.

9. فتح بعض البرامج المجتمعية تدريجيا لتعزيز الروابط الثقافية والتعليمية والبيئية والتقنية والعلمية.[3]

10. تقدم سياسة الجوار الأوروبية الدعم، من خلال المساعدة الفنية والتوأمة، إلى الشركاء الذين يرغبون في الامتثال لمعايير الاتحاد الأوروبي.[4]

---

[1] **Didier Blanc, op.cit, p 8.**

[2] **جلال الرفيعي، المرجع السابق، ص 16.**

[3] **احمد محمد رضا، المرجع السابق، ص 23.**

[4] **جلال الرفيعي، المرجع السابق، ص 19.**

11. الروابط الجديدة التعاقدية المجسدة في اتفاقيات الجوار الأوروبية، والتي تحدد نطاق التفاعل الاقليمي على أساس تقييم اللجنة للتقدم في إطار هدف تحقيق الأولويات المحددة في خطط العمل.[1]

كل هذه الحوافز تضيف قيمة كبيرة للبلدان المشاركة، وعندما تظهر عملية المراقبة أنه تم إحراز تقدم كبير في تلبية الأولويات المحددة، يمكن إعادة فحص هذه الحوافز لمزيد من الاندماج في السوق الداخلية، حيث تعتبر هذه العملية عملية ديناميكية تتحكم فيها خطط العمل.

وتغطي خطط العمل مجالين رئيسيين هما :

أولا: سلسلة من الالتزامات بإجراءات محددة تؤكد أو تعزز الالتزام بالقيم والأهداف المشتركة في مجال العمل، مجال السياسة الخارجية والأمنية.

ثانيا: سلسلة من الالتزامات بالإجراءات التي تقرب الدول الشريكة للاتحاد الأوروبي في عدد من المجالات ذات الأولوية، تكون أولويات العمل محددة قدر الإمكان في ضوء الموضوع، وبالتالي تشكل معايير يمكن مراقبتها وتقييمها، وبذلك يكون الشركاء قادرين على الشروع في مسار حرية حركة البضائع من خلال اعتماد تدابير لإزالة العقبات التقنية المحددة في خطط العمل[2].

تشمل خطط العمل عددا من الأولويات لتعزيز الالتزام بهذه القيم، وتشمل تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون، وإصلاح النظام القضائي ومكافحة الفساد والجريمة المنظمة، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ولا سيما حرية الصحافة والتعبير وحقوق الأقليات والأطفال والمساواة بين المرأة والرجل والحقوق النقابية وغيرها من معايير العمل الأساسية، وكذلك مكافحة التعذيب والوقاية منه، سوء المعاملة ودعم تطوير المجتمع المدني والتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، كما سيتم التماس

[1] **المرجع نفسه، ص 25.**

[2] **Communication de la Commission, COM (2004) 373 final, 12 mai 2004, op.cit, p 12.**

الالتزامات بشأن بعض الجوانب الرئيسية للعمل الخارجي للاتحاد الأوروبي، لا سيما مكافحة الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل واحترام القانون الدولي، وستكون الجهود مطلوبة لحل النزاعات المستمرة.[1]

3- التمويل: آلية الشراكة والجوار الأوروبي(ENPI)

تعد آلية الشراكة والجوار الأوروبي أكثر آليات الإتحاد مرونة، حيث أنها تركز على تفعيل السياسات المشتركة، وتحقيق التنمية المستدامة والتكامل الاقتصادي القائم بين الإتحاد الأوروبي ودول جواره في الشرق والجنوب. وتدعم هذه الآلية الأولويات المتفق عليها بين الإتحاد وجيرانه في إطار خطط عمل سياسة الجوار الأوروبي[2].

المطلب الثاني: الآليات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية لسياسة الجوار الاوروبي.

1-آلية الحوار السياسي:

تقوم الأطراف بتعزيز حوارها السياسي وفعاليته من خلال سياسة الجوار الأوروبية، وتشمل هذه القضايا مايلي:

- قضايا السياسة الخارجية والأمنية، بما في ذلك القضايا الإقليمية والدولية، ومنع النزاعات وإدارة الأزمات، والتهديدات الأمنية المشتركة (الإرهاب وأسبابه الجذرية، وانتشار أسلحة الدمار الشامل وتصدير الأسلحة غير المشروعة، على سبيل المثال).[3]

---

[1] **Didier Blanc, La politique européenne de voisinage : essai d'identification, l'Université de Versailles-Saint-Quentin-en-Yvelines : Laboratoire Droit de la Ville et Politiques urbaines, 2005, p.18.**

[2] **محمد سمير عياد، المرجع السابق، ص. 308.**

[3] **سالم برقوق، فرنسا، "الاتحاد الأوروبي والشراكة الأورو متوسطية"، العالم الاستراتيجي، عدد 2، افريل 2008، ص15.**

– تحديد مجالات تعزيز الحوار مع كل بلد في خطط العمل، حيث يجب على الاتحاد الأوروبي والبلدان الشريكة أن تعمل من أجل تعددية الأطراف الفعالة التي يمكن أن تحسن الحكم الراشد، وتعزيز التنسيق في مواجهة التهديدات الأمنية ومعالجة قضايا التنمية الأساسية. [1]

– ينبغي استكشاف إمكانية تحسين التنسيق ضمن أنماط الحوار السياسي المتفق عليها، وكذلك إمكانية ربط الدول الشريكة بجوانب معينة من برنامج الأمن الغذائي الشامل وبرنامج الأمن السياسي، ومنع الصراع، وإدارة الأزمات وتبادل المعلومات والتدريب المشترك والتمارين وعمليات إدارة الأزمات بقيادة الاتحاد الأوروبي.

– اعطاء الأولوية لتأسيس مسؤولية مشتركة بين الاتحاد الأوروبي والشركاء عن الأمن والاستقرار في المنطقة التي تغطيها سياسة الجوار.[2]

2– آلية التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

إن النهج الذي اقترحته سياسة الجوار الأوروبية له آثار اقتصادية مهمة لأنه يتوقع تعزيز العلاقات التجارية التفضيلية وزيادة المساعدة المالية والتقنية .كما تقترح على الدول المجاورة إمكانية المشاركة في السوق الداخلية للاتحاد الأوروبي على أساس التقارب بين التشريعات واللوائح، والمشاركة في عدد من برامج الاتحاد الأوروبي وتحسين الترابط والروابط المادية مع الاتحاد الأوروبي.[3]

أن تكون الفوائد الاقتصادية المباشرة أو غير المباشرة، الناشئة عن هذه العملية كبيرة، فمن المتوقع أن يؤدي تقليل الحواجز الجمركية وغير الجمركية أمام التجارة إلى تحقيق مكاسب في الكفاءة

[1] وليد محمد عبد الوهاب، سياسة الاتحاد الأوروبي نحو جرانه، القاهرة: دار الاهرام للنشر والتوزيع، 2009، ص 7.
[2] سالم برقوق، المرجع السابق، ص 15.
[3] جلال الرفيعي، المرجع السابق، ص 31.

وتحقيق رخاء أكبر، في حين تتجلى الآثار غير المباشرة، خاصة بالنسبة للبلدان الشريكة من خلال تقريب الدول المجاورة من النموذج الاقتصادي للاتحاد الأوروبي وتبني أفضل الممارسات الدولية.[1]

إن سياسة الجوار الأوروبية، وخاصة التوسيع المقترح للسوق الداخلية والتي تحسن مناخ الاستثمار في البلدان الشريكة، حيث تضمن ظهور بيئة أكثر شفافية واستقرارا ومواتية للنمو الذي يقوده القطاع الخاص، كما ينبغي أن يكون لبيئة السياسة العامة الأكثر ملاءمة، وانخفاض تكاليف التداول والمعاملات، وجاذبية تكاليف العمالة المنخفضة نسبيا وتقليل مخاطر التأثير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.[2]

تمتلك سياسة الجوار الأوروبية العديد من الأصول لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية في جوار الاتحاد الأوروبي، ومع ذلك فإن تحقيق هذه الإمكانات يتطلب التنفيذ الفعال والكفء للتدابير المتفق عليها واعتماد سياسات مرافقة مناسبة، قد تؤدي للمزيد من التكامل الاقتصادي مع الاتحاد الأوروبي، خاصة فيما يتعلق بتحرير تحركات رأس المال، إلى زيادة التقلبات الاقتصادية الكلية والمالية في سياقات محددة. يتم تنفيذ سياسة الجوار الأوروبية بشكل صحيح، وفقا لخصائص كل بلد، وأن تكون مصحوبة بسياسات اقتصادية كلية واجتماعية وهيكلية سليمة، تعتمد على مدى تأثيرها على مستوى المعيشة، وأن تصاحب المشاركة في مشروع برنامج التحصين الموسع سياسات نشطة لمكافحة الفقر وعدم المساواة، وأن تكون الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لخطط العمل متسقة مع الاستراتيجيات التي تتبعها البلدان الشريكة نفسها، من خلال تعزيز حوار اللجان الفرعية ذات الصلة والحوارات الاقتصادية بصفة عامة.

[1] وليد محمد عبد الوهاب، المرجع السابق، ص 14.
[2] المرجع نفسه، ص 15.

ضمان التنسيق المناسب مع المؤسسات المالية الدولية، والتي يمكن أن تقدم مساهمة قيمة من حيث المشورة السياسية والتمويل، وسيشمل تعزيز الحوار والتعاون بشأن البعد الاجتماعي على وجه الخصوص، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والعمالة والسياسة الاجتماعية والإصلاحات الهيكلية. [1]

يشجع الاتحاد الأوروبي جهود الحكومات الشريكة للحد من الفقر، وخلق فرص العمل، وتعزيز معايير العمل الأساسية والحوار الاجتماعي، والحد من التباينات الإقليمية، وتحسين ظروف العمل، وزيادة كفاءة العمالة المساعدة الاجتماعية وإصلاح أنظمة الحماية الاجتماعية الوطنية.[2]

الدخول في حوار حول العمالة والسياسة الاجتماعية من أجل تقييم الوضع، وتحديد التحديات الرئيسية التي يتعين معالجتها وتعزيز الاستجابات التي يمكن تقديمها لهم، أما على مستوى العمل الحكومي ستظل القضايا المتعلقة بحركة العمال، خاصة فيما يتعلق بالمساواة في المعاملة أو الظروف المعيشية وعمل العمال المهاجرين وتنسيق أنظمة الضمان الاجتماعي في الاعتبار في إطار الاتفاقيات.[3]

المطلب الثالث: القطاعات التي تشملها خطط العمل المشتركة

- **قطاع التجارة:**

تحدد خطط العمل طرقا لضمان استفادة كل من الاتحاد الأوروبي وشركائه استفادة كاملة من الأحكام المتعلقة بالتجارة في اتفاقيات التعاون أوالشراكة القائمة، وتؤخذ بعين الاعتبار أيضا المبادرات التي اتخذت على المستوى الإقليمي، ويعمل على تقريب القوانين واللوائح، على أساس الأولويات

[1] جلال الرفيعي، المرجع السابق، ص ص.33-34.
[2] Communication de la Commission, COM (2004) 373 final, 12 mai 2004, op.cit, p 17.
[3] Ibid, p 18.

المتفق عليها بشكل مشترك، مع التركيز على العناصر التي تحفز التكامل التجاري والاقتصادي، مع مراعاة الهيكل الاقتصادي للبلدان الشريكة والمستوى الحالي للتوافق مع تشريعات الاتحاد الأوروبي.[1]

تحتوي كل من اتفاقيات الشراكة والتعاون واتفاقيات الشراكة على أحكام بشأن التقريب التشريعي في عدد كبير من المجالات، حيث تنص سياسة الجوار الأوروبية أيضا على فتح أسواق أكبر وفقا لمبادئ منظمة التجارة العالمية، ففي سياق عملية برشلونة تم اعتماد منطقة تجارة حرة للبضائع وبدأت عملية التحرير غير المتكافئة، ومن ثمة تضع سياسة الجوار الأوروبية آليات لتعميق تحرير التجارة والتكامل الإقليمي تمشيا مع شراكة يوروميدا.[2]

بالنسبة إلى الجيران الشرقيين، تظل الأولوية هي التنفيذ الكامل للأحكام المتعلقة بالتجارة في اتفاقية التعاون بشأن التجارة، أو الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (في حالة أوكرانيا) أو التنفيذ الكامل لمنظمة التجارة العالمية، واتفاقية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (في حالة مولدوفا)، وكذا السعي إلى الإصلاح الاقتصادي، وعليه تم النظر في تعميق تكامل العلاقات التجارية والاقتصادية، كما توقعت اتفاقية الشراكة والتعاون.[3]

تحدد خطط العمل الخطوات الملموسة التي يجب اتخاذها للاستغلال الكامل للفرص التي تتيحها هذه الأطر، حيث يعتمد هذا النهج على احتياجات وقدرات وأولويات كل شريك فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية.

فيما يتعلق بالسلع، يجب اتخاذ خطوات لتحسين التعاون الإداري، والتخلص التدريجي من الحواجز غير الجمركية أمام التجارة وضمان توفير البنية التحتية المناسبة.

---

[1] **Didier Blanc, op.cit, p 18.**
[2] **Ibid, p 19.**
[3] **Communication de la Commission, COM (2004) 373 final, 12 mai 2004, op.cit, p 19.**

يمكن تسهيل تداول المنتجات الصناعية عن طريق التقارب مع تشريعات الاتحاد الأوروبي والهياكل التنظيمية، وإبرام الاتفاقيات المتعلقة بتقييم المطابقة وقبول المنتجات الصناعية بين المجتمع ومختلف الشركاء، بالاعتماد على الخبرة المكتسبة في ضوء المبادرة الحالية مع دول البحر المتوسط المجاورة.[1]

إن التقارب التشريعي في مجال الجمارك، وكذلك بناء القدرات والتحديث، بما في ذلك من خلال حوسبة الخدمات،مما يسهم في تيسير التجارة، بالنسبة للشركاء المتوسطيين، كما تم تضمين إجراءات وضوابط إنفاذ الجمارك بناء على تحليل المخاطر، بالإضافة إلى تدابير لضمان سلامة البضائع.[2]

بالنسبة للمنتجات الزراعية، فإن التقارب مع معايير الاتحاد الأوروبي للضوابط الصحية والصحة النباتية سيعزز بشكل كبير التجارة المتبادلة بين الدول الشريكة والاتحاد الأوروبي، من خلال تبادل المعلومات والتعاون الوثيق مع المنظمات الدولية المسؤولة عن مكافحة الأمراض الحيوانية والنباتية وتحسين الظروف الصحية لحماية المستهلك هي من بين الأولويات، تحتاج معظم الدول أيضا إلى تحسين قدرتها الإدارية لضمان مستويات الأمن الغذائي للوصول إلى أسواق الاتحاد الأوروبي.[3]

يتطلب حرية الحركة للخدمات مع الدول الشريكة وفيما بينها، مزيدا من التقريب التشريعي في مجالات مثل قانون الشركات والمحاسبة والمراجعة، حيث يعد الإطار التنظيمي الشامل، إلى جانب المشرفين المستقلين العنصر المهم بشكل خاص لقطاع الخدمات المالية.

لإنشاء أعمال تجارية وتشجيع الاستثمار، من الضروري أن تتبنى هذه البلدان قواعد تسمح للشركات بالمنافسة على أرض الواقع، حيث ينبغي أن يؤدي الى الوصول إلى الأسواق المالية

[1] **Didier Blanc, op.cit, pp.21- 20**
[2] **Communication de la Commission, COM (2004) 373 final, 12 mai 2004, op.cit, p 20.**
[3] **Communication de la Commission, COM (2004) 373 final, 12 mai 2004, op.cit, p 21.**

الأوروبية في نهاية المطاف، بالإضافة تعزيز استقرار الأسواق المالية للشركاء ومساعدتهم على تحسين أدائهم الاقتصادي العام، واستمرار عملية تحرير الحركات التي توفر فرصا جديدة[1]

يعد تحسين مناخ الاستثمار، بما في ذلك ضمان الشفافية وإمكانية التنبؤ وتبسيط الإطار التنظيمي لهذه البلدان، أحد الأهداف التي ستساعد على تسهيل وزيادة تدفقات الاستثمار، في اتجاه واحد وكذلك في الاتجاه الآخرفي حين تعتبر المعاملة غير التمييزية للمستثمرين جزء أساسيا من هذه العملية، من حيث الإجراءات الرامية إلى تعزيز الحوار المنهجي بشأن جميع قضايا الاستثمار والتشاور مع أصحاب المصلحة، ومنه تحسين بيئة الاستثمار الثنائي والحد من الحواجز الإدارية أمام تطوير الأعمال.[2]

يساعد تحسين أداء النظام القضائي أيضا على تحسين مناخ الاستثمار، فالتقارب التنظيمي في التخصصات الرئيسية المتعلقة بالتجارة يوفر فوائد اقتصادية، سواء من حيث الإصلاحات في البلدان الشريكة أو من حيث تحسين مناخ الاستثمار، وينبغي أن يكون للحماية الأكثر فعالية لحقوق الملكية الفكرية والصناعية، وكذلك الإنفاذ الفعال لهذه الحقوق، بالاقتران مع التقارب التنظيمي وتحسين الوصول إلى الأسواق في مجال المشتريات العامة.[3]

ويمكن أيضا اتخاذ إجراءات لزيادة مواءمة النظم الإحصائية والحفاظ عليها، بالإضافة إلى ذلك، ينبغي تشجيع الشركاء على التنفيذ الفعال لقواعد المنافسة من خلال إنشاء هيئات منافسة مستقلة تتمتع بالكفاءات والموارد المدربة بشكل مناسب، حيث يكون تقارب المناهج والتعاريف والتقريب التشريعي.[4]

---

[1] **وليد محمد عبد الوهاب، المرجع السابق، ص 24.**

[2] **Communication de la Commission, COM (2004) 373 final, 12 mai 2004, op.cit, p 22.**

[3] **Communication de la Commission, COM (2004) 373 final, 12 mai 2004, op.cit, p 22.**

[4] **Ibid, p 23.**

فيما يتعلق المساعدات الحكومية ضرورية على المدى الطويل، لتمكين الشركاء من التقدم نحو المشاركة في السوق الداخلية، فهذا النهج يفيد الأسواق المحلية وتسهيل حركية التجارة.

إجراءات لتحديث وتعزيز شفافية النظام الضريبي، بما في ذلك التقارب مع مدونة قواعد السلوك للاتحاد الأوروبي بشأن فرض الضرائب على الأعمال التجارية في الاتحاد الأوروبي، بما يتمشى مع قواعد منظمة التجارة العالمية، واعتماد الاتفاقيات لمنع الازدواج الضريبي، من شأنه تحسين البيئة التي من المتوقع أن تتطور فيها الشركات، ومن شأن تقوية الإدارات الضريبية وتحسين التعاون بين هذه الإدارات أن يعزز ظهور اقتصادات سوقية قابلة للتطور.[1]

-قطاع العدالة والشؤون الداخلية:[2]

تهدف سياسة الجوار الأوروبية إلى منع أي انشقاق على حدود الاتحاد الموسع، من خلال تحسين أداء المؤسسات العامة لضمان مستويات عالية من الكفاءة الإدارية، والذي يصب في المصلحة المشتركة لكل من الاتحاد الأوروبي والبلدان الشريكة، حيث يواجه الشركاء أيضا تحديات متزايدة في مجال العدالة والشؤون الداخلية، مثل ضغط الهجرة من بلدان ثالثة والاتجار بالبشر والإرهاب، فالتعاون في هذه المجالات هو مصلحة مشتركة.

يعتمد تحديد الأولويات في كل خطة عمل على القضايا المحددة الأكثر حدة للشريك المعني والاتحاد الأوروبي، ومن المرجح أن تكون إدارة الحدود موضوعا ذا أولوية في معظم خطط العمل ، حيث لا يمكن للاتحاد الأوروبي وجيرانه إدارة الحدود المشتركة بفعالية أكبر الا من خلال توحيد الجهود المشتركة، لذلك ينبغي أن تتضمن خطط العمل تدابير لجعل إدارة الحدود أكثر فعالية ، بما في

[1] **وليد محمد عبد الوهاب، المرجع السابق، ص ص.24-25.**

[2] **Communication de la Commission, COM (2004) 373 final, 12 mai 2004, op.cit, p 24.**

ذلك المساعدة في إنشاء وتدريب حرس الحدود المدنيين المحترفين ، وتأمين وثائق السفر، يجب أن يكون الهدف هو تسهيل حركة الأشخاص مع الحفاظ على مستوى عال بالفعل من الامن، بالإضافة إلى ذلك، اقتراح من اللجنة لإنشاء نظام محلي لحركة المرور على الحدود، سيسمح للأشخاص في المناطق الحدودية بالحفاظ على الاتصالات التقليدية دون مواجهة العقبات الإدارية المفرطة[1].

يمكن أن ينظر الاتحاد الأوروبي أيضا في إمكانية تخفيف اجراءات التأشيرة، بالمقابل يجب أن يعوض عن طريق اتخاذ إجراءات فعالة ، حيث تشمل الأولويات الأخرى التعاون في مجال الهجرة واللجوء وسياسات التأشيرة وتدابير مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات والأسلحة، غسل الأموال وكذلك الجرائم المالية والاقتصادية، ومن ثمة حدد خطط العمل وتدابير ملموسة لتعزيز النظام القضائي وتكثيف تعاون الشرطة والقضاء، لا سيما في مجال قانون الأسرة ، وكذلك التعاون مع هيئات الاتحاد الأوروبي مثلEUROPOL ، و ايضا يجب التصديق على الاتفاقيات الدولية وتنفيذها.

- قطاع الطاقة

إن تقوية الشراكة الاستراتيجية في مجال الطاقة مع الدول المجاورة هي جزء أساسي من سياسة الجوار الأوروبية ويشمل أمن الإمداد، والسلامة وأمن الطاقة، حيث يعتبر الاتحاد الأوروبي أكبر مستورد وثاني أكبر مستهلك للطاقة (الغاز والنفط) في العالم، ويوجد على حدودها أكبر احتياطيات النفط والغاز الطبيعي في العالم (روسيا، حوض بحر قزوين، الشرق الأوسط وشمال إفريقيا)، ويعتمد الاتحاد الأوروبي بشكل متزايد على الواردات، التي من المتوقع أن تنمو من 50 ٪ حاليا إلى 70 ٪ بحلول عام 2030.[2]

[1] وليد محمد عبد الوهاب، المرجع السابق، ص 43.
[2] وليد محمد عبد الوهاب، المرجع نفسه، ص 43.

تسعى العديد من الدول إلى الوصول بشكل أفضل إلى سوق الطاقة في الاتحاد الأوروبي، سواء كانوا من الموردين الحاليين أو المستقبليين (مثل روسيا، الجزائر، مصر وليبيا) أو بلد العبور (أوكرانيا، بيلوروسيا، المغرب، تونس)، وتمثل دول جنوب القوقاز أيضا مصادر جديدة مهمة لإمدادات الطاقة للاتحاد الأوروبي من منطقة بحر قزوين وآسيا الوسطى، وبالتالي فإن تحسين الروابط بين شبكات الطاقة بين الاتحاد الأوروبي وشركائه، وكذلك التقارب القانوني والتنظيمي، يستجيب للمصالح المتبادلة الكبرى. بالإضافة إلى ذلك، يوفر التعاون المكثف في مجال الطاقة فرصا للشركات على كلا الجانبين ويمكن أن يساهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتحسين البيئة.[1]

توجد خطط عمل وخطوات ملموسة لتعزيز الحوار والتعاون في مجال الطاقة وتسليط الضوء على التقارب التدريجي للسياسات الطاقة والبيئة القانونية والتنظيمية، ويشمل ذلك وضع سياسات لزيادة كفاءة استخدام الطاقة على حد سواء أن توفير الطاقة وزيادة استخدام الطاقة المتجددة والتعاون في مجال تكنولوجيات الطاقة، مثل الفحم النظيف، وقدرة الشركاء للمشاركة في " الطاقة الذكية" التي تنطوي على ممارسات وهيئات الاتحاد الأوروبي التنظيمية (تنظيم وتحديث الغاز الأوروبي والكهرباء على وجه الخصوص).

تعزيز الشبكات والترابط تكون ضرورية لضمان سلامة وأمن إمدادات الطاقة وتوسيع سوق الطاقة الداخلية للبلدان الشريكة، من خلال خطط العمل والبناء على المبادرات الثنائية أو الإقليمية القائمة مثل حوار الطاقة بين الاتحاد الأوروبي وروسيا، وبرنامج INOGATE الممولة من أموال TACIS في حوض بحر قزوين (خطوط أنابيب النفط وشبكات الغاز)، التعاون في مجال الطاقة في سياق الشراكة الأورو متوسطية (ولا سيما إنشاء سوق الكهرباء يورو المغاربي، الذي يمكن أن تكملها سوق الغاز وشبكات اليورو البحر الأبيض المتوسط)، وتعزيز التعاون في مجال الطاقة بين إسرائيل والسلطة

[1] **المرجع نفسه، ص 44.**

الفلسطينية، وتكثيف التعاون "الغاز" في منطقة المشرق (كل ذلك في سياق يورو البحر الأبيض المتوسط).[1]

- قطاع النقل:[2]

لزيادة تدفقات التجارة والسياحة بين الاتحاد وجيرانه، يجب وضع أنظمة نقل فعالة ومتعددة الوسائط ومستدامة، حيث لن تتمكن البلدان الشريكة من الاستفادة بشكل كامل من العلاقات الأوثق والوصول إلى السوق بشكل أفضل ما لم تكن قطاعات النقل قادرة على إدارة تدفقات المرور المعقدة، ومنه التغييرات التشغيلية في هياكل قطاع النقل (بما في ذلك إدخال المنافسة في خدمات الموانئ والنقل الجوي ، وإنشاء الأطر التنظيمية الحديثة ، وتعزيز كفاءة النقل البحري للبضائع ، وإدخال ما يمكن أن يكون للتشغيل البيني لأنظمة السكك الحديدية ، وما إلى ذلك)، له تأثير كبير على كفاءة نظام النقل، وايضا تطوير العلاقات الجوية مع الدول الشريكة لغرض فتح الأسواق والتعاون في مجال السلامة والأمن.

من الضروري تحسين شبكات النقل التي تربط الاتحاد بالدول المجاورة، بالنظر إلى التكاليف التي ينطوي عليها الأمر، سيكون من الضروري ضمان التنسيق الوثيق عند تطوير المشاريع الاستثمارية لهذه الشبكات، وهذا من خلال تفعيل المبادرات القائمة مثل مفهوم شبكة النقل لعموم أوروبا، ومختلف مؤتمرات النقل لعموم أوروبا، ويكون تمويل المشاريع من قبل بنك الاستثمار الأوروبي، على أساس الإجراءات المتفق عليها بشكل رئيسي على المدى المتوسط في خطط العمل.

- قطاع البيئة:[3]

[1] **المرجع نفسه، ص ص.45- 46.**

[2] **Communication de la Commission, COM (2004) 373 final, 12 mai 2004, op.cit, p 27.**

[3] **Communication de la Commission, COM (2004) 373 final, 12 mai 2004, op.cit, p 28.**

لا يعرف تلوث البيئة أي حدود، وبالتالي فإن أفضل طريقة لمكافحة هذه المشكلة هي الجمع بين الإجراءات الدولية والإقليمية والوطنية، فتحسين حماية البيئة سيفيد المواطنين والشركات، سواء في الاتحاد أو في البلدان الشريكة، ايضا يمكن أن تساعد في تجنب الصراعات على الموارد الشحيحة، مثل المياه. ان فوائد الإدارة البيئية واضحة، حيث يجب أن يأخذ التخطيط والتمويل في الاعتبار العبء المالي الثقيل على المدى القصير والمتوسط الذي يفرض على كل من الجهات الفاعلة العامة والخاصة.

تعمل خطط العمل على تعزيز الإدارة البيئية الجيدة في البلدان الشريكة لمنع التدهور البيئي والتلوث وحماية الصحة والاستفادة بشكل أفضل من الموارد الطبيعية، حيث تم تحديد الأولويات في مجالات رئيسية مثل جودة المياه وإدارة النفايات وتلوث الهواء ومكافحة التصحر، لذلك وجب زيادة تكثيف التعاون الإقليمي بين الدول الشريكة ويجب تعزيز التصديق على الاتفاقات الدولية وتنفيذها.

- قطاع تكنولوجيا المعلومات:[1]

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي عنصر أساسي لتنمية الاقتصاديات والمجتمعات الحديثة، لذلك من الضروري مساعدة الشركاء على الاستفادة الكاملة من مجتمع المعلومات وبالتالي تجنب التخلف التكنولوجي، حيث يوجد بالفعل عدد من الدول الشريكة في جنوب البحر المتوسط مجتمع معلومات ناشئ، خاصة تلك التي بلغ فيها تحرير سوق الهواتف المحمولة مرحلة متقدمة.

بالنظر إلى الصلة بين الإصلاح الفعال للسياسات وأداء القطاع، تعمل الخطط على تعزيز تدابير السياسة فيما يخص الفصل المؤسسي للوظائف التنظيمية والتشغيلية، ومن خلال تشجيع إنشاء هيئات تنظيمية مستقلة، وتهدف الاستراتيجية أيضا إلى دعم الحكومات التي ترغب في الترويج لتسويق الانماط التنظيمية كجزء من الإصلاحات ، مثل فتح سوق الاتصالات الهاتفية الثابتة والتكنولوجيات

[1] **Didier Blanc, op.cit, p 29.**

الحديثة مثل الإنترنت ، ومنح تراخيص GSM إضافية الى تحرير الخدمات ذات القيمة المضافة، حيث تعتبر كلها خطوات مهمة لتطوير مجتمع المعلومات، في حين تحدد خطط العمل تدابير لتشجيع التكنولوجيات الجديدة وخدمات الاتصالات الإلكترونية للشركات والهيئات العامة والمواطنين.

- قطاع البحث والابتكار:[1]

إن التحدي الذي يمثله البرنامج السادس لتكنولوجيا RTD لفتح منطقة الأبحاث الأوروبية أمام الدول الشريكة هو عامل تكامل بين المجتمعات العلمية في البلدان المجاورة، حيث تتم المشاركة الفعلية في مجالات ذات أولوية مثل علوم الحياة والطاقة والنقل والبيئة وتكنولوجيات ومجتمع المعلومات والأمن الغذائي والقضايا المجتمعية التي تنشأ في المنطقة، وكذا مجتمع المعرفة وتدابير محددة للتعاون الدولي تركز على احتياجات وإمكانات هذه البلدان على المستوى الإقليمي، ومن أجل زيادة مشاركة البلدان المعنية في أنشطة RTD وتحسين مساهمة أنظمتها البحثية الوطنية في النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي، ينبغي دعم بناء القدرات الهيكلية والمؤسسية.

- قطاع الاتصال والبرامج والوكالات:

- تتمثل إحدى الطرق الفعالة لتحقيق الأهداف الرئيسية لسياسة الجوار الأوروبية في جعل شعب الاتحاد والبلدان المجاورة على اتصال، وتعزيز التفاهم المتبادل لثقافات بعضهم البعض وتاريخهم ومواقفهم وقيمهم بالإضافة إلى الاتصالات بين الهيئات العامة أو الشركات، تعمل سياسة الجوار الأوروبية على تعزيز الروابط والتقارب في المجالات الثقافية والتعليمية، وبشكل أعم تدعم الروابط الاجتماعية بين الاتحاد وجيرانه.

- تنمية الموارد البشرية ضرورية لتحقيق أهداف زيادة القدرة التنافسية والاندماج الاجتماعي

[1] **Didier Blanc, op.cit, p 28.**

والمواطنة، حيث تم تفعيل مجتمع المعرفة لمواجهة تحديات التنمية في بعض البلدان الشريكة، لا سيما في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وتسعى سياسة الجوار الأوروبية أيضا إلى تعزيز العمل في مجال الصحة لتحسين الصحة العامة للسكان.[1]

– تنص سياسة الجوار الأوروبية على الافتتاح التدريجي لبعض برامج المجتمع، اعتمادا على المصالح المتبادلة والموارد المتاحة، وهذا في مجال التعليم، البحث العلمي، البيئة، الثقافة والقطاع السمعي البصري، حيث تم تعزيز برنامج للشباب التي تشجع بالفعل الاتصالات المجتمعية والتعاون بين الجهات الفاعلة في المجتمع المدني من أجل أنشطة الشباب، من خلال برامج Tempus و Erasmus Mundus الذي يعطي فرصا لتعزيز العلاقات بين الطلاب والمعلمين.[2]

– بما أن المشاركة في البرامج للدول الأعضاء قد تشكل مشكلات عملية بالنسبة لبلدان ثالثة، كان من الضروري تطوير برامج موجهة خصيصا إلى احتياجات البلدان الشريكة، على سبيل المثال إنشاء برنامج "Tempus Plus" ، وهو برنامج يعالج بشكل خاص احتياجات التعليم والتدريب في بلدان سياسة الجوار الأوروبية، التي تلعب دورا رئيسيا في إصلاح وتحديث أنظمة التعليم ، والتي تعد ضرورية للقدرة التنافسية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي والسياسي في الدول الشريكة.[3]

– مجالات التدعيمية أخرى لسياسة الجوار الأوروبي :

بعد عامين من وضع سياسة الجوار الأوروبي ،اقترحت اللجنة الأوروبية في محادثات 4 ديسمبر 2006 عدد معين من الإجراءات لتعزيز هذه السياسة وأهم مجالات التعاون ضمنها هي:

[1] **Communication de la Commission, COM (2004) 373 final, 12 mai 2004, op.cit, p 29.**
[2] **Communication de la Commission, COM (2004) 373 final, 12 mai 2004, op.cit, p 30.**
[3] **Communication de la Commission, COM (2004) 373 final, 12 mai 2004, op.cit, p 30.**

1) دعم وتعميق التعاون في المجال الاقتصادي و التجاري مشتملا على الخدمات ، الزراعة مع تقارب المستويات و الاتفاقيات التبادلية في قطاعات حيوية مع تسهيل كبير جدا اللتبادلات

2) تحسين حركة الانتقال و الهجرة عن طريق "شركات حركة الانتقال و التي تغطي : التسيير و التحكم الجيد في الهجرة الشرعية ، المعاملة الإمتيازية لرعاية الدول الشريكة ، وتعزيز التعاون في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية "و التحكم في الحدود[1] .

3) تعزيز الإبعاد الإنسانية لسياسة الجوار الأوروبي لترقية التبادلات بين الأشخاص خاصة الشباب الباحثين و المجتمعات المدنية ، وتقديم المنح الدراسية للطلاب وتوسيع قنوات الحوار

4) دعم البعد الموضوعي لسياسة الحوار الاوروبي بدعم تكامل أكبر للقطاعات المفتاحية للمصالح المشتركة مثل النقل و الطاقة و البيئة وتعزيز الوصول إلى البرامج و الوكالات المجتمعية

5) دعم التعاون السياسي بتبادلات دورية على مستوى إقليمي (مسار برشلونة) أو مستوى ثنائي (اتفاقيات ثنائية وفق سياسة الحوار الاوروبي) ،وكذلك دعم التعاون على حل النزاعات الإقليمية مثل الشرق الأوسط

6) توطيد التقارب الإقليمي (الشراكة الأورو–مغاربية)

7) دعم التعاون المالي بإكمال التعويضات المدفوعة للأداة المالية الجديدة وكذلك دعم الاستثمار في دول الجوار ودعم التحكم في التسيير في دول الجوار واستعمال أدوات جديدة للتعاون التقني أثبتت أهميتهما في مسار التوسيع مثل أدواة المواءمة أو المطابقة[2].

[1] **Mohamed haddar, " la politique eeuopéenne de viosinage et le maghreb ", Tunis:la boratoire de recherche,faculte des xiences economiques et de gestion de tunis ,2007,p:15.**
[2] **Ibid.**

خلاصة الفصل الثاني

خلص هذا الفصل الى ان سياسة الجوار الأوروبي تقوم على تقوية الشراكة الاستراتيجية بين الإتحاد الأوروبي وجيرانه في مختلف المجالات السياسية والأمنية، الاقتصادية والاجتماعية، بحيث يلتزم أطراف الشراكة بالمبادئ الأساسية لسياسة الجوار الأوروبي. ويستعين الإتحاد الأوروبي بآليات متعددة ومتنوعة لتفيذ برامجه، منها الآليات التقنية كالتقارير الوطنية وخطط العمل المشتركة وآليات التمويل لبرامج العمل في دول الجوار الأوروبي. وقد شملت خطط العمل قطاعات متعددة تلبي احتياجات طرفي الشراكة.

الفصل الثالث: آليات تحقيق الحكم الراشد في الجزائر في إطار سياسة الجوار الأوروبي لفترة 2012-2018.

يتطرق هذا الفصل الى العلاقة بين متغيرات الدراسة بربط السياسة الأوروبية للجوار والحكم الراشد في الجزائر، من خلال تتبع مسار العلاقة واهم المحطات المؤثرة في تقيم الحكم الراشد في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2012 الى 2018.

حيث يتناول الفصل مبحثين كما يلي:

- المبحث الأول: واقع الحكم الراشد في الجزائر في إطار سياسة الجوار الأوروبي.
- المبحث الثاني: برامج التعاون الجزائر الأوروبي لتحقيق الحكم الراشد في الجزائر في إطار سياسة الجوار المتوسطية لفترة (2012-2018).
- المبحث الثالث: تقييم سياسة الجوار الأوروبي في الجزائر

المبحث الأول: واقع الحكم الراشد في الجزائر في إطار سياسة الجوار الأوروبي

للحكم الراشد معايير ومظاهر ومؤشرات تقاس بها مدى رشادة الحكم في بلد معين، مع ذلك فهي نسبية لا يمكن الاخذ بها بالمطلق، وهذا ما يوضحه واقع الحكم الراشد في الجزائر. وفي هذا الإطار اتخذت الجزائر بمعايير الحكم الراشد وفقا لبرامج الشراكة في إطار سياسة الجوار الأوروبي بعد تحول موقف الجزائر من هذه السياسة من الرفض والتحفظ إلى القبول بالانضمام لها، فأصبح لزاما على الجزائر بذلك الإلتزام ببرامج التعاون المشتركة في إطار هذه السياسة لتحقيق الحكم الراشد.

المطلب الأول: مظاهر الحكم الراشد في الجزائر.

تم تصنيف الجزائر في المرتبة 83 من أصل 188 دولة في مؤشر الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام 2016، حيث قدر متوسط الدخل للفرد 4،270 دولارا أمريكيا، ويولي أكثر أهمية لقضايا الأمن الإقليمي، تنويع الاقتصاد والاستقرار، في حين يتميز الاقتصادي الجزائري بالاعتماد على قطاع النفط والغاز، حيث يمثل 98 ٪ من الصادرات و60 ٪ من عائدات الدولة، وبشكل عام بحسبان جميع السلع، تستورد الجزائر أكثر من 70 ٪ من استهلاكها المحلي، وقد كان لانخفاض أسعار النفط منذ عام 2014 بمثابة صدمة كبيرة للاقتصاد والمالية العامة، لذلك هناك حاجة إلى متابعة إصلاحات بيئة الأعمال لإبراز الإمكانات الاقتصادية للبلاد، حيث احتلت الجزائر المرتبة 166 من أصل 190 اقتصادا في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال للبنك الدولي لعام 2018.[1]

في هذا السياق، وضعت السلطات الجزائرية تنويع الاقتصاد وزيادة الإنتاج الوطني ضمن أولوياتها من أجل الحد من الاعتماد الخارجي وخلق فرص العمل، وخاصة للشباب، وهكذا تحدد خطة العمل

[1] سعيد وليد وآخرون، **التنمية والحكم الراشد في الوطن العربي**، القاهرة: دار الاهرام للنشر والتوزيع، 2018، ص14.

الحكومية لشهر سبتمبر 2017 في أولوياتها تفعيل الحكم الراشد من خلال التنويع الاقتصادي وتنمية الاقتصاد الرقمي وتنفيذ النموذج الاقتصادي الجديد للنمو، كما تتضمن هذه الرؤية أيضا تشجيع البحث والابتكار لتحسين القدرة التنافسية للأعمال.[1]

ان تقيم الحكم الراشد في الجزائر يتطلب الاخذ بالحسبان موقعها ضمن منطقة تهتز بسبب عوامل عدم الاستقرار الذي تسببت فيه الأزمات في ليبيا والساحل، والحركات الإرهابية، والاتجار غير المشروع (الأسلحة والمخدرات والبشر) والتطرف، فعلى هذه الجبهات ، تلعب الجزائر دورا بارزا في تعزيز الاستقرار من خلال العمل الدبلوماسي والتعاوني وتأمين حدودها، ومن جهة أخرى تلعب الجزائر أيضا دورا مهما في الحماية المدنية لدعم قدرات الإنذار المبكر والمراقبة والوقاية والتأهب وإدارة المخاطر عبر الحدود، وفي هذا السياق، فإن تعزيز الحكم الراشد الهادف الى التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة للجزائر سيسهم على وجه التحديد في تحسين مرونة عوامل الاستقرار الإقليمية.[2]

للحكم الراشد آليات وأسس يرتكز عليها، حيث يمكن إسقاطها على الجزائر كما يلي:[3]

- المشاركة السياسية هي مفتوحة للجميع فيما هو مكرس في الدستور وهو الحق في إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي، مع ذلك تبقى الممارسات غير ذلك.

[1] سعيد وليد وآخرون، **المرجع السابق**، ص 17.

[2] Jean martin, gouvernement algérien, Paris : édition librairie générale de droit et de jurisprudence, 2017, p 21.

[3] نزار اللبدي، **آليات الحكم الراشد في الدول العربية**، عمان: دار دجلة ناشرون وموزعون، 2015، ص152.

- حكم القانون غير مفعل، حيث مازالت العلاقات العشائرية وسياسة الولاء تسود مختلف أشكال التوظيف هذا من جهة وكذلك التلاعب بالصفقات العمومية لاسيما في منح المشاريع ذات الطابع الاقتصادي للشركات العمومية والخاصة من جهة أخرى.
- أما فيما يتعلق بمفهوم الشفافية التي هي نتيجة منطقية لأساس حكم القانون، فبالرغم من وجود مراكز متخصصة في إصدار ونشر بيانات حول ما تتوفر عليه الجزائر وفي حق المواطن في الاطلاع على المعلومات، فمازالت الجزائر بعد لم تصل إلى هذا المستوى.

هذا مع بعض المزايا الإيجابية التي حققتها الجزائر للوصول إلى مفهوم الحكم الراشد خاصة فيما يتعلق من الناحية الاقتصادية أين تتوفر البلاد على وفورات مالية كبيرة لاسيما احتياطي الصرف وصندوق ضبط الإيرادات، بالإضافة إلى المخطط الخماسي لدعم النمو الاقتصادي.[1]

كما يمكن تسجيل بعض المشاريع الواعدة في تنمية المناطق المعزولة منها على الخصوص مشروع الطريق السيار شرق – غرب وصندوق تنمية مناطق الهضاب العليا وصندوق الجنوب، لكن الفساد تغلغل في هذه المشاريع ما يتنافى والحكم الراشد.[2]

من الناحية السياسية فالجزائر فتحت ورشات كبيرة على المجتمع منها إصلاح هياكل الدولة وإصلاح العدالة وإصلاح التربية والتعليم وهذا كله لتمكين أفراد المجتمع من المشاركة طواعية في تنمية البلاد وبالتالي عندما نقوم بتحليل بعض هذه الإنجازات التي قامت بها السلطات العمومية يمكن

[1]Emmanuel cristaux, "Un guide opérationnel pour l'Algérie du futur ", stratégie, vol 6, 2015, p 5.

[2] Ibid, p 6.

القول أن توفير الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية في إطلاق هذه المشاريع كفيل بتحقيق متطلبات الحكم الراشد، لكن الفساد الإداري افسد كل الخطط وعرقل كل الأهداف المرجوة.[1]

فيما يخص توسيع المشاركة السياسية واحترام الإرادة الشعبية وترقية حقوق الإنسان وإيجاد نوع من الانسجام داخل الهيئات المنتخبة، هناك جهود في ظل الضغوط الدولية وخاصة بعد ظاهرة الربيع العربي، لكن ما يعاب في كل هذا هو غياب وتغييب مبادئ الشفافية والتسيير العقلاني للموارد والتي ما زالت تشكل نقاطا سوداء كلما أردنا الحديث عن توجيه جهود التنمية في الجزائر، حيث نجد الفساد والتبذير والرشوة أصبحت بمثابة قواعد عامة تسير عليها معظم هيئاتنا المحلية والوطنية.[2]

بالرغم من إصدار قانون يترجم نصوص الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد في 2006، حيث قامت الجزائر بوضع جملة من التدابير الرامية لمحاربة الفساد، كما قامت بإصدار مراسيم تطبيقية تحدد تشكيلة الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته وكذا كيفية سير هذه الهيئة، في حين تتمتع هذه الهيئة بالشخصية المعنوية واستقلالية الذمة المالية وتقدم تقارير سنوية عن الظاهرة المستفحلة في الجزائر إلى رئيس الجمهورية.[3]

زيادة على كل هذا قامت الجزائر بإصدار عدة مراسيم رئاسية لمواجهة هذه الظاهرة والحد منها وعلى سبيل المثال لا الحصر قانون مكافحة غسيل الأموال والذي صدر في 2005/04/05 والذي جاء بعد المخلفات الكارثية التي أحدثها بنك الخليفة بعمليات اختلاس وفساد مالي كبير.[4]

---

[1] Ibid, p 6.

[2] Emmanuel cristaux, op.cit, p 7.

[3] سعيد وليد وآخرون، **المرجع السابق**، ص 35.

[4] المرجع نفسه، ص 36.

وبالرغم من الإجراءات التي قامت بها السلطات العمومية الا ان كل الآليات والأسس التي يرتكز عليها الحكم الراشد ليست محققة في الجزائر، حيث لازالت ظاهرة الفساد متغلغلة في معظم مؤسساتنا الاقتصادية وهيئاتنا الإدارية العامة، وما التقارير السنوية التي تصدرها الهيئات الدولية في هذا الشأن كفيلة باستقراء الواقع الجزائري والتي تصنف الجزائر في مراتب أخيرة، فاخر تقرير صدر عن المنظمة الشفافية الدولية في 2018 منحت الجزائر الرتبة 192 من مجموع دول العالم وبنقطة 2,5 من 10.[1]

ولقد تم إنشاء الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد والتي هي فرع من منظمة الشفافية الدولية والتي تقوم ببذل جهود معتبرة في مجال مكافحة الفساد والتشهير به، والتي أعدت تقارير عن الظاهرة مؤكدة على خطورة الوضع في الجزائر.[2]

المطلب الثاني: موقف الجزائر من سياسة الجوار الأوروبية.

ان الجزائر التي وقعت وصادقت على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي قبل انطلاق السياسة الأوروبية للجوار، تمتلك الإطار القانوني الملائم لتنفيذ هذه السياسة، حيث تطور موقفها اتجاه هذه السياسة بدأ من رفضه القاطع للانضمام سنة 2007، حيث اعتمدت الصمت لمدة ثلاث سنوات ضمن سياسة ترقب وانتظر بشيء من التحفظ وعدم التسرع في الارتماء في أحضان أوروبا ، فهي دون أن تعزل نفسها تماما عن النشاطات الدبلوماسية الاورو متوسطية ، تأخذ الوقت الكافي لتحليل الأبعاد الايجابية و

[1] خالد عماد الدين، **معايير الحكم الراشد وآليات تطبقه في العالم العربي**، القاهرة: دار الاهرام، 2018، ص 72.

[2] Emmanuel cristaux, op.cit, p 7.

السلبية لكل عرض قبل تحديد موقفها منه ، فقد انتظرت سبع سنوات قبل إن تقرر التوقيع على اتفاق الشراكة الاورو متوسطية ، في حين وقعت عليه و دون تردد تونس في 1995 والمغرب في 1996 .[1]

أبدت سياسة الجوار التباسا كبيرا بينها وبين سياسة الشراكة الأورو متوسطية، فكلاهما يعبر عن مشروع شراكة مما أربك الكثير من الدول المتوسطية حول جدوى الارتباط مع الاتحاد الأوروبي عبر عمليتين متوازيتين للشراكة، حيث أطلقت سياسة الجوار والشراكة في 2004، أي في وقت لم يدخل فيه بعد اتفاق الشراكة الأوروبي الجزائري حيز التنفيذ المرتقب في2005، مما يبرر عدم الرغبة لدى الجزائر، على الأقل في ذلك الوقت، الدخول في تجربة جديدة للشراكة قبل حتى أن تباشر في الأولى وتدرس آثارها عليها، عكس تونس والمغرب اللتان قطعتا أشواطا في تنفيذ اتفاقات الشراكة التي تربطها بالاتحاد الأوربي.[2]

بعد هذه المرحلة من الصمت، أعلنت الجزائر رسميا رفضها الانضمام إلى السياسة الأوروبية للجوار، على لسان سفيرها في بروكسل بمناسبة المؤتمر الذي نظمته المفوضية الأوربية تحت عنوان " تعزيز السياسة الأوروبية للجوار"، حيث عبر السفير الجزائري بأن " الجزائر تفضل اخذ الوقت الكافي لتنفيذ اتفاق الشراكة الذي يربطها بالاتحاد الأوروبي ، ولا ترغب في إلحاقه بشراكة أخرى من النوع الذي تقترحه سياسة الجوار ، لان اتفاق الشراكة الموجود كافي لتحقيق التقارب و التعاون بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي " و في رد على النقاط التي أشاد بها رئيس المفوضية الأوروبية حول سياسة الجوار و مبدأ التمييز الذي تقوم عليه والذي يأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل بلد جار، أعرب سفير الجزائر بأن "

[1] تمغارت اسمها ن، "تطور موقف الجزائر تجاه السياسة الأوروبية للجوار والشراكة (2004-2013)"، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد9 ، جوان2013 ، ص324.

[2] تمغارت اسمها ن، **المرجع السابق**، ص 325.

اتفاق الشراكة الأوروبي الجزائري يشمل الأولويات الوطنية بالنسبة للجزائر بشكل يحقق جيدا مبدأ التمييز الذي تنص عليه سياسة الجوار، وأنها مازالت منكبة على حسن تنفيذ اتفاق الشراكة في الميادين ذات الأولوية مثل الطاقة ، الصناعة ، الزراعة"، كما أكد بأن مسار برشلونة بعيوبه و مزاياه قد سبق و أن غطى كل الأهداف التي كررتها سياسة الجوار خاصة منها المتعلقة بضمان الاستقرار و الازدهار في المنطقة ، وأخيرا عبر السفير عن ضرورة توضيح بعض المصطلحات التي اعتمدتها سياسة الجوار مثل مبدأ الملائمة، و إيجاد ميكانزمات عملية لتطبيقها.[1]

وبمناسبة زيارة المفوض الأوروبي لتوسيع سياسة الجوار، السيد " ستيفان فول" 2010 إلى الجزائر بهدف إمكانية انضمام الجزائر إلى سياسة الجوار بعد أن مرت خمس سنوات على تنفيذ اتفاق الشراكة الأوروبية-الجزائرية ، أكدت الجزائر نفس الموقف الذي أعلنته في 2007 ، حيث أفصح وزير الخارجية الجزائري أمام المفوض الأوروبي و بوضوح بأن الجزائر لن تلتحق بالسياسة الأوروبية للجوار ، و أضاف انها ستواصل الحوار مع الاتحاد الأوروبي حول مجمل فصول اتفاق الشراكة، بناء على تقييم مسار الشراكة الأوروبية الجزائرية ومناقشة مواطن ضعفها.[2]

منذ الأشهر الأولى لسنة 2011 التي صادفت الثورات العربية، بدأ الاتحاد الأوروبي يفكر في إعادة تأهيل سياسته للجوار تكيفا مع متغيرا دول الجوار، حيث اعتمد " سياسة الجوار المجددة " في إعادة اقتراح نفس المنتوج في ثوب جديد، حيث إن سياسة الجوار المجددة تحتفظ بنفس المحتوى غير أنها تحمل نوعا من التعامل بحذر مع تطورات الربيع العربي، وتمثلت في " تقديم مساعدات أكثر للشركاء اللذين يعملون

[1] Luis Martinez, " La position de l'Algérie devant l'intégration méditerranéenne", politiques méditerranéennes, CERI, Paris, 2010, p 193.

[2] Luis Martinez, op.cit, p 194.

على ترسيخ الديمقراطية، حيث ركزت فيها وثيقة التجديد على تدعيم حق المجتمع المدني في تكوين الأحزاب وفي انتخابات ديمقراطية وقضاء عادل.[1]

وافقت الجزائر على الدخول في نقاش استكشافي (حول سياسة الجوار الأوروبية مع الاتحاد الأوروبي) والهدف منه هو الذهاب في النهاية إلى سياسة الجوار الأوروبية، وبالتالي، فإن هذه الرؤية الجديدة تبذل الجهد للوصول إلى مستوى كل بلد لمناقشة خريطة طريق بين الدولة (المعنية) والاتحاد الأوروبي وإعطاء محتوى محدد لسياسة الجوار الأوروبية للجميع، في هذا الصدد أعلن السيد مدلسي في باريس أمام النواب الفرنسيين أنه شارك في تقييم سياسة الجوار الأوروبية كمراقب ولاحظ أن الأوروبيين قد تبنوا مفهوما جديدا للسياسة الجوار الأوروبية التي تسمح لكل دولة ببناء برنامج يتكيف مع احتياجاتها.

لقد استفادت الجزائر بعد دخولها رسميا ضمن سياسة الجوار الأوربي من برنامج الدعم المالي للاتحاد الأوروبي لفترة 2014–2020، وتم تعين المدن المعنية بالبرنامج التالية: تلمسان، عين تموشنت، وهران، مستغانم، الشلف، تيبازة، الجزائر العاصمة، بومرداس، تيزي وزو، بجاية، جيجل، سكيكدا، عنابة والطرف.[2]

[1] Ibid, p 195.

[2] LA COMMISSION EUROPEENE, COOPÉRATION TRANSFRONTALIÈRE DANS LE CADRE DE L'INSTRUMENT EUROPÉEN DE VOISINAGE (IEV), PROGRAMME DEBASSIN MARITIME MÉDITERRANÉE2014-2020, Décision N° C(2015) 9133, 17 Dec 2015, p9.

المبحث الثاني: برامج التعاون الجزائر الأوروبي لتحقيق الحكم الراشد في الجزائر في إطار سياسة الجوار الأوروبي لفترة (2012–2018).

تم وضع الإطار العام للتعاون بين الاتحاد الأوروبي والجزائر بموجب اتفاقية الشراكة الموقعة في عام 2002، والتي دخلت حيز التنفيذ في عام 2005 ووضع جميع مجالات التعاون بين الطرفين مع عدم الإخلال بالآخر، حيث تعرض أولويات الشراكة على النحو المحدد بشكل مشترك بين الجزائر والاتحاد الأوروبي بموجب سياسة الجوار الأوروبية المعدلة (ENP) ، للفترة 2016–2020.[1]

تهدف الجزائر والاتحاد الأوروبي من خلال الشراكة في إطار سياسة الجوار الأوروبي إلى تطوير شراكة عالمية متعددة الأشكال في مواجهة تحديات التنمية والأمن المشتركة، كما يعبر الطرفان عن رغبتهما المشتركة في تنفيذ هذه الأولويات المحددة حول الفصول الرئيسية، حيث تكون بعض هذه الأولويات موضوع تعاون تقني ومالي يتم تنفيذه كجزء من البرمجة المالية 2018–2020.[2]

المطلب الأول: الجانب السياسي والامني.

اتفق الاتحاد الأوروبي والجزائر على إعطاء أهمية خاصة لتعزيز حوارهما السياسي بجميع أشكاله، حيث واصلت الجزائر من خلال مراجعة دستورها في 7 فبراير 2016، عملية تعزيز الحقوق والحريات الأساسية وسيادة القانون والمؤسسات الديمقراطية والمبادئ التي تحكم عمل الدولة في علاقاتها مع المواطنين، في حين تتوافق هذه العملية مع الحوار الثنائي بين الاتحاد الأوروبي والجزائر

[1] Le Conseil d'Association, ASSOCIATIO NENTRE L'UNION EUROPÉENNE ET L'ALGÉRIE, UE-AL 3101/17 ADD1, Bruxelles, le7mars2017, p1.

[2] Ibid, p2.

على مدار السنين الماضية، وتشير إلى أن العلاقة بين الطرفين تقوم على الاحترام المتبادل والاعتراف واحترام القيم العالمية والالتزامات الدولية، فيما يتعلق بسيادة القانون واحترام الحقوق الأساسية.[1]

في هذا السياق، اتفقت الجزائر والاتحاد الأوروبي على إعطاء أهمية خاصة لتنفيذ الأحكام الجديدة من الدستور، في هذا الصدد، يعتزم الاتحاد الأوروبي دعم الجزائر في تنفيذها، لا سيما في مجالات الحكم الراشد والديمقراطية التشاركية وتعزيز الحقوق الأساسية والدفاع عنها، بما في ذلك حقوق العمال، وتعزيز دور المرأة في المجتمع، واللامركزية، وتعزيز النظام القضائي الذي يدمج إدارة السجون، وتعزيز دور المجتمع المدني، بما في ذلك من خلال استخدام برامج المساعدة التقنية، ويشمل هذا التعاون أيضا دعم تحديث الإدارة العامة وبناء قدراتها، وتعزيز الرقابة المالية العامة وإدارة الضرائب، ومكافحة الفساد، فضلا عن مكافحة التسرب والفساد، غسل الأموال وتمويل الإرهاب كجزء من توصيات فرقة العمل المالي (FATF).[2]

فيما يخص الحوار الاستراتيجي والأمني اتفق الاتحاد الأوروبي والجزائر على تعزيز حوار استراتيجي بشأن تحديات الأمن والتنمية المشتركة منذ عدة سنوات، قدمت الجزائر مساهمة مهمة في إرساء السلام والاستقرار والأمن في المنطقة، وخاصة في منطقة الساحل، من خلال تأمين حدودها والاعتماد على دبلوماسيتها الملتزمة كدولة مجاورة في إجراء وساطة دولية في مالي من جهة ومن جهة اخرى اتفاقية سلام والمصالحة الوطنية التي ينبغي تنفيذها ودعمها من قبل حكومة الاتفاق الوطني في ليبيا.[3]

[1] Energy, « Priorités de partenariat Algérie-UE : un programme d'appui prévu avant la fin 2019 », 12/05/2019, sur le site : https://www.energyservicesexperts.com

[2] Ibid.

[3] Le Conseil d'Association, op. cit, p.8.

مع مراعاة دورها المحوري الإقليمي، اتفقت الجزائر والاتحاد الأوروبي على تعزيز حوارهما من أجل تطوير الشراكة من أجل السلام والأمن، بما في ذلك في المحافل الدولية والإقليمية مثل الأمم المتحدة، الاتحاد الأفريقي أو في إطار الحوارات الحالية بين الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية وأوروبا وأفريقيا والحوار 5 + 5 والاتحاد من أجل المتوسط ومؤسسة آنا ليند ومنتديات مثل المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، كما يلتزمون باستغلال فرص التعاون الثلاثي لتطوير إجراءات مشتركة لتنمية وبناء القدرات، ومواجهة تهديدات الإرهاب وصلته بالجريمة المنظمة العابرة للحدود ، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات.[1]

اتفق الاتحاد الأوروبي والجزائر على إقامة مشاورات وثيقة بشأن القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك بهدف الإسهام في الحل السياسي للأزمات وتعزيز السلام والأمن في المنطقة، في إطار الجهود المشتركة والمستمرة لمكافحة الإرهاب وجميع أشكال التطرف وكذلك الجريمة المنظمة وتهريب المخدرات والاتجار بالبشر ، فقد تعهد الطرفان بتطوير حوارهما و تعزيز تعاونهم ، لا سيما في إطار المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، حيث يغطي هذا التعاون أيضا إدارة مخاطر CBRN ، ومراقبة عمليات نقل الأسلحة التقليدية ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة ، بما في ذلك الأسلحة الخفيفة.[2]

اتفق الطرفان على تعزيز تبادل الخبرات ، لا سيما في مجال الجريمة الإلكترونية ، وكذلك تعزيز قدرات AFRIPOL وعلاقته بدعم EUROPOL و CEPOL وCAERT ، حيث وافق الاتحاد الأوروبي والجزائر على التنفيذ الكامل للترتيبات الإدارية الموقعة مؤخرا للوقاية من الأخطار الطبيعية والبشرية

[1] Ibid, p8.

[2] Ibid, p9.

والتكنولوجية والبيئية والتأهب لها والاستجابة لها ، من خلال دعم وتعزيز قدراتها على الإنذار المبكر والرصد والوقاية والتأهب والإدارة من خلال التعاون بين الكيانات المسؤولة عن الحماية المدنية، بالإضافة الى التعاون من أجل تعزيز قدرات الجمارك الجزائرية وخدمات الحدود.[1]

المطلب الثاني: الجانب الاقتصادي و الاجتماعي

– التجارة البينية وتشجيع الاستثمار

يتطلب التعاون من اجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة انعاش التجارة البينية والوصول إلى السوق الأوروبية الموحدة، ففي الوضع الحالي لركود الاقتصاد العالمي والانخفاض الحاد في أسعار المواد الهيدروكربونية، فإن الجزائر والاتحاد الأوروبي لديهما مصلحة مشتركة وملحة في تحديد تدابير الإدارة الاقتصادية في القطاع الخاص وكذلك في القطاع العام، التي تشجع المبادرة الخاصة في تعزز الاستثمار في النسيج الإنتاجي وفي القطاع العام ، بالإضافة الى تحديث الإدارة المالية وترشيد الإنفاق العام من اجل تحقيق حكم راشد يعكس التنمية الشاملة.[2]

توفر اتفاقية الشراكة بين الطرفين إطارا ملائما لزيادة التجارة والاستثمار والتي من الضروري الاستفادة منها بشكل أفضل من أجل التغلب على الوضع الاقتصادي المعاكس الحالي بشكل مشترك. كما يؤكد الاتحاد الأوروبي والجزائر مجددا رغبتهما المشتركة في ضمان الاستخدام الأمثل لاتفاقية الشراكة، التي دخلت حيز التنفيذ في عام 2005، مع الاحترام التام للاتفاقية والسعي لتحقيق توازن في المصالح، ويؤخذ التقييم المشترك لاتفاقية الشراكة بعين الاعتبار، هو جزء من هذه الديناميكية على

[1] Le Conseil d'Association, op. cit, p9.

[2] Jean martin, op. cit, p 41.

خلفية أسعار المواد الهيدروكربونية غير المستقرة، التي جعلت الحكومة الجزائرية تعطي لتنويع الاقتصاد أولوية وطنية، من خلال توفير تدابير الإصلاح والحكم الراشد التي يتم اتخاذها بهذه الطريقة فرصة لتعزيز التعاون في المجالات التي تسهم وفقا لأحكام اتفاقية الشراكة في تنويع الاقتصاد الجزائري وقدرته التنافسية من أجل تعزيز عرض قابل للتصدير، لا سيما قطاع الهيدروكربونات إلى السوق الأوروبية الموحدة.[1]

وإدراكا لأهمية مناخ الأعمال لجذب مستثمرين جدد، تتعهد الجزائر والاتحاد الأوروبي خلال الفترة البرمجة المقبلة لتعاونهما الثنائي، بتسهيل الأنشطة الاقتصادية الخاصة بالعمل بشكل مشترك تحسين مناخ الأعمال وسياسة الشركات في الجزائر، بهدف تعزيز تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة والصناعات (PMI) ، والعمل على تطوير قطاع صناعي وتكنولوجي في القطاعين العام والخاص، بما في ذلك الخارجية لدعم تنفيذ استراتيجية العمالة الجزائرية المتكاملة، لتعزيز البرنامج الجزائري للحوار الاجتماعي ثنائي الأطراف، حيث اتفق الطرفان على أهمية دعم البرنامج الجزائري لتعزيز النظام المصرفي والإشراف عليه، وتشجيع تطوير أسواق رأس المال من أجل دعم الوصول إلى التمويل لجميع الشركات في جميع المجالات التي هي معنية بالتنمية ولها هدف تحقيق الحكم الراشد، خاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة.[2]

إدراكا أن الشباب يمثل قوة حيوية في بناء الكيانات، وفي قلب التحديات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يتعهد الاتحاد الأوروبي والجزائر بتعزيز جهودهما لدعم طاقاتها وتنشيطها، فقد اتفق الطرفان

[1] Jean martin, op. cit, p 42.

[2]Cloud channon, « Priorités de partenariat UE-Algérie », politiques méditerranéennes, CERI, Paris, 2019, p 13.

، ولا سيما من خلال برامج واستراتيجيات الاتحاد الأوروبي بشأن قابلية التوظيف والتعليم الرسمي وغير الرسمي أو التدريب المهني، على تعزيز تعاونهما في هذا المجال بهدف دعم التنمية الاقتصادية والبحث العلمي، فالتنمية في الجزائر ترتكز على التعليم (من رياض الأطفال إلى التعليم العالي ، بما في ذلك التدريب المهني) في أعقاب أهداف التنمية المستدامة من خلال حكم راشد.[1]

تلتزم الجزائر والاتحاد الأوروبي بدعم تطوير سياسة ثقافية في الجزائر كمحرك للتنمية الاقتصادية والصناعية وتعزيز التبادلات مع الجهات الثقافية الأوروبية (على سبيل المثال من خلال برنامجCreative Europe)، ويعزز الاتحاد الأوروبي والجزائر حوارهما التجاري بموجب اتفاقية الشراكة من أجل دعم تجارة متوازنة ذات قيمة مضافة عالية وتخفيض القيود التجارية على السلع والخدمات تدريجيا الى حد إزالتها، وفي هذا الصدد يجب على الأطراف الامتناع عن اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يكون عقبة أمام التجارة ما لم يتم تطبيقها بطريقة تتفق مع أحكام وإجراءات اتفاقية الشراكة. [2]

يوافق الاتحاد الأوروبي والجزائر أيضا على إقامة حوار استثماري كجزء من اتفاقية الشراكة الخاصة بهما من أجل جذب الاستثمار الأجنبي (وخاصة من أوروبا)، كما يكرر الجانب الأوروبي التزامه بدعم انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية من خلال إبرام اتفاقية ثنائية في هذا السياق على وجه الخصوص، دعما للإصلاحات التي تنفذها الجزائر تدريجيا (لا سيما بالنسبة لنظامها المصرفي أو إدارتها أو من حيث التقريب التنظيمي مع الاتحاد الأوروبي)، كما اعلنت الأطراف عن استعدادها للنظر في تعميق علاقاتها التجارية من خلال مفاوضات إضافية بشأن الخدمات أو إبرام

[1] Jean martin, op. cit, p50.

[2] Cloud channon, op. cit, p21.

اتفاقية حماية الاستثمار عند استيفاء الشروط، واتفق الطرفان على أن هذه العملية يمكن أن تصاحبها تنظيم مؤتمرات وفعاليات يدعمها الاتحاد الأوروبي لتعبئة كلا من المستثمرين المحليين والاجانب خاصة الاوروبيين المتوقع قدومهم الى الجزائر.[1] و يلتزم الاتحاد الأوروبي بتطوير حوار معزز حول تنفيذ النموذج الجزائري الجديد للنمو الاقتصادي، والذي يتمحور حول تقوية المؤسسة والمبادرة الخاصة وريادة الأعمال والشراكة بين القطاعين العام والخاص بما في ذلك الاقتصاد الأجنبي والمعرفي، ويهدف هذا النموذج إلى خلق اقتصاد تنافسي ومتنوع وشامل وجذاب للاستثمارات الأجنبية، ومن أجل تعزيز هذا الاقتصاد الجزائري المتنوع حدد الاتحاد الأوروبي والجزائر أيضًا مجالات للتعاون من خلال دعم وتبادل الخبرات الجيدة والمعلومات.[2]

تتمثل الخبرات في التنمية الريفية والزراعية، والقطاع البحري، والسياحة، والإدارة العامة، والإحصاءات، وتقريب اللوائح الفنية الجزائرية مع لوائح الاتحاد الأوروبي من حيث الاعتماد، وتقييم الامتثال ومراقبة السوق، تطبيق قواعد المنشأ الأورو–متوسطية التفضيلية.[3]

يود الاتحاد الأوروبي والجزائر تسريع تعاونهما من أجل مواءمة المعايير الجزائرية مع معايير الاتحاد الأوروبي في القطاعات ذات الأولوية التي حددها الطرفان، ولتطوير البنية التحتية بهدف التفاوض على اتفاق بشأن الامتثال وقبول المنتجات الصناعية، وتسريع سبل للتعاون من أجل تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر لدعم التنافسية والأعمال والاستثمار وزيادة الكفاءة في الإدارة وحسن إدارة المؤسسات العامة والشراكات بين القطاعين العام والخاص لتطوير

[1] Jean martin, op. cit, p57.

[2] Cloud channon, op. cit, p28.

[3] Ibid, pp 29,30.

المشاريع الصغيرة والمتوسطة والأنشطة الإبداعية، كما اتفق الطرفان على وضع الآليات اللازمة لتعزيز قدرة الجمارك، لا سيما فيما يتعلق بالجوانب المتعلقة بتبادل المعلومات.[1]

– قضايا البيئة، الهجرة و حقوق الانسان

فيما يخص قطاع الطاقة والبيئة يتعهد الاتحاد الأوروبي والجزائر بتطوير شراكة استراتيجية تكرس أمن الطاقة المتبادل المنفعة بينهما، حيث ترتبط الجزائر والاتحاد الأوروبي بمصالح استراتيجية متبادلة، فلطالما كانت الجزائر ولا تزال واحدة من أكبر موردي الغاز الموثوق بهم، وإذ يدرك الاتحاد الأوروبي أن الطاقة لا تزال واحدة من العوامل الرئيسية للتنمية الاقتصادية المستدامة ، حيث إن الاتحاد الأوروبي والجزائر يعيدان تأكيد مصالحهما الاستراتيجية المشتركة، ويتعهدان بتوطيد شراكتهما في هذا المجال في إطار الحوار الرفيع المستوى الذي أنشئ بين الطرفين بشأن قضايا تجارة الطاقة، وتعزيز الطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة، وتحقيقا لهذه الغاية ، يسير الطرفان في تبادل المعلومات حول التوقعات على المدى المتوسط والطويل للطلب والعرض على الطاقة، بما في ذلك الطاقات المتجددة، ولقد اظهر الاتحاد الأوروبي استعداده لتعزيز دعمه لتنفيذ البرنامج الجزائري لتطوير الطاقة المتجددة بحلول عام 2030 بهدف الاستفادة الكاملة من إمكانات الجزائر الكبيرة في هذا المجال.[2]

وإدراكا من الاتحاد الأوروبي والجزائر بواجباتهما تجاه الأجيال المقبلة، يتعهدان بدمج شراكة الطاقة مع زيادة التعاون في مجال التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، بهدف تحقيق الأهداف الكاملة لتنفيذ اتفاق باريس، حيث تعمل الأطراف على تعزيز الإدارة المستدامة لمواردها، خاصة فيما

[1]Jean martin, op. cit, p59.

[2] Antonio de roi, « Statistiques sur le commerce de l'UE avec l'Algérie », le monde diplomatique , fierier 2019, p17.

يتعلق بالمياه ودمج الممارسات البيئية الجيدة في جميع أنشطتها، وهذا ما يعزز تنفيذ التزاماتهم الدولية، لا سيما اتفاقية برشلونة لحماية البيئة البحرية والساحلية للبحر الأبيض المتوسط .[1]

أما فيما يخص البعد الإنساني والهجرة والتنقل، فقد تعهد الاتحاد الأوروبي والجزائر بإعطاء أهمية قصوى لتعزيز البعد الإنساني في علاقاتهما الثنائية والاتفاق على أن الهجرة والتنقل تقع في جوهر هذا البعد، لذلك وجب على الطرفين تطوير التعاون لصالح الحوار الثقافي والديني، واحترام خصوصيات كل منهم والتنوع ومكافحة تصاعد التطرف.[2]

وإذ أن تدفقات الهجرة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر تشكل فرصة ومصدرا للثروة للتنمية البشرية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية على حد سواء، ولكنها تمثل أيضا تحديا عندما لا تكون تحت السيطرة، لا سيما في الوضع الإقليمي الحالي، في هذا الصدد اتفق الاتحاد الأوروبي والجزائر على أساس نهج عالمي متوازن ومتضافر، تم الاتفاق عليه في قمة فاليتا بشأن الهجرة ، للحفاظ على حوار منتظم على المستوى الأكثر ملاءمة الذي يغطي مجموعة من الموضوعات المتعلقة بالتنقل والهجرة واللجوء، وفي هذا السياق يعمل الاتحاد الأوروبي والجزائر بتفعيل التدابير التي يمكن أن يتخذوها لتحسين ظروف تنقل مواطنيهم تدريجيا وإعادة قبول الأشخاص الذين هم في وضع غير قانوني وفقا للإجراءات المعمول بها مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان الخاصة بهم.[3]

يعمل الاتحاد الأوروبي والجزائر على تعزيز التعاون في مجال إدارة الهجرة، وحقوق العمال المهاجرين بما يتماشى مع المعايير الدولية، وتطوير الإجراءات الوقائية ضد الهجرة غير القانونية من

[1]Cloud channon, op. cit, p30.

[2] Antonio de roi, op. cit, p18.

[3] Ibid, p19.

خلال معالجة الأسباب الجذرية لهذه الظاهرة في مناطق الضغط العالي للهجرة، وخاصة للأشخاص المعرضين للخطر، حيث يدعم الاتحاد الأوروبي جهود الجزائر في إدارة تدفقات الهجرة، كما يلتزم الطرفان أيضا بالعمل سويا من أجل تحسين إدارة الهجرة بانتظام وتنقل الأشخاص من خلال تعزيز الحوار القنصلي والتعاون وتيسير إجراءات إصدار التأشيرات، مراقبة الحدود، مكافحة التزوير في المستندات وتهريب المهاجرين، وسياسة عودة المهاجرين غير القانونيين مع التركيز على إعادة إدماجهم بشكل مستدام، وكذا تحسين نظام الحماية الدولية للجوء. [1]

ويعمل الطرفان على التبادل على المستوى المناسب لإعادة القبول، بالاقتران مع تبادل تسهيل التأشيرة مع مراعاة وجود اتفاقيات ثنائية مع بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في هذه المجالات

سيواصل الاتحاد الأوروبي ضمان الحماية الكاملة لحقوق المواطنين الجزائريين المنشأة في الاتحاد الأوروبي وسيدرس التدابير الرامية إلى زيادة تعزيز دورهم وإسهامهم في تنمية الجزائر، كما يعمل الجانبان على زيادة تعزيز تعاونهما في إطار الحوار بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي بما في ذلك الخطة الثلاثية حول جميع القضايا المتعلقة بالهجرة والتنقل التي يلتزم الاتحاد الأوروبي والجزائر، بتطويرها في سياق مؤتمر قمة فاليتا المعني بالهجرة ، عن طريق إنشاء صندوق استئماني للطوارئ لأفريقيا يتضمن نافذة مخصصة لشمال إفريقيا، بالإضافة إلى مبادرات أخرى مثل خطة العمل الأوروبية، ومن المحتمل أن يساهم الاستثمار الخارجي (PIE) في تحقيق المشروعات المتفق عليها بين الطرفين فيما يتعلق بالهجرة والتنقل.[2]

[1] Jean martin, op. cit, p65.

[2] Ibid, p 66.

المبحث الثالث: تقييم سياسة الجوار الأوروبي في الجزائر

لعله من المبكر إلقاء نظرة نقدية على سياسة الجوار الأوروبي التي أقلعت بالكاد، ولم تفصح حتى الآن عن كامل إمكانياتها ونقاط ضعفها وحتى إخفاقاتها، ولكنه أمر ضروري في هذه المرحلة تقييم خصوصيات هذا العقد بين الاتحاد الأوروبي والجزائر، وتحليل الأشكال الملموسة لوضعها موضع التطبيق وأخيرا لتشخيص أوجه عدم اليقين التي نحوم فوق هذا الاندماج.

المطلب الاول: تحليل نقدي لسياسة الجوار الأوروبي في الجزائر

1. خطاب جديد ووصفه قديم

الاتحاد الأوروبي يمثل آلة مؤسساتية كبيرة، ومع انطلاق سياسة الجوار صاغت أوروبا مفهوم جديد هو مفهوم الجوار الذي يتم تقديمه كسياسة جديدة، وقفزة نوعية في علاقات الاتحاد الأوروبي مع الجزائر ، ولكن لا يعبر عن قفزة نوعية بقدر ما يعتبر وصفة قديمة بتغليف جديد.[1]

إذا حاكمنا الأمر من باب الأولوية المعطاة للاندماج التجاري، يصبح هناك مجال للضن أن المسألة وصفة قديمة تحيل الى اندماج غير متواز بينة مركز اوروبي ومحيطه، الا اذا كانت هذه السياسة، بطبيعة الحال، مترافقة مع وسائل مناسبة من شأنها أن تدخل تغييرات مأساتيه حقيقية في الجزائر.

2. اقليمية طرقية

يعتبر الأستاذ الأكراني في علم الاقتصاد فيتالي دنيزبوك (vitaly denysyk) بالتحليل الأكثر عمقا ونقدا لسياسة الجوار ، فالكاتب يرى الى هذه المبادرة كونها ادماجا من الدرجة الثانية وفي الواقع

[1] خضر بشارة، **مرجع سابق**، ص **201**.

وعلى العكس من مشروع دمج المكسيك في قلب احد اكبر اقطاب الاقتصاد العالمي ، تقترب سياسة الجوار الاوروبي (PEV) من واقع اتفاق طرفي اي بين البلدان الستة عشر والمناطق الطرفية ، اي تلك الاقل ديناميكية من الاتحاد الاوروبي الموسع وفي هذه النشاطية الاقليمية الاوروبية ، ما يؤخذ في الاعتبار هو البعد التجاري ولكن ما هو اهم من منظور مشاركة الجيران منها الجزائر في السوق الداخلي ، يبرز اطلاق السوق الداخلي خارج حدود الاتحاد ، والزام الاخرين بالاصطفاف خلف المعايير الأوروبية.[1]

وعلاوة على ذلك ، انها اقليمية طرفية مشروطة ، فالاتحاد الأوروبي ، في الواقع ، يقترح القيم والمبادئ والمعايير والقواعد ، واذا باشر الجيران الامتثال للقيم من المشتركة ، عندها فقط ، يقدم لهم الاتحاد الاوروبي فرصة الافادة من المشاركة بالسوق الداخلية ، ولكن دون المؤسسات وبالإجمال ، يدعي الاتحاد الأوروبي انه يمارس تأثيرا استقراري يسميه البروفيسور فيتالي استقرارا لمستقبل من خلال المساهمة في اقامة نظام تجاري تعاوني عابر لأوروبا مشجع لأكبر قدر ممكن من الاستقرار ، وهكذا فإن الاهتمام المركزي للاتحاد الأوروبي بأطراف أمنة على حدوده المباشرة ، تمارس التبادل معه تتلقى بعض المساعدات وتؤمن التعامل المرن للتجارة الحدودية ، وفي النهاية حدود آمن فلا تصدر مشكلاتها ولا نزاعاتها.

3. سياسة الجوار الأوروبي محكومة بالاستقرار:

ان تلازم التوسيعين الاخيرين للاتحاد الأوروبي مع إطلاق سياسة الجوار وروبي لم يكن عرضيا عندا مدد حدوده الخارجية لدول الجور وجوار الجوار وجد الاتحاد الأوروبي نفسه في مواجهة تحديات جديدة ومخاطر مرتبطة بموجات الهجرة غير المسيطر عليها وغير المختارة، والانعكاسات

[1] **المرجع نفسه**، ص **204** .

السلبية للتخلف يذكرنا أندريا أماتوا(andrea amato) أنه ومنذ1999 كانت خلية الاستشراف التابعة للمفوضة الأوربية قد تصورت 5 سيناريوهات تلي التوسع عام 2010 ومن ضمنها سيناريو سمي ب (الحزام الصحي) وهو معد لاتقاء توترات الجيران .

يظهر أن البعد الأمني متضمن في سياسة الجوار الجديدة وكانت الإشكالية بالنسبة إلي الإتحاد الأوربي تطرح نفسها بتعابير واضحة وبسيطة لخصها بصورة جيدة جدا وليام والاس (willim wallace) بقوله : (إن الخيار بالنسبة إلي الاتحاد الأوربي كان أن يعرف إذا كان يصدر أمنه واستقراره إلي جيرانه أم إنه يستورد عدم استقرارهم إن سياسة الجوار الأوربي هي الجواب علي هذه الإشكالية مراقبة الحدود دون إغلاقها). [1]

وهكذا فعلي سياسة الجوار الاوربية أن تسير بالتوازي مع دبلوماسية أوربية نشطة قادرة على المساهمة في إفراغ منطقة الجوار المباشرة كلها من بؤر النزاع.

المطلب الثاني: مستقبل سياسة الجوار الأوروبية في الجزائر:*

1. سيناريو بقاء الوضع القائم:

هو سيناريو يفترض استمرار الأمور على حالها دون تغيير، حيث ستبقى سياسة الجوار الأوروبي متضاربة اتجاه الجزائر، فمراكز صنع القرار في السياسة الخارجية مازالت متعددة ومختلفة (خاصة فرنسا والمانيا)، فأوروبا لم تعد منقسمة لكن ليست متحدة بالشكل الكافي، وهذا ما جعل هذه

[1] **المرجع نفسه**، ص ص **205- 206**.

* تم الاستعانة في هذا المطلب بدراسة عبد النور خليفي، "الشراكة الأورو متوسطية من إعلان برشلونة الى الاتحاد من أجل المتوسط الحصيلة والأفاق"، أطروحة دكتورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، **2011**.

السياسة كغيرها من السياسات الأوربية تركز علي إبقاء الجزائر حزام أمني ضد المخاطر المتنقلة إلي أوربا [1].

وبالنظر إلى المشاكل الكبيرة والمترابطة التي تعيشها المنطقة المتوسطية، فإن هذا السيناريو إذا تحقق معناه أن حالة الشك ستستمر بين طرفي الشراكة، وستستمر الحيطة والحذر في التعامل بين الطرفين، فالإتحاد الأوروبي يبقى محكوم بهواجسه الأمنية من دول جنوب المتوسط. كما ستستمر حالة تبعية دول جنوب المتوسط لدول الضفة الشمالية للمتوسط. كما سيبقى التنافس الأوروبي الأمريكي على حوض المتوسط قائما في إطار استمرار حالة الفوضى المحكومة بديناميكية العولمة والإقليمية [2].

2. سيناريو الإخفاق

بسبب عدم تكافئ طرفي الشراكة وبسبب مشروطية الاتحاد الأوربي وعدم تلبيته لانشغالات الجزائر، يؤدي ذلك إلى إخفاق الشراكة، ويقوم هذا السيناريو علي أنه في حالة ما إذا لم يحصل تقدم في العلاقات فإن المشاكل بين الطرفين ستتفاقم. كما أن إلغاء حرية تنقل مواطني دول الضفة الجنوبية في الاتحاد الأوربي تجعل من المستحيل تصور نجاح مشروع للتبادل الحر وهذا ما يساهم في فشل الشراكة.

3. السناريو التفاؤلي

[1] بشارة خضر، **المرجع السابق** ، ص.**214**.

[2] مصطفى بخوش، **"حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة"**، الجزائر:دار الفجر،**2006**، ص.**143**.

يقوم هذا السيناريو على فكرة التنمية المشتركة، وترتكز علي فكرة تضامن المصالح بين الاتحاد الأوربي والجزائر، فإقامة استثمارات أوربية في الجزائر، وانفتاح هذه الأخيرة علي الاقتصاد العالمي مع تبني قواعد الديمقراطية والحكم الراشد ، يسمح بخلق مناصب شغل، مما يؤدي إلى التخفيف من الهجرة السرية. كما أن استكمال مشاريع إمداد الاتحاد الأوروبي بالطاقة يجعل من الشراكة أكثر تعزيزا .

إن التقييم الذي سبق لا يدع مجالا للشك، بشأن الحدود الملازمة لسياسة الجوار الجديدة، فإمكانياتها لا تقاس بحجم المهمة، وتغطيتها لمنطقة جغرافية واسعة، كما أن منهجها يبالغ في أحاديته، وأهدافها النهائية عامة، ومبادئها أوروبية التمحور [1].

ومما سبق يمكن القول أنه في غياب المشروع الخاص بدول الجنوب لم تجد هذه الدول بديلا آخر عن هذه السياسة، ذلك أن المفهوم النقيض لهذا الخيار سيكون جوهره الخضوع لسياسات الليبرالية الجديدة في إطار العولمة الاقتصادية التي تحكمها مصالح الدول الرأسمالية العالمية، وهذا ما يعني تهميشا وخضوعا لمتطلبات الخارج على حساب تنمية هذه الدول، و لهذا لابد من خيار التنمية الحقيقية الشاملة و المستدامة و المعتمدة على الذات سعيا لبلوغ المكانة المؤثر على المستويين الإقليمي و الدولي [2].

[1] بشارة خضر،**المرجع السابق**، ص.**214**.

[2] أمال يوسفي ، **"بحوث في علاقات التعاون الدولية الجزائر"**، دار هومة للطباعة و النشر،**2008** ،ص**160**.

خلاصة الفصل الثالث:

خلص هذا الفصل الى ما يلي:

- استفادت الجزائر بعد دخولها رسميا ضمن سياسة الجوار الأوربي من برنامج الدعم المالي للاتحاد الأوروبي لفترة 2014–2020، وتم تعين المدن المعنية بالبرنامج التالية: (تلمسان، عين تموشنت، وهران، مستغانم، الشلف، تيبازة، الجزائر العاصمة، بومرداس، تيزي وزو، بجاية، جيجل، سكيكدا، عنابة والطرف)، وكما حددت آليات العمل المشترك من اجل تحقيق حكم راشد في الجزائر يخدم المصلحة الاوروبية والجزائرية المتمثلة في التعاون السياسي الامني والاقتصادي الاجتماعي في ظل مبادئ الديمقراطية وحقوق الانسان.
- بالرغم من الإجراءات التي قامت بها السلطات الجزائرية في ظل سياسة الجوار الأوروبي، الا ان كل الآليات والأسس التي يرتكز عليها الحكم الراشد ليست محققة في الجزائر، حيث لازالت ظاهرة الفساد متغلغلة في معظم مؤسساتنا الاقتصادية وهيئاتنا الإدارية العامة، وما التقارير السنوية التي تصدرها الهيئات الدولية في هذا الشأن كفيلة باستقراء الواقع الجزائري والتي تصنف الجزائر في مراتب أخيرة، فاخر تقرير صدر عن المنظمة الشفافية الدولية في 2018 منحت الجزائر الرتبة 192 من مجموع دول العالم.

من خلال دراسة موضوع دور سياسة الجوار الأوروبية في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر، توصلنا إلى ما يلي:

نتائج الدراسة:

- إن سياسة الجوار الأوروبي تقوم على تقوية الشراكة الاستراتيجية في مختلف المجالات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، والتقنية بهدف استقطاب أكبر قدر من الاستثمارات الهادفة إلى التأثر بالقيم الأوروبية وصناعة القرار الدولي والإقليمي خاصة في حوض المتوسط مما يجعل منهج هذه السياسة يبالغ في أحاديته، وأهدافها النهائية عامة ، ومبادئها أوروبية الصياغة.
- في ظل ضغوطات التداعيات الأمنية للثورات العربية على الجزائر يصبح لا خيار لديها سوى أن تنظم لهذه السياسة لعجزها لوحدها عن مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في المتوسط.
- إن الاتحاد الأوروبي يرتكز في قوته على العمل المؤسساتي، حيث يتجسد في المؤسسات التي أنشأت خصيصا للعمل على تفعيل النشاط الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي داخل وخارجها، ونجد أن الحكم الراشد يرتكز على مبادئ ومعايير الليبرالية والرأسمالية الغربية في قالبها الديمقراطي التي اشترطها الإتحاد الأوروبي على دول جواره للدخول في هذه الشراكة في إطار ما يعرف بنقل المعايير الأوروبية لدول الجوار الأوروبي.
- استفادت الجزائر بعد دخولها رسميا ضمن سياسة الجوار الأوربي من برنامج الدعم المالي للاتحاد الأوروبي لفترة 2014–2020، وتم تعين المدن المعنية بالبرنامج، كما حددت آليات العمل المشترك من أجل تحقيق الحكم الراشد في الجزائر.
- بالرغم من الإجراءات التي قامت بها السلطات الجزائرية لتجسيد الحكم الراشد في ظل سياسة الجوار الأوروبي، إلا أن أغلب الآليات التي يرتكز عليها الحكم الراشد ليست محققة في الجزائر، حيث لازالت ظاهرة الفساد متغلغلة في معظم مؤسساتنا الاقتصادية وهيئاتنا الإدارية العامة، وما التقارير السنوية التي تصدرها الهيئات الدولية في هذا الشأن إلا دليل على ذلك، حيث تصنف الجزائر في مراتب أخيرة من الحكم الراشد ومكافحة الفساد، فآخر تقرير صدر عن المنظمة الشفافية الدولية في 2018 منحت الجزائر الرتبة 192 في هذا الإطار من مجموع دول العالم.
- وبالنسبة للعلاقات الجزائرية الأوروبية في إطار هذه السياسة، فإنها لم تكن في المستوى المأمول من طرف الاتحاد الأوروبي، نظرا لضعف استجابة الجزائر لهذه السياسة في البداية، لكن هذا

الموقف بدأ يتغير نحو رفع مستوى التعاون المشترك، خاصة في ظل التهديدات الأمنية الجديدة المتفاقمة على ضفتي المتوسط، إضافة إلى أن الجزائر تشكل بالنسبة لأوروبا مونا استراتيجيا للطاقة، وبالتالي تبقى الجزائر ذات مكانة استراتيجية لأوروبا ولكن الجزائر لم تستفد من هذه المكانة في موقعها التفاوضي مع أوروبا بل على العكس من ذلك، ظلت طرفا خاضعا ولم تخرج من دائرة التبعية لفشل آدائها وسوء تسيير مواردها وفساد سياسييها، مما يجعل تجسيد الحكم الراشد في الجزائر لا يزال بعيد المنال في الوقت الراهن.

الاقتراحات:

أولا من الجانب الأوروبي

- وضرورة خلق أجهزة جوارية حقيقية للتشاور المشترك وتجنب الرؤية الأحادية الطرف من الجانب الأوروبي من خلال تقسيم أطر عمل سياسة الجوار الأوروبي حسب حاجيات وخصوصيات كل بلد من بلدان الجوار الأوروبي.
- يجب أن تعطي سياسة الجوار الأوروبي دعما لوسائل مجابهة المشاكل والنزاعات التي ترهق الجزائر، وتوفر مساهمة حاسمة في حلها بصورة منفردة أو شراكة الجوار مع فاعلين آخرين، لأن مناخ الاستقرار يساهم في تهيئة الظروف المناسبة لتجسيد الحكم الراشد .

ثانيا من الجانب الجزائري

- يقوم اقتراحنا على الاهتمام بالفاعلية في الأداء لهذه السياسة أكثر من الاهتمام بمبادئ وأسس شكلية، وعلى التأثير المأمول لسياسة الجوار الأوروبية بالنسبة للاندماج الإقليمي لدول الجوار الأوروبي في الفضاء المتوسطي بهدف تقاسم الأمن والازدهار في هذا الفضاء المشترك.
- كما يجب على الجزائر أن لا تستورد آليات من طرف خارجي لتجسيد الحكم الراشد لأنها تؤدي لسلب سيادتها والتحكم في سياساتها من طرف هذا الطرف الخارجي لإبقائها دولة تابعة، وعلى الجزائر أن تطور آليات للرقابة المالية و لمكافحة الفساد وتجسيد الحكم الراشد بشرط توفير استقلالية القضاء وفصل السلطات وتوفير حقوق المواطنة بعدالة ومساواة، حتى لا يكون تقييد الحريات وسوء التسيير وفشل أداء السياسات العامة مبررا للتدخلات الخارجية والتبعية الأجنبية.

قائمة المصادر والمراجع

أولا/ المراجع باللغة العربية.

1- الكتب.

- الرفيعي جلال، **الاتحاد الأوروبي ظاهرة إقليمية او آلية ليبرالية**، تونس: دار قرطاج للنشر والتوزيع، 2008.
- السيد عبد الوهاب أيمن، **المنظمات الإقليمية**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية الاستراتيجية، 2001.
- اللبدي نزار، **آليات الحكم الراشد في الدول العربية**، عمان: دار دجلة ناشرون وموزعون، 2015.
- المصري خالد موسى، **مدخل إلى نظرية العلاقات الدولية**، دمشق: دار نينوي للنشر والتوزيع، 2014.
- بخوش مصطفى، **"حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة في الرهانات والأهداف"**، الجزائر:دار الفجر،2006.
- بشارة خضر، **اوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة الى قمة باريس**، بيروت: دار النهضة،2010.
- بيليس جون، سميث ستيف، **عولمة السياسة العالمية**، تر: مركز الخليج للأبحاث، دبي: مركز الخليج للأبحاث ، 2004.
- جندلي عبد الناصر، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، الجزائر: دار الخلدونية،2007.
- زمام نورالدين، **القوى السياسية والتنمية: دراسة في علم الاجتماع السياسي**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2007.
- عفيفي حاتم سامي، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية**، القاهرة: دار النهضة العربية، 2004.
- عماد الدين خالد، **معايير الحكم الراشد وآليات تطبقه في العالم العربي**، القاهرة: دار الاهرم للنشر والتوزيع، 2018.
- محمد سمير عياد، **العلاقات الأوروبية المغاربية**، تلمسان: دار النشر الجامعي الجديد،،2017.

- غريفيثس مارتن، أوكالاهان تيري، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، تر: مركز الخليج للأبحاث، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008.
- سلطان العيسى جهينة وآخرون، **علم اجتماع التنمية**، دمشق: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، 1999.
- كريم حسن، **مفهوم الحكم الصالح في كتاب إسماعيل الشطي وآخرون، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص96.
- محمد عبد الوهاب وليد، **سياسة الاتحاد الأوروبي نحو جرانه**، القاهرة: دار الاهرام للنشر والتوزيع، 2009.
- محمد رضا احمد، **سياسة الاتحاد الأوروبي بين النظري والتطبيق**، الرياض: دار المغاربة للنشر والتوزيع، 2010.
- ملحس إستستية دلال، **التغيير الاجتماعي والثقافي**، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع،2004 .
- وليد سعيد وآخرون، **التنمية والحكم الراشد في الوطن العربي**، القاهرة: دار الاهرام للنشر والتوزيع، 2018.
- وليدي محمد، **الأهمية الجيواسراتيجية للجزائر**، الجزائر: دار المجد والتوزيع، 2015.
- نافع حسن، **الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.
- يوسفي أمال ، **"بحوث في علاقات التعاون الدولية الجزائر"**، دار هومة للطباعة والنشر،2008.

2- **المجلات والدوريات.**

- أبو عامود محمد سعد، "البناء المؤسسي للاتحاد الأوروبي"، **السياسة الدولية**، عدد 142، أكتوبر 2000.
- برقوق سالم، فرنسا، "الاتحاد الأوروبي والشراكة الأورو متوسطية"، **العالم الاستراتيجي**، عدد 2، افريل 2008، ص15.
- تمغارت اسمهان، "تطور موقف الجزائر تجاه السياسة الأوروبية للجوار والشراكة 2013-2004"، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد التاسع، جوان2013 .
- حروري سهام ،"الهجرة وسياسة الجوار الأوروبي"، **مجلة المفكر**، العدد 5، 2010.

- طويل نسيمة، "سياسة الجوار الأوربية وأثرها على دول جنوب المتوسط"، **مجلة المفكر**، كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة بسكر، عدد8، جوان 2012.

3- الدراسات غير المنشورة.

- خليفي عبد النور، **"الشراكة الأورو متوسطية من إعلان برشلونة الى الاتحاد من أجل المتوسط الحصيلة والأفاق"**، أطروحة دكتورة، (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2011).
- تمغارت اسمهان، **"الجزائر في السياسة المتوسطية للإتحاد الأوروبي بين عامي(1992 و2012)"**، أطروحة دكتوراه،(جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، سنة2011-2012).

4- التقارير:

- مطبوعات الأمم المتحدة، تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا)، "الاستعراض السنوي لتطورات العولمة والتكامل الإقليمي في الدول العربية لسنة 2006"، نيويورك مارس 2007.

5- المحاضرات:

- زايري بلقاسم، "الحكم الاقتصادي الرشيد والكفاءة الاقتصادية"، مداخلة ضمن فعالية المؤتمر العالمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، يوم 09/08 مارس2005، جامعة ورقلة، الجزائر.

6- مواقع الأنترنيت:

- الدباغ زياد سمير ، "آليات تعزيز عمل مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الصالح"، في الموقع الالكتروني: يوم 03/05/ 2019 : **https://annabaa.org/arabic/studies/15285**
- مجلة الالتقائية والحكامة الترابية، "الحكامة الجيدة"، في الموقع: يوم 2019/03/14: **https://www.droitarab.com**
- الليبرالية... من الاقتصاد الى السياسة، في الموقع الالكتروني: يوم 2019/04/08 : **https://www.aljazeera.net**
- ســـني محمد أميـــن، "المدركات الاستراتيجية الأمريكية تجاه الجزائر – إدارة جورج ولكر بوش نموذجا-"، في الموقع الالكتروني: يوم 2019/03/02: **https://machahid24.com**

- عميرة عائد ، "منطقة الساحل الإفريقي.. ساحة صراع بين الجزائر وفرنسا"، في الموقع الالكتروني: يوم 2019/03/05: **http://www.noonpost.com**
- ب. عبد الرزاق، "خط الغاز بين نيجيريا والجزائر يتحول إلى لغز"، في الموقع الالكتروني: يوم 2019/03/08 : **https://www.echoroukonline.com**
- عبد الحي وليد ، "رحيل رجل"، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية، على الموقع الالكتروني: يوم 2019/02/14 : **https://www.politics-dz.com**

ثانيا/ المراجع باللغات الأجنبية

1- باللغة الفرنسية

- Antonio de roi, « Statistiques sur le commerce de l'UE avec l'Algérie », le monde diplomatique , fierier 2019.
- Battistella Dario, **théories des relations internationales**, 4°édition, Paris : presses de sciences politiques, 2012.
- Biscop Sven **,"The European Security Strategy and The Neighborhood Policy: For A Euro Mediterranean Security"**, Partnership paper presented At EUSA Ninth Biennial International Conference,(Austin,Texas:Royal Institute for International Relations, March 2 April 2005), PP. 1-2 .
- Blanc Didier, **La politique européenne de voisinage : essai d'identification**, l'Université de Versailles-Saint-Quentin-en-Yvelines : *Laboratoire Droit de la Ville et Politiques urbaines, 2005.*
- Channon Cloud , « Priorités de partenariat UE-Algérie », politiques méditerranéennes, CERI, Paris, 2019.
- Commission au Conseil et Parlement européen, L'Europe élargie – Voisinage : un nouveau cadre pour les relations avec nos voisins de l'Est et du Sud, COM (2003) 104 final, 11 mars 2003.
- Communication de la Commission au Conseil, **« les propositions de la Commission en faveur des plans d'action dans le cadre de la Politique européenne de voisinage** », COM (2004) 795 final, 9 décembre 2004.
- Communication de la Commission, **« Politique européenne de voisinage** », document d'orientation, COM (2004) 373 final, 12 mai 2004.

- COMMISSION EUROPEENE**, "COOPÉRATION TRANSFRONTALIÈRE DANS LE CADRE DE L'INSTRUMENT EUROPÉEN DE VOISINAGE (IEV)**", PROGRAMME DEBASSIN MARITIME MÉDITERRANÉE2014-2020, Décision N° C(2015) 9133, 17 décembre 2015.
- Conseil d'Association**," ASSOCIATIO EENTRE L'UNION EUROPÉENNE ET L'ALGÉRIE"**, UE-AL 3101/17 ADD1, Bruxelles, le7mars 2017.
- Cristaux Emmanuel, "**Un guide opérationnel pour l'Algérie du futur** ", **Stratégie**, vol 6, 2015 .
- "Energy : Priorités de partenariat Algérie-UE : un programme d'appui prévu avant la fin 2019 **",** sur le site :**https://www.energyservicesexperts.com** le 12/05/2019.
- Haddar, Mohamed " **la politique eeuopéenne de viosinage et le maghreb** ",(Tunis:la boratoire de recherche,faculte des xiences economiques et de gestion de tunis ,2007)
- Jacques Jean, roche **relations internationales**, 5°édition, Paris : édition librairie générale de droit et de jurisprudence, 2010.
- Le fesant Gilles ,"L'EU et son voisinage:Un nouveau contrat," **Politique étrangére**(Avril2004).
- Le Robert Dictionnaire, **Historique de la langue française**, Paris: 1992.
- Martinez Luis, « La position de l'Algérie devant l'intégration méditerranéenne », politiques méditerranéennes, CERI, Paris, 2010.
- Martin Jean, **gouvernement algérien,** Paris : édition librairie générale de droit et de jurisprudence, 2017.
- Rapport d'information n°773 déposé par la délégation de l'Assemblée nationale pour l'Union européenne sur l'élargissement de l'Union européenne à dix pays candidats, présenté le 8 avril 2003 par R. ANDRÉ.
- Scotto Marcel, **Les institutions européennes : La réforme inachevée**, Paris : nouvelles éditions marabout, 1997.

2- المراجع باللغة الإنجليزية.

- Frank J, Jin Wei Shang**, "Open Regionalism in a world of Continental Trade Blocs**", IMF Working Paper WP/98/10, Geneva, 1998.
- Svetlana Osipova,"The Normative Power of the EU in neighbourhood democratization within the framework of the ENP :A case study on Armenia", Master

thesis in International and European Relations, Linköping University,September2010,available in site : **http://liu.diva-portal.org/smash/get/diva2:399221/FULLTEXT02.pdf**

- Summers Lawrence, **"Regionalism and The World Trading System: Policy implication of trade and currency zones",** Studies of Federal Bank of Kamas City, 1991.
- Wallstrom Margot ,"**The European Neighbourhood Policy and The Euro Mediterranean Partnership**",(Cairo Parliamentary Assembly,14 March2005).
- Winters Alen,"Regionalism, "**Versus Multilateralism",** Working Paper N: 1687,International Trade Division , International Economics Department, The World Bank, Washington D.C, 1996.

فهرس الخرائط

رقم الخريطة	عنوان الخريطة	الصفحة
1	بلدان سياسة الجوار الأوروبي.....	39
2	الإتحاد الأوروبي وجيرانه.....	39
3	الإتحاد الأوروبي: أي علاقات تعاقدية؟.....	42
4	سياسة الجوار الأوروبية، الوضع في سنة 2010.....	43

فهرس المحتويات

العـــــــنوان	الصفحة
مقدمة.....	أ- م
الفصل الأول: التأصيل النظري المفاهيمي للدراسة.....	14
المبحث الأول: الاتحاد الأوروبي: عوامل القوة والتأثير.....	15
المطلب الأول: المؤسسات الأساسية للاتحاد الأوروبي.....	15
المطلب الثاني: موقع الجزائر ضمن المجال الاستراتيجي للاتحاد الاوروبي.....	18
المبحث الثاني: مفهوم الحكم الراشد.....	22
المطلب الأول: تعريف الحكم الراشد.....	22
المطلب الثاني: مرتكزات الحكم الراشد.....	24
المبحث الثالث: النظريات والمقاربات المفسرة لسياسة الاتحاد الأوروبي لترشيد الحكم في الجزائر.....	27
المطلب الأول: النظرية الليبرالية المؤسسية الجديدة.....	27
المطلب الثاني: نظرية الإقليمية الجديدة.....	29
المطلب الثالث: نظرية التبعية.....	33
خلاصة الفصل الأول.....	36

الفصل الثاني: مضامين وأبعاد سياسة الجوار الأوروبي.....	37
المبحث الاول: مضمون سياسة الجوار الاوروبي.....	38
المطلب الأول: سياسة الجوار الاوروبي: النشأة والمبادئ.....	38
المطلب الثاني: اهداف سياسة الجوار الاوروبي.....	44
المبحث الثاني: آليات تحقيق الحكم الراشد في سياسة الجوار الأوروبي.....	46
المطلب الاول: الآليات التقنية لسياسة الجوار الأوروبي.....	46
المطلب الثاني: الآليات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية لسياسة الجوار الأوروبي..	52
المطلب الثالث: القطاعات التي تشملها خطط العمل المشتركة.....	55
خلاصة الفصل الثاني.....	67
الفصل الثالث: آليات تحقيق الحكم الراشد في الجزائر في ظل سياسة الجوار الأوروبي لفترة 2012-2018.....	68
المبحث الأول: واقع الحكم الراشد في الجزائر في إطار سياسة الجوار الأوروبي.....	69
المطلب الأول: مظاهر الحكم الراشد في الجزائر.....	69
المطلب الثاني: موقف الجزائر من سياسة الجوار الأوروبية.....	73
المبحث الثاني: برامج التعاون الجزائر الأوروبي لتحقيق الحكم الراشد في الجزائر في إطار سياسة الجوار المتوسطية لفترة (2012-2018)	77
المطلب الأول: الجانب السياسي والامني.....	77

المطلب الثاني: الجانب الاقتصادي والاجتماعي.....	80
المبحث الثالث: تقييم سياسة الجوار الأوروبي في الجزائر.....	87
المطلب الاول: تحليل نقدي لسياسة الجوار الأوروبي في الجزائر.....	87
المطلب الثاني: مستقبل سياسة الجوار الأوروبية في الجزائر.....	89
خلاصة الفصل.....	92
الخاتمة.....	93
قائمة المصادر والمراجع.....	95
فهرس الخرائط.....	101
فهرس المحتويات.....	102

ملخص

انبثقت سياسة الجوار الأوروبي من الوثيقة الإستراتيجية للأمن الأوروبي في سنة 2004، وتقترح سياسة الجوار تنمية التعاون بين جيرانها في عدد كبير من المجالات، وهي تقوم على مبادئ: حقوق الإنسان والديمقراطية وحكم القانون.

وقد سلطت هذه الدراسة الضوء على الدور الذي لعبته سياسة الجوار الأوروبي من أجل تجسيد الحكم الراشد في الجزائر، وقد شهد موقف الجزائر من هذه السياسة تغيرا، حيث رفضت الجزائر الانضمام لهذه السياسة منذ انطلاقها، ولكن مع تغير الأوضاع الدولية وتزايد الانشغالات المشتركة بين أوروبا والجزائر، اتجهت الجزائر للإنظمام إلى هذه السياسة منذ 2012. وبالرغم من موافقة الجزائر على آليات سياسة الجوار الأوروبي لتحقيق الحكم الراشد في الجزائر، إلا أن هذه الآليات ظلت شكلية و لم تتحقق بشكل فعلي في الجزائر لفشل تجسيد الأسس الديمقراطية والحوكمة الجيدة. وأخيرا، يمكن القول أن هذه السياسة لم تلبي مصالح و انشغالات الجزائر. وعليه، فإن العلاقات الجزائرية الأوروبية في إطار هذه السياسة لم تكن في المستوى المأمول من طرفي الشراكة.

Résumé

La politique européenne de voisinage (PEV) est issue du document de stratégie de sécurité européenne de 2004. Cette politique propose de développer la coopération entre ses voisins dans plusieurs domaines, sur la base des principes de droits de l'homme, de démocratie, d'état de droit.

Cette étude a mis en évidence le rôle joué par la politique européenne de voisinage « PEV» pour incarner la bonne gouvernance et l'état de droit en Algérie.

La position de l'Algérie sur cette politique a changé : l'Algérie a refusé d'y adhérer depuis sa création, mais avec l'évolution de la situation internationale et les intérêts croissants entre les parties au partenariat, l'Algérie est entrée dans cette politique depuis 2012. Bien que l'Algérie ait accepté les mécanismes de la «PEV» pour parvenir à une bonne gouvernance en Algérie, mais, ces mécanismes ne l'ont pas été en réalité, car ils ne sont pas dotés de bases démocratiques. Enfin, La « PEV» n'a pas répondu aux intérêts et aux préoccupations de l'Algérie. Ainsi, les relations algéro-européennes dans le cadre de cette politique n'étaient pas au niveau souhaité par les deux parties au partenariat.